

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

**أثر التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر:
للفترة 1990 – 2010.**

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل. م. د. في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد مالي

إشراف الأستاذ الدكتور: سعودي محمد الطاهر

إعداد الطالب: ملاخسو بيلال

أعضاء لجنة المناقشة:

أد/ ديلمي لخضر	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
أد/ سعودي محمد الطاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مقرا
د/ شعوبي محمد فوزي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة ورقلة	ممتحنا
د/ خلوط علاوة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة	ممتحنا
أد/ عماري عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	ممتحنا
أد/ بوعشة مبارك	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2	ممتحنا

السنة الجامعية 2015/2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

**أثر التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر:
للفترة 1990 – 2010.**

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل. م. د. في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد مالي

إشراف الأستاذ الدكتور: سعودي محمد الطاهر

إعداد الطالب: ملاخسو بيلال

أعضاء لجنة المناقشة:

أد/ ديلمي لخضر	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
أد/ سعودي محمد الطاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مقرا
د/ شعوبي محمد فوزي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة ورقلة	ممتحنا
د/ خلوط علاوة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة	ممتحنا
أد/ عماري عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	ممتحنا
أد/ بوعشة مبارك	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2	ممتحنا

السنة الجامعية 2015/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّاتِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّاتِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّاتِ

شكر

الشكر لله على ما وهبنا من عقل وحسن تدبير ولا يفوتنا أن ننوه بكل من كان له الفضل والمساهمة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل، ونتقدم إليهم بالامتنان والشكر على ما قدموه من معونة ونصح، مما كان له الوقع الحسن في قلوبنا وتغذية إرادتنا ونذكر من هؤلاء:

الأستاذ المشرف: سعودي محمد الطاهر على توجيهاته القيمة.

شكراً لكل من قدم لنا العون والنصح، شكراً لمن حفزنا على العمل، والحمد لله من قبل ومن بعد، فهو ولي كل توفيق.

إهداء

أحمد الله العلي الكبير الذي وفقني لإنجاز هذه الأطروحة وإتمام هذا العمل.

أهدي هذا العمل:

- إلى التي ربنتي وعلمتني حب الخير أمي أطال الله في عمرها،
- إلى الذي رباني وجاهد من أجل نجاحي أبي أطال الله في عمره،
- إلى التي قاسمتني الحياة ومتاعبها جوهرة حياتي زوجتي العزيزة،
- جميع الإخوة والأخوات وكل أفراد عائلتي و أصدقائي،

ملاخسو بيلال

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
23	الاختلاف بين مفهوم الخطر وظاهرة عدم التأكد	(1)
30	تقسيمات أنواع التأمين	(2)
45	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	(3)
77	حصص المساهمين في رأس مال الشركة الجزائرية لتأمين وضمن الصادرات	(4)
78	حصص المساهمين في رأس مال شركة ضمان القرض العقاري SGCI	(5)
82	هيكل شركات التأمين في الجزائر	(6)
84	تطور رقم أعمال سوق التأمينات للفترة (1990-2010)	(7)
86	تطور عدد حوادث المرور للفترة (2002-2010)	(8)
90	هيكل سوق التأمينات في الجزائر للفترة (1990-2010)	(9)
94	صافي أقساط التأمين حسب الفروع خلال الفترة (1990-2010)	(10)
95	تطور الحظيرة الوطنية للسيارات خلال الفترة (2002-2010)	(11)
97	تطور أرقام أعمال نشاط فرع التأمين على السيارات	(12)
98	فروع التأمين على الأشخاص والتأمين على الخسائر خلال الفترة (1990-2010)	(13)
100	نسب إنتاج فروع التأمين على الأشخاص وعلى الخسائر خلال الفترة (1990-2010)	(14)
102	تطور عدد العمال الذين تم تكوينهم خلال الفترة (1990-2010)	(15)
106	تطور مؤشر كثافة التأمين في الجزائر (1990-2010)	(16)
108	تطور مؤشر الاختراق التأميني في الجزائر (1990-2010)	(17)
114	التوزيع الجغرافي لإنتاجية السوق لسنة 2011	(18)
133	قواعد القرار للتكامل المتزامن	(19)
134	قرار التكامل المتزامن	(20)
144	السلسلة الزمنية لنصيب الفرد من الدخل الوطني	(21)
145	السلسلة الزمنية لكثافة التأمين	(22)

148	دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة Y	(23)
149	اختبار (ADF) لنصيب الفرد من الدخل الوطني	(24)
150	اختبار (PP) لنصيب الفرد من الدخل الوطني	(25)
151	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة Y من الدرجة الأولى	(26)
151	اختبار (ADF) لنصيب الفرد من الدخل الوطني من الدرجة الأولى	(27)
152	اختبار (PP) لنصيب الفرد من الدخل الوطني من الدرجة الأولى	(28)
153	دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة DH	(29)
154	اختبار (ADF) لكثافة التأمين	(30)
155	اختبار (PP) لكثافة التأمين	(31)
156	دالة الارتباط الذاتي للسلسلة DH من الدرجة الأولى	(32)
156	اختبار ADF لسلسلة كثافة التأمين من الدرجة الأولى	(33)
157	اختبار PP لسلسلة كثافة التأمين من الدرجة الأولى	(34)
157	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية	(35)
158	نتائج مصفوفة الارتباط	(36)
159	تحديد عدد فترات التباطؤ	(37)
159	اختبار جوهنسن للتكامل المشترك لـ Y	(38)
161	اختبار جوهنسن للتكامل المشترك لـ DH	(39)
164	اختبار جوهانسن	(40)
164	اختبار VECM	(41)
167	الاختبار الذاتي للبواقي	(42)
167	اختبار تجانس البواقي	(43)
168	التوزيع الطبيعي للبواقي	(44)

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
10	أطراف والتزامات عقد التأمين	(1)
47	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	(2)
48	نموذج طوماس مالتوس حول النمو الاقتصادي	(3)
63	العملية الابتكارية	(4)
86	تطور رقم أعمال سوق التأمينات للفترة (1990-2010)	(5)
93	هيكل سوق التأمينات في الجزائر خلال الفترة (1990-201)	(6)
95	صافي أقساط التأمين حسب الفروع خلال الفترة (1990-2010)	(7)
96	إنتاج فرع التأمين على السيارات في سنة 2011 حسب نوع الضمان	(8)
100	فروع التأمين على الأشخاص والتأمين على الخسائر خلال الفترة (1990-2010)	(9)
101	تقسيم مجموع القوى العاملة لشركات التأمين خلال سنة 2011	(10)
101	هيكل مجموع القوى العاملة حسب الفئة المهنية خلال سنة 2011	(11)
102	توزيع مجموع القوى العاملة لشركات التأمين حسب الولاية خلال سنة 2011	(12)
103	تطور عدد العمال الذين تم تكوينهم خلال الفترة (2003-2011)	(13)
103	نوعية التكوين خلال سنة 2011	(14)
104	نوعية العمال المكونين خلال سنة 2011	(15)
105	الإنفاق على التكوين خلال سنة 2009	(16)
107	تطور مؤشر كثافة التأمين في الجزائر (1990-2012)	(17)
109	تطور مؤشر الاختراق التأميني في الجزائر (1990-2012)	(18)
110	التوزيع حسب نوع الشبكة	(19)
110	شبكة التوزيع حسب شركة التأمين لسنة 2011	(20)
111	التوزيع حسب الولاية	(21)
112	التوزيع حسب المناطق	(22)

112	إنتاج السوق حسب المنطقة لسنة 2011	(23)
113	عدد الوكالات حسب المنطقة لسنة 2011	(24)
113	هيكل الإنتاج حسب نوع الشبكة	(25)
144	التمثيل البياني لنصيب الفرد من الدخل الوطني	(26)
145	التمثيل البياني لكثافة التأمين	(27)

خطة البحث

الصفحة	
	الإهداء
	الشكر
	قائمة الجداول والأشكال البيانية والملاحق
	مقدمة عامة
2	الفصل الأول: الأسس النظرية للتأمين.
3	المبحث الأول: نشأة وظهور التأمين
3	المطلب الأول: تعريف التأمين
6	المطلب الثاني: ظهور التأمين ومراحل تطوره
8	المبحث الثاني: عقد التأمين ومبادئه
8	المطلب الأول: ماهية عقد التأمين
12	المطلب الثاني: مبادئ وقواعد عقد التأمين
16	المطلب الثالث: شركات التأمين
17	المطلب الرابع: إعادة التأمين
21	المبحث الثالث: المعالجة الاقتصادية للتأمين
21	المطلب الأول: مفهوم الخطر وتقسيماته
30	المطلب الثاني: أنواع التأمين
35	المطلب الثالث: التأمين والنمو الاقتصادي
39	خلاصة الفصل الأول
41	الفصل الثاني: النمو الاقتصادي مفاهيم و نماذج.
42	المبحث الأول: تعريف النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المتعلقة به
42	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
44	المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

45	المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
46	المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
46	المطلب الأول: النظريات القديمة للنمو الاقتصادي
50	المطلب الثاني: النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي
53	المطلب الثالث: النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي
55	المطلب الرابع: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي
59	المبحث الثالث: محددات النمو وطرق قياسه
59	المطلب الأول: أساسيات النمو الاقتصادي
61	المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي
62	المطلب الثالث: دراسة وقياس النمو الاقتصادي
69	خلاصة الفصل الثاني
71	الفصل الثالث: دراسة سوق التأمينات في الجزائر للمدة (1990-2010).
72	المبحث الأول: نشأة سوق التأمينات في الجزائر
72	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن سوق التأمينات في الجزائر
74	المطلب الثاني: المؤسسات الناشطة في سوق التأمينات الجزائري
84	المطلب الثالث: تحليل إنتاج سوق التأمينات في الجزائر للفترة (1990-2010)
87	المبحث الثاني: مكانة سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري
87	المطلب الأول: دراسة الطلب على التأمين
88	المطلب الثاني: خصائص سوق التأمينات في الجزائر
93	المطلب الثالث: تحليل نشاط سوق التأمينات في الجزائر
105	المبحث الثالث: مؤشرات قياس مساهمة التأمين في النمو الاقتصادي
105	المطلب الأول: مؤشر الكثافة التأمينية
107	المطلب الثاني: مؤشر الاختراق التأميني
109	المطلب الثالث: شبكة التوزيع لشركات التأمين
116	خلاصة الفصل الثالث
118	الفصل الرابع: تحليل وقياس العلاقة السببية بين التأمين والنمو الاقتصادي في

	الجزائر للفترة (1990-2010).
119	المبحث الأول: الاطار النظري والمنهجي للدراسة
119	المطلب الأول: استعراض العلاقة بين تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي
122	المبحث الثاني: اختبارات الدراسة القياسية
122	المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية
128	المطلب الثاني: اختبارات التكامل المشترك
138	المطلب الثالث: السببية وقياسها
142	المبحث الثالث: التحليل القياسي لتأثير التأمينات في النمو الاقتصادي
142	المطلب الأول: تحليل بيانات الدراسة
143	المطلب الثاني: دراسة وصفية لبيانات سلاسل الدراسة
146	المطلب الثالث: اختبارات استقرارية وسكون السلسلة الزمنية
158	المطلب الرابع: اختبار التكامل المشترك
169	خاتمة الفصل الرابع
171	خاتمة عامة
178	قائمة المراجع
	الملاحق
	ملخص البحث

مقدمة الدراسة:

لنشاط التأمين دور مهم في التطور الاقتصادي، وهو الوسيلة المثلى لحماية الممتلكات ووسائل الإنتاج ورؤوس الأموال، عبر تقديمه لضمانات بحماية الأسرة والأفراد والمؤسسات من كافة الأخطار التي قد يتعرضون لها، ونظرا لما يتميز به التأمين من توفير التغطية للعديد من الأخطار فإنه يشجع المستثمرين والمؤسسات على الدخول في مجالات إنتاجية جديدة، ويعمل على زيادة القدرة الإنتاجية لهذه المشروعات لما يمنحه من شعور بالثقة والحماية للمستثمرين والعمال، ويعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية، عبر تشجيعه للاستثمارات المحلية وجذب استثمارات أجنبية، وتلعب شركات التأمين دورا فعالا في تنمية الوحدات الاقتصادية وتوفير الحماية والضمان المناسب لها من خلال تغطية تأمينية مناسبة تضمن الحماية والتعويض عن الأضرار التي قد تلحق بالوحدات الاقتصادية جراء تحقق الأخطار مثل: الحرائق والفيضانات والزلازل.

وبتطور الاقتصاد ظهرت بعض القطاعات والتي تطورت مع الزمن وأصبحت تساهم مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي، من بين هذه القطاعات قطاع التأمينات.

إن نظريات النمو الاقتصادي حظيت باهتمام الفوج الأول من أقطاب المدرسة الكلاسيكية من أمثال آدم سميث "Adam Smith" ودافيد ريكاردو "David Ricardo" ومالتوس "T.R.Malthus"، إلا أن الجديد هو توجيه الاقتصاديين اهتمامهم في أعقاب الحرب العالمية الثانية للدراسات والبحوث ذات العلاقة بالنمو الاقتصادي ولاسيما الاقتصادات النامية، إذ نشأت النظرية الحديثة في النمو بعد سنة 1945.

وفي ضوء الأهمية الجوهرية الاقتصادية والاجتماعية لوظيفة التأمين بصفة عامة على المستوى المحلى والعالمى فقد احتلت هذه الوظيفة مكانتها في برامج الدعم والتطوير التي تتبناها الهيئات والمنظمات العالمية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الدولي لمراقبي التأمين "IAIS".

وباعتماد الجزائر الإصلاحات الاقتصادية كان لا بد من إعادة تنظيم قطاع التأمين، والذي شهد هو كذلك جملة من الإصلاحات، أدت في الأخير إلى فتح سوق التأمينات عن طريق القانون 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والقانون رقم 06-04 المؤرخ في 24 فيفري 2006، حيث تم من خلال هذه القوانين وضع حد لاحتكار الدولة على هذا النشاط وفتحته أمام الخواص والشركات الأجنبية والسماح لشركات التأمين بتنويع قائمة منتجاتها التأمينية.

مشكلة الدراسة:

إن نشاط التأمين يساهم في حماية الاقتصاد الوطني عبر تقديمه للمشروعات الاقتصادية تغطية تأمينية شاملة، كما أن الدور التنموي لشركات التأمين يتمثل في تقديمها ل ضمانات على مختلف الأخطار التي قد تحدث للمشروعات القائمة أو التشجيع على إقامة مشاريع جديدة محلية وأجنبية.

تتمثل المهمة الأساسية للتأمين في تغطية المخاطر التي يتعرض لها المؤمنون لهم عند تحققها

ولا يقتصر الغرض من التأمين على تخفيض الخسائر التي يتعرض لها المؤمنون لهم وما يتبع ذلك من توفير الأمان والاستقرار لأفراد المجتمع، بل إن للتأمين أيضا أثر ومساهمة في النمو الاقتصادي، ومن أهم هذه الإسهامات توفير الموارد المالية وتشجيع وتنمية الوعي الادخاري وقد اهدت معظم دول العالم إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين فعملت على تطويره بكافة الوسائل.

لكن الاهتمام بهذه الدراسة ستركز على الدور الذي تقوم به شركات التأمين في النظام الاقتصادي وأثرها في النمو الاقتصادي.

إن هذه الدراسة تساعد على فهم علاقة التأمين بالنمو الاقتصادي، وعليه يمكن طرح الإشكالية الأساسية للموضوع على النحو التالي:

ما هي نوعية العلاقة السببية بين التأمين والنمو الاقتصادي؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- كيف يمكن قياس رقم أعمال سوق التأمينات؟
- 2- هل يؤثر التأمين على الناتج المحلي الخام؟
- 3- هل يؤثر نمو الناتج المحلي الخام على التأمين؟
- 4- هل هناك علاقة معنوية بين التأمينات والنمو الاقتصادي؟
- 5- في حال وجود علاقة بين التأمين والنمو الاقتصادي، ما هو اتجاه العلاقة السببية بينهما؟

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في:

1- التأمين يؤثر في الناتج المحلي الخام.

2- الناتج المحلي الخام يؤثر في التأمين.

3- هناك علاقة تأثير وتأثر بين التأمين والناتج المحلي الخام.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم أداء التأمين وأثره في النمو الاقتصادي في الجزائر، في ضوء البيانات المتوفرة وذلك خلال الفترة من (1990-2010)، عبر:

1- التأكد من وجود علاقة طردية موجبة في الأجلين القصير والبعيد، بين التأمين والنمو الاقتصادي.

2- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين التأمين والنمو الاقتصادي.

3- دراسة أثر وأهمية النظام التأميني على المدخرات الإجمالية.

4- تحديد بعض الأوجه التي يؤثر من خلالها التأمين في النمو الاقتصادي.

5- إبراز موقع سوق التأمينات في تشجيع النمو الاقتصادي.

6- إيضاح دور شركات التأمين في النمو الاقتصادي .

7- إبراز العلاقة السببية بين التأمينات والنمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

لدراسة أهمية خاصة؛ حيث أن شركات التأمين تقدم خدمات ومنتجات مالية وتساهم في تشجيع عملية الادخار، لذا تؤثر في عملية النمو الاقتصادي، كما أن البحث في تحريك الساحة التأمينية وتطويرها يساهم في الرفع من الناتج المحلي الخام.

كما يمكن أيضا لهذه الدراسة أن تضاف إلى المراجع المتوفرة بالمكتبة والمتعلقة بموضوع التأمين وعلاقته بالنمو الاقتصادي خاصة باللغة العربية نظرا للنقص الذي يشهده هذا المجال، ومحدودية الدراسات والبحوث التي أجريت على موضوع التأمينات.

المنهجية:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج المستعمل في البحوث الاقتصادية وهو المنهج الاستنباطي والاستقرائي.

الدراسات السابقة:

1- دراسة بناي مصطفى: دور التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة حالة قطاع التأمين في الجزائر (1998-2002) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 2005 - 2006.

حاول الباحث إظهار الدور الذي يؤديه التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتوصل إلى أن مكانة قطاع التأمينات في الاقتصاد الوطني تبقى ضعيفة بسبب عدم وجود ثقافة تأمينية، وللنهوض بهذا القطاع أوصى الباحث بوجوب العمل على تطور الوعي التأميني للأفراد.

2- دراسة أقاسم نوال: دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة لحالة قطاع التأمين في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1992-1998) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية جامعة الجزائر 2000-2001.

عالجت الباحثة من خلال هذه الدراسة مكانة التأمين في التنمية الاقتصادية، واقتصرت الدراسة على قطاع التأمين في الجزائر، في ظل الإصلاحات المعتمدة، والتي ترحب بالانفتاح الاقتصادي، وتوصلت الباحثة من خلال دراستها إلى النتائج التالية:

- رغم تنوع محفظة منتجات التأمين المتوفرة في السوق الوطني إلا أنها محدودة إذا ما قورنت بما هي عليه في الدول المتقدمة.

- مشكل غياب ثقافة تأمينية من أهم العراقيل التي تواجه نشاط التأمين في الجزائر خاصة بالنسبة لتأمينات الأشخاص.

3- دراسة بويوور جمال.

jamal bouioyour, Education and Economic Growth in Morocco:

2000. Short-term or long term relationship? catt university of pau, april

أثبت الباحث وجود علاقة سببية بين مختلف المستويات والأطوار التعليمية (ابتدائي، متوسط، جامعي) من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، لكن هذه العلاقات هي عبارة عن علاقات توازنية قصيرة وليست طويلة وهو ما ينطبق على دراستنا.

وبالرغم من عدم وجود علاقة سببية بين التعليم والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، يعتقد الباحث أن تطوير التعليم يجب أن يظل أولوية للدولة المغربية. في الواقع، إن تعزيز مهارات القوى العاملة سوف يسمح باستخدام أفضل لمخزون رأس المال، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي تشجيع النمو.

4- دراسة بكيوا فاتح.

éducation et croissance économique en Algérie: BEKIOUA Fateh,

Une analyse en termes de causalité a l'aide des modèles VAR, Recherche préparée au sein du centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement CENEAP institut national de la planification et de la statistique, Promotion 2005 – 2006.

توصل الباحث إلى أن تراكم رأس المال البشري يساهم فضلا عن تراكم رأس المال المادي في النمو الاقتصادي، كما أن التعليم والتدريب لديهم مكانة راجحة في وضع السياسات الاقتصادية، كما ركز بشكل خاص على تطوير النظام التعليمي بعد الاستقلال في الجزائر، والذي أدى إلى انخفاض كبير جدا في نسبة الأمية، وارتفاع في معدلات التعليم.

5- دراسة مارسيل ملومبا كينجا تشييكجا.

Marcel MULUMBA KENGA TSHIELEKEJA, L'Assurance:

Catalyseur du Développement Modèles de références et Applications au cas de la République Démocratique du Congo, Thèse présentée en vue de l'obtention du grade de Docteur en Sciences économiques et de gestion, Université Catholique de Louvain. Louvain School of Management Doctoral Thesis Series, Louvain-la-Neuve Octobre 2011

ويتفق مع كل من براون "BROWNE. M, 1993" وكيم "KIM, 1993"، حيث توصلوا إلى أنه من المهم دراسة الأثر المحتمل حدوثه من طرف الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم) في العلاقة السببية في الدراسة، كما أن نورث "NORTH. D, 2005" يشير إلى أن المصدر الأساسي لتحسين مستوى الرفاهية عند الإنسان هو الزيادة في مخزون المعرفة (pp.36).

كما أن جانب التعليم أو التكوين يرتبط مع ثلاثة متغيرات مختلفة، هي: معدل الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الابتدائية (FORPRI)، ومعدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الثانوية (FORSEC)، ثم حصة الإنفاق على التعليم بالنسبة لإجمالي الإنفاق (DEPEDUC).

وقام الأب القديس مولين "le Père de saint Moulin, 2008" بإجراء دراستين حول مشاكل التربية والتعليم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتركيزه على أهمية تحليل المتغيرات التي تظهر في هذا المجال من خلال العلاقة بين قطاع التأمينات والاقتصاد في هذه الدولة الأفريقية.

ويشير الأب القديس مولين إلى أن مشكل التعليم في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي؛ حيث كانت الانتقائية في التعليم، إذ أن المستعمر كان جد حذر في تكوين العمالة والعمال (التكوين كان فقط في القطاعات البدائية)، وشعور المستعمر أيضا بالقلق من ظهور الوعي بين الناس (خاصة الفئة المتعلمة والمؤهلة)، والبيانات المتعلقة بتدريب وتعليم السكان في هذه الدراسة تشير إلى وجود تراخي وعدم اهتمام الحكومة بهذه المشكلة الهامة في عملية التغيير الاقتصادي، وهكذا وجد الباحث أن من المناسب تحليل ثلاثة متغيرات المتعلقة بالتعليم (التعليم الابتدائي: FORPRI، التعليم الثانوي: FORSEC) والنفقات على التعليم: (DEPEDUC).

إن وجود علاقة سببية بين قطاع التأمين والاقتصاد في جمهورية الكونغو يعد مؤشرا هاما يمكن أن يشجع الحكومات على الاهتمام بتنظيم وفعالية سير العمل في قطاع التأمين.

إن تعبئة المدخرات يعتبر مطلبا أساسيا لأي مجتمع يرغب في تحقيق التقدم الاقتصادي، ويمكن الاعتماد على ادخار التأمين من خلال نشر الوعي التأميني وثقافة التأمين، خاصة وأن فترات التعاقد قد تمتد لسنوات عديدة قد تتجاوز 3 سنوات إلى 10 سنوات، وهذه الخاصية تساعد كثيرا على ترقية الاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل لرفع معدلات النمو الاقتصادي. لكن ومن خلال التجربة وتحليل الأرقام المتحصل عليها نرى بأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزبائن يرتفع معه الوعي التأميني وهو ما يترجم بارتفاع أقساط التأمين.

صعوبات الدراسة:

واجه الباحث أثناء إعداد وجمع بيانات هذه الدراسة، العديد من الصعوبات منها:

- 1- استعمال أسعار صرف مختلفة خلال الفترة الزمنية للدراسة (1990-2010)، فقد تم ربط الدينار الجزائري بسلة من العملات (أورو ودولار أمريكي) ثم تم تعويمه، وأخيراً تم ربطه بالدولار الأمريكي مما سمح بالحصول على نصيب الفرد من الدخل الوطني بقيمته الحقيقية منقوصاً منها قيمة التضخم، واختلاف أنظمة الصرف أدى إلى اختلاف في طبيعة البيانات اللازمة لإجراء التحليل الإحصائي مما تطلب جهداً مضاعفاً في إعداد البيانات للحصول على النتائج الدقيقة والصحيحة.
- 2- معظم الأرقام والإحصائيات والدراسات المنشورة حول سوق التأمينات في الجزائر تمتد من الفترة 1992-2010 مما اضطر الباحث إلى البحث في وزارة المالية والرجوع إلى السجلات القديمة ومقارنتها بكشوف حسابات المديرية العامة للأربعة للشركات العمومية للتأمين خلال فترة 1990-1991، ثم العمل على تحويل أرقام أعمالها إلى الدولار الأمريكي منقوصاً منه قيمة التضخم مقسوماً على عدد السكان للحصول على كل من نصيب الفرد من الدخل الوطني، وكثافة التأمين.
- 3- معظم الدراسات المنشورة حول موضوع انعكاس أسعار الصرف هي دراسات تطبيقية "working paper" وعادة ما تعتمد أدبياتها على دراسات مماثلة، مما أدى إلى الإشارة باقتضاب إلى الجانب النظري والتركيز على نموذج الدراسة.

خطة الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة أربعة فصول:

الفصل الأول: الأسس النظرية للتأمين.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي مفاهيم ونماذج.

الفصل الثالث: دراسة سوق التأمينات في الجزائر للفترة (1990-2010).

الفصل الرابع: تحليل وقياس العلاقة السببية بين التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2010).

تمهيد الفصل:

من الطبيعي في الحياة تفاوت الناس في القدرات والجهود والطاقات والمواهب، وإذا تمَّ ترك هذا التفاوت دون امتداد الأيدي التي لها مصلحة في التخفيف من حدّته؛ أصبح ذلك عامل من عوامل الهدم في المجتمع، لذا كان لا بدّ من تقريب التفاوت عن طريق التراحم والتعاون بين أفراد المجتمع.

وقد يتعرّض الإنسان في مجرى حياته اليومية إلى العديد من الحوادث والأخطار التي قد تؤدي إلى وفاته، أو عجزه الكلي أو النسبي، كما أنّ هناك من الأخطار ما قد يؤدي بممتلكاته إلى الحريق أو السرقة أو الضياع، الأمر الذي يترتب عليه في جميع هذه الحالات إمّا انقطاع دخل الشخص المتوفى، أو انخفاض في دخله، ممّا يعرضه وأفراد أسرته إلى خطر الفقر والحاجة وهو ما يعبر عنه بتحقيق الخطر، لذا كان لزاماً على الإنسان أن يعمق ويوثق من تعاونه مع الغير.

كما يعتبر نشاط التأمين من بين أحد الأنشطة الاقتصادية (الخدمية) الحديثة الهامة، والهدف منه قيام المؤمن بتحمل أخطار معينة نيابة عن المؤمن له أو الجهة التي يحتمل تعرضها لمثل هذه الأخطار مقابل تلقيه (المؤمن) أجر محدّد يكون أقل بكثير من تكلفة تحمل الخطر الذي يتوقّع حدوثه لصاحب الخطر الأصلي، كما أنّ التأمين أيضاً هو عبارة على ظاهرة اقتصادية تحتل مكانة بارزة في حياة الإنسان، حيث أنّ المخاطر تحيط به من كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

ويعد سوق التأمينات مكوناً أساسياً في القطاع المالي لكل اقتصاد، وازدادت أهميته مع التوسع في أعمال التأمين والتعامل مع مختلف القطاعات؛ حيث أصبح التأمين جزءاً مكماً للنظام المصرفي، بل لا يقل عنه أهمية من حيث الأصول المتداولة فيه ومن حيث الموارد المالية.

المبحث الأول: نشأة وظهور التأمين.

إنَّ فكرة التأمين ضدَّ الخطر بشكلها الحالي، هي وليدة حاجة الإنسان في التعاون مع أخيه الإنسان لمواجهة هذا الخطر، ذلك أنَّ فكرة توزيع الخسارة التي قد تحدث للفرد أو لمجموعة من الأفراد يتفقون فيما بينهم على التعاون والتكافل، ويتعهدون بتعويض الخسارة التي قد تحدث لأي فرد من المجموعة، كما أنَّها فكرة مرادفة لمبدأ التعاون والتكافل وتخفيض العبء على الفرد الواحد.

والتأمين هو عبارة على: "فكرة تعاونية أساسها أنَّ مجموعة من الناس قد يتعرض بعض أفرادها لخسارة ما، فيتعاون جميع المشتركين على تحمل الخسارة التي قد تقع لواحد منهم"¹.

المطلب الأول: تعريف التأمين (la définition de l'assurance).

أقرب معاني التأمين هو إعطاء الأمن؛ حيث أنَّ التأمين هو نشاط تجاري الغرض منه توفير تغطية تأمينية للأفراد والشركات على بعض أو كل الأخطار المحتملة الوقوع مقابل عوض مالي، ويعتبر علي محمود بدوي أن: "معنى كلمة تأمين هو مشتق من كلمة أمن"²، وأصله من الأمن ويدل على زوال الخوف وطمأنينة النفس، كما يقال "أمن يؤمن تأميناً مأخوذة من الاطمئنان الذي هو ضد الخوف"³، فالمفهوم اللغوي للتأمين يعني ضمان الأخطار والقدرة على درئها.

لقد اختلفت التعاريف الخاصة بمفهوم التأمين، وذلك باختلاف الجهة التي وضعتها، كما لم يتفق الدارسون على تعريف موحد للتأمين؛ فالجوانب التي تهتم الاقتصاديين تختلف عن تلك التي تهتم القانونيين وأيضاً عن تلك التي تهتم رجال التأمين.

أولاً: التعريف الاقتصادي (la définition économique).

¹- علي محمود بدوي، التأمين دراسة تطبيقية، (الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2009)، ص 1.

²- عز الدين فلاح، التأمين مبادئه أنواعه، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008)، ص 6.

(، ص 23.2004 والتوزيع، للنشر المناهج الإسلامي، (عمان، دار الاقتصاد صوان، أساسيات محمد³

يعرف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه: "عمل من أعمال التنظيم والإدارة؛ وذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد إلى أي حد مرغوب فيه"⁴.

كما أنّ التأمين هو: "خدمة تهدف إلى حماية المؤمن له من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الأخطار المحتملة الحدوث مستقبلاً، ولا دخل لإرادته فيها، وذلك عن طريق نقل الخطر المحتمل من الشخص (المؤمن له) إلى شركة التأمين (المؤمن) في مقابل قسط يدفعه المؤمن له إلى المؤمن، ممّا ينجر عنه اتفاق"⁵، أي بعبارة أخرى هو قيام المؤمن بتغطية الأخطار المتفق عليها في عقد التأمين مقابل قيام المؤمن له بتسديد مبالغ معينة من المال (أقساط) يتفق عليها أيضاً في مضمون العقد، وذلك لكي يتمكن المؤمن من إعادة استثمارها، وتنميتها حتى تساعده في الوفاء بالتزاماته تجاه المتضررين في حال حدوث الخطر المتفق عليه في العقد، فهذا التعريف هو تعريف أشمل؛ حيث يوضح أطراف عقد التأمين. ويتضح من خلال التعريفين أنّ التأمين هو عبارة على وسيلة اقتصادية لاجتناب خسائر مالية كبيرة محتملة (مبالغ التأمين) مقابل تحمل خسائر مالية صغيرة مؤكدة (الأقساط)، وهذا ما من شأنه تدعيم المركز المالي للأفراد والمؤسسات؛ لأنه وفي غياب التأمين يلجأ الأفراد والمؤسسات إلى تكوين احتياطات كبيرة لمواجهة الخسائر المحتملة، لكن من خلال عملية التأمين يتم استغلال هذه الاحتياطات في أوجه الاستثمار المختلفة بدلاً من الاحتفاظ بها، بالإضافة إلى ضمان تعويض الخسائر المحتملة.

ثانياً: التعريف القانوني (la définition juridique).

للتأمين جانب قانوني باعتباره عقد؛ وهو ما نصت عليه المادة (619) من قانون التأمينات والتي نصت على أن: "عقد التأمين هو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إبراء ذمة أو أي عوض آخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"⁶. كما تمت إضافة

⁴ - بوعزوز جهاد "تسويق خدمات التأمين في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة للقطاع مع دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT" (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008/2009)، ص 5.

⁵ . (ص 9)، 2005 الجامعية، المطبوعات (الإسكندرية، دار التأمين، موسوعة مختار، نيبيل

⁶ - مولود ديدان، قانون التأمينات، (الجزائر، دار بلقيس للنشر، 2006)، ص 5.

للمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى:

- مصباح محمد علي، محاضرات في قانون التأمين، مطبوعة لفرع قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، السنة الثانية، جامعة التكوين المتواصل، قسم التكوين عن بعد مركز قسنطينة، 2002.

- عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر و التأمين، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009)، ص 94.

- علي بن غانم، الوجيز في قانون التأمين مقارنة بين قانون التأمين الجزائري والفرنسي، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، 2006)، ص 20.

- رمضان أبو السعود، أصول التأمين، (الإسكندرية، المطبوعات الجامعية، 2000)، ص 30.

- عبد الاله نعمة جعفر، النظم المحاسبية البنوك وشركات التأمين، (عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007)، ص 308.

الفقرة (02)؛ والتي تنص على أنه إضافة إلى أحكام الفقرة (01) من المادة (02) من قانون التأمينات، فإنه يمكن تقديم الأداء عينياً في تأمينات المساعدة والمركبات ذات محرك.

ثالثاً: التعريف الفني (la définition technique).

عملية التأمين ليست مجرد علاقة قانونية بين المؤمن والمؤمن له فحسب؛ بل هي أيضاً عملية تقوم على أسس فنية، مثل: "تنظيم التعاون بين المؤمن لهم من طرف المؤمن بالاعتماد على الاحتمالات وقانون الأعداد الكبيرة وعلى إجراء المقاصة بين الأخطار"⁷، وعلى تقنيات أخرى مثل: التأمين المشترك، لذا يمكن القول بأن التأمين هو نقل خطر بحت وتخفيضه وفق قانون الأعداد الكبيرة*؛ أي دراسة الخطر وتحديد احتمال وقوعه لأجل تحديد قيمة القسط وتستند هذه العملية على عدة علوم كالإحصاء والاحتمالات والرياضيات.

كما أن عملية التأمين هي: "عملية فنية تزاولها هيئات منظمة مهمتها تجميع أكبر عدد ممكن من الأخطار المتشابهة وتحمل تبعاتها عن طريق المقاصة بينها وفقاً لقوانين الإحصاء، وبمقتضى ذلك يحصل المؤمن لهم في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده على عوض مالي يدفعه المؤمن، في مقابل وفاء الأول بالأقساط المتفق عليها في وثيقة التأمين"⁸.

- هاني جزاع ارتيمه وسامر محمد عكور، إدارة الخطر والتأمين منظور اداري كمي واسلامي، (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010)، ص 96.
- فتيحة بوحرو، "الدور الإستراتيجي للجودة كأداة تسويقية لخدمات التأمين دراسة تقييمية من منظور العملاء لجودة الخدمة بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (جامعة سطيف، العدد 12، 2012)، ص.ص 201.202.
7- جورج رجيد، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، تعريب ومراجعة محمد توفيق البلقيني وإبراهيم محمد مهدي، (الرياض، دار المريخ للنشر، 2006)، ص 78.

* إن التأمين بصورته المعاصرة ما كان يظهر لولا اكتشاف ما يسمى في علم الإحصاء قانون الأعداد الكبيرة من طرف سيمون بواسان وتشبيهه له بنواميس الطبيعة، حيث ينص هذا القانون على أنه "للحصول على نتائج فعلية متطابقة أو قريبة لحد ما مع النتائج الحسابية أو الاحصائية، لابد من توافر أعداد كبيرة من الحالات الفعلية"، أي أنه كلما زاد عدد الوحدات المعرضة للخطر، زاد احتمال أن النتائج الفعلية سوف تقترب من النتائج المتوقعة. ويتيح قانون الأعداد الكبيرة للمؤمن أن يقدر الحسائر المستقبلية ببعض الدقة. فقانون الأعداد الكبيرة يتعلق باستقرار تكرار بعض الحوادث عند وجود عدد كاف منها، مع أنها تبدوا عشوائية لا ينظمها قانون اذا نظر إليها كل واحدة على حدة، مثال ذلك مصيبة الموت فهي تبدو خبط عشواء لا يمكن التنبؤ بوقوعها على فرد بعينه ولكن بالتحدث عن عدد الوفيات التي ستقع خلال العام الحالي في مدينة معينة على سبيل المثال لا يمكن بناء على الخبرة السابقة أن يتم التوقع بعدد الوفيات بشكل دقيق "اذا سارت الأمور على طبيعتها" مع العلم بأن القول أن أحدا لن يموت خلال العام في مدينة يسكنها أكثر من مليون شخص أمر لا يقبل، وإذا تم استثناء الكوارث والمصائب العامة والتغير الكبير في عدد السكان فإن الاحتمال الأكبر أن عدد الوفيات هذا العام لن يختلف كثيراً عن الأعوام السابقة، فإذا كان هناك عدداً كافياً من أعوام سابقة يتم استخراج منه متوسط فرماً يتم توقع عدد الوفيات لهذا العام بكل يسر وسهولة وبمستوى عال من الدقة، هذا القانون السابق، الإحصائي هو الأساس الذي يقوم عليه التأمين.

وتخضع الصدف لقانون الكثرة، بحيث عن طريق ملاحظة حدوث تكرار حالات متشابهة يمكن التوصل إلى نتائج متشابهة، ومن خلالها يستطيع المؤمن الاعتماد عليها بحيث تكون نتائجها سليمة، فإذا لم يكن من الممكن معرفة تاريخ وفاة شخص إلا انه من الممكن عن طريق الإحصاء معرفة عدد من يبقى من الأشخاص على قيد الحياة بعد سن معين.

8- سليمان بن إبراهيم بن ثنيان، التأمين وأحكامه، (بيروت، دار ابن حزم، 2003)، ص 38.

وعرفت ايون لومبارت فيفر (Yvonne Lambert Faivre) التأمين بأنه: "العملية التي بمقتضاها ينظم المؤمن عدداً كبيراً من المؤمن لهم المعرّضين لأخطار معينة وذلك بالتعاون بينهم، ويقوم بتعويض الذين تحقق لديهم الخطر عن طريق الأقساط المجمعة"⁹.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف التأمين بأنه: عقد يدفع بموجبه المؤمن له مبلغ من المال يسمّى قسط أو أقساط التأمين لصالح المؤمن له، وهو الشخص أو الجهة التي تتولى التغطية على الخطر أو مجموعة الأخطار المتوقعة الحدوث (آلية نقل الخطر)؛ أي يتم تفتيت وتقسيم الخطر الكبير إلى مجموعة أخطار صغيرة يمكن تحملها مثلاً: خطر حدوث حريق بمصنع ما هو عبارة على خطر كبير، وهذه الأقساط تكون متناسبة طردياً مع مجموع الأخطار التي يراد تغطيتها والتي وإن حدثت فإن القاعدة التعويضية فيها تكون على أساس قيمة الأقساط المدفوعة عند الاكتتاب مضافاً إليها قيمة الأضرار الحقيقية واستثناء القيم التي بقيت على حالها، وفي جميع الحالات قيمة التعويضات يجب أن لا تتعدى القيمة المصرح بها والمراد تغطيتها عند الاكتتاب.

المطلب الثاني: ظهور التأمين ومراحل تطوره.

التأمين فكرة قديمة، نشأت مع نشأة الإنسان نفسه وتطورت بتطوره فلم يكن في وسع الإنسان أن يعيش أبداً وحيداً دون أن يضع يده في أيادي الآخرين لتفادي المخاطر التي يمكن أن تصيبه، وقد ظهر التأمين في البداية في صورة التعاون بين أفراد المجتمع لمواجهة تكاليف باهظة بالنسبة للفرد الواحد، كما تدل الوثائق التاريخية على أن قدماء المصريين منذ أكثر من 4500 سنة هم أول من عرفوا التأمين، "حيث أن التاريخ المسجّل على جدران المعابد وأوراق البردي أنهم قاموا بتأسيس جمعيات تعاونية لدفن الموتى بغرض تحمل عبء مراسم الوفاة والدفن من تحنيط للجثث وبناء وتجهيز للقبور بكافة مستلزمات الحياة؛ اعتقاداً منهم بوجود الحياة الأخرى بشرط احتفاظ الموتى بأجسادهم سليمة"¹⁰.

⁹-Yvonne Lambert Faivre, Droit des assurances, (Paris, Dalloz, 2001), p 38.

¹⁰- أسامة عزمي وشقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007)، ص 83.

و عرف الرومان جمعيات مماثلة خاصة لتحمل نفقات الوفاة والدفن وملحقاتها؛ فقد كان الجندي الروماني يستقطع جزءاً من مرتبه للإنفاق على أسرته في حال وفاته، "كما عرف الفينقيين التأمين البحري منذ حوالي 2000 سنة قبل الميلاد"¹¹.

"لقد وُجد التأمين لتلبية الحاجات، بهذه العبارة البسيطة ابتدئ فرانسوا كويلبو لتفسيره ميلاد التأمين ونشأته"¹²، إلا أنَّ ذلك يتطلب شرحاً وافياً من خلال المحطات التاريخية التالية:

أولاً- المساندة المشتركة (l'assistance mutuelle):

لقد ساهم السومريون منذ العصور الغابرة في نشأة ما يسمى بالمساندة المشتركة؛ من خلال عملية التآزر والتعاون لمواجهة احتمالات ضياع السلع المحملة والمنقولة من قبل القوافل من مناطق مختلفة، لأسباب القرصنة أو أخطار الاختطاف أو غير ذلك من الأخطار، تم ظهر قانون حامورابي (la loi de Hammourabi) والذي يعتبر من بين أقدم مجموعة قوانين منسوخة على الحجر يعود تاريخها إلى القرن 8 قبل الميلاد، "وفي أثينا ظهرت جماعات كانت تنفق تحت شعار النجدة (Secours) على الحالات المرتبطة بالوفاة وعلى ذوي أهل المتوفى"¹³.

ثانياً- قرض المغامرة الكبيرة (Prêt à la Grosse aventure):

يعتبر التأمين البحري أول أنواع التأمين وأقدمها على الإطلاق، وأصل التأمين البحري هو: "عقد القرض البحري (le contrat du crédit maritime) والذي عرفته الحضارات القديمة"¹⁴، وكان مستعملاً من طرف الإغريق في تجارتهم البحرية، حيث أنه: "إذا كان التجار في حاجة إلى أموال كبيرة فإنهم يلجئون إلى البنوك لاقتراض الأموال التي يحتاجونها، وعند حدوث أي مكروه للباخرة التي تنقل سلعهم؛ لا يقومون بتسديد الأموال التي عليهم للبنك، وإذا لم يحدث أي شيء وتمت عملية الشحن وتسليم البضائع بنجاح؛ فيتم حينها تسديد أموال الإقراض مع فوائد تتراوح ما بين 40% و 50%، وهي تعتبر مساهمة باهضة كتعويض للمخاطرة بالأموال المقترضة من البنك"¹⁵.

ولم يتم العثور على أية وثيقة تأمين بحري من قبل؛ لأنها كانت تقطع وترمى عند وصول الباخرة إلى المرسى (أي عند نهاية السفر) إلى غاية سنة 1347 أين تمَّ العثور على أول وثيقة تأمين بحري

¹¹ - عز الدين فلاح، مرجع سابق، ص 6.

¹² - Francois couilbault, argus 5 les grands principes de l'assurance, (édition paris, 2002), p 5.

¹³ - نعمات محمد مختار، التأمين التجاري والتأمين الإسلامي، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص 24.

¹⁴ - Alain tosetti, comptabilité, réglementation, (paris, actuariat economica, 2000), p 9.

¹⁵ - Alain tosetti, les grands principes de l'assurance, (paris, couilbault, 2002), p 6.

(وهي وثيقة تم الاحتفاظ بها في جنوه بايطاليا)، والتي كان محل التأمين فيها السفينة سانت كلار (Sainte Claire) في رحلتها من جنوه إلى مرسليليا، ومن شروط هذه الوثيقة أن انحراف السفينة عن رحلتها يبطل عقد التأمين حيث أنه خلال هذه الفترة حدث توافق بين البنوك وجماعات التجار على قبول ضمانات في حالة ضياع قيمة السفينة والحمولة التي على ظهرها من خلال تحديد مبالغ وسطية مسبقاً، فأصبح الاكتتاب الذي يجسد هذا العقد يطلق عليه اسم بوليصة التأمين (la police d'assurance) كبرهان على التعهد والاتفاق الحاصل بضمنان، ويعتبر مبلغ هذه البوليصة هو المحدد والدليل على ذلك.

ثم ظهر نظام التأمين على الحياة كنظام تابع للتأمين البحري، مثل: التأمين على حياة البحارة والقبطان ضد الحوادث البحرية، وهجمات القراصنة، وصدرت أول وثيقة تأمين على الحياة في إنجلترا سنة 1583 لصالح رينشارد مارتن المقيم في لندن، وكانت مدت هذه الوثيقة هي 12 شهراً.

كان لحريق لندن الشهير الذي حدث سنة 1666 والذي دمر أكثر من 20 ألف مسكن (حوالي 85% من مباني لندن) الأثر الكبير في ظهور وانتشار نوع آخر من التأمين وهو التأمين ضد الحريق، حيث أنشئ أول صندوق للتأمين ضد الحريق سنة 1717، ثم انتشر التأمين ضد الحريق بشكل كبير خصوصاً مع ظهور الثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر.

إنّ التأمين على الحياة بمفهومه الصحيح قد تأخر في التطبيق لمدة من الزمن، حيث تم في البداية السماح للشركات الملكية البريطانية بتوسيع نشاطاتها التأمينية على الحياة إلى غاية سنة 1787، ثم في السنة الموالية تم التفريق بين نشاطات الحياة ونشاطات أخرى غير نشاط التأمين على الحياة.

ولقد ظهرت فكرة التأمين ضد الحوادث بعد أن عمت الثورة الصناعية البلدان الأوروبية وما تبعها من تطور وانتشار للآلات، حيث تأسس في بريطانيا سنة 1848 أول مكتب للتأمين ضد الحوادث التي يتعرض لها المسافرون عبر القطار، وكانت بطاقات التأمين تباع مع بطاقات السفر، ثم تطورت الفكرة حتى شملت التأمين ضد الحوادث الشخصية وكافة الأمراض. وخلال القرن العشرين تعاضم دور التأمين؛ نظراً لأنّ الحياة المعاصرة مليئة بالأخطار، سواء كانت ناتجة عن الآلات الميكانيكية والأجهزة الكهربائية أم كانت ناتجة عن التلوث البيئي مثلاً، وهو ما أدى إلى ظهور أنواع أخرى من التأمين مثل: التأمين ضد حوادث النقل الجوي، والتأمين ضد حوادث الطاقة النووية... إلخ، كما ظهرت عدة أنواع من التأمينات الاجتماعية تقوم بها المؤسسات والهيئات العامة.

المبحث الثاني: عقد التأمين ومبادئه.

يخضع عقد التأمين لمجموعة من المبادئ القانونية الخاصة به والتي تجعل عقد التأمين مختلفاً عن غيره من العقود الأخرى، وهذه المبادئ تستمد وجودها وقوتها من القوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة في مجال نشاط التأمين.

مع انتشار نشاط التأمين كان لزاماً على القانون أن يتولى تنظيمه في إطار عقد، فيحدد ماهيته من خلال التطرق لتعريفه وشروط قيامه وتبيان الجهة التي تقوم به والمتمثلة في شركة التأمين.

المطلب الأول: ماهية عقد التأمين.

إن تعريف عقد التأمين يقود إلى ضرورة دراسة مجموعة من العناصر (مكونات عقد التأمين) والخصائص التي تميز هذا النوع من العقود، وهو ما يقود إلى التطرق إلى التعاريف والمصطلحات التالية:

أولاً- تعريف عقد التأمين (La définition du Contrat d'assurance):

يعرف عقد التأمين بأنه: "وثيقة يقبل بموجبها أحد الأطراف (شركة التأمين) خطر تأميني هام من طرف شخص آخر (حامل الوثيقة)، بالاتفاق على تعويض حامل الوثيقة عند تحقق خطر مستقبلي غير مؤكد الوقوع (الخطر المؤمن ضده) والذي يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة"¹⁶.

كما أن عقد التأمين هو عبارة على: "عقد يبرم بين طرفين، يلتزم الطرف الأول فيه وهو المؤمن (شركة التأمين) بمقتضاه بدفع تعويض للطرف الثاني وهو المؤمن له (طالب التأمين) عند وقوع حادث معين مقابل تعهده (الطرف الثاني) بسداد القسط"¹⁷.

ثانياً- عناصر عقد التأمين (Les éléments du Contrat d'assurance):

إن عقد التأمين هو عبارة على عقد يلتزم بمقتضاه الطرف الأول (المؤمن) l'assureur أن يؤدي إلى الطرف الثاني (المؤمن له) l'assuré أو إلى (المستفيد) le bénéficiaire الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً (مبلغ التأمين) le montant de l'assurance في حال وقوع الحادث أو تحقق (الخطر) le risque المبيّن بالعقد وذلك مقابل (قسط) la Prime أو أي دفعة مالية

¹⁶- أحمد حلمي جمعة، محاسبة عقود التأمين (الاعتراف-القياس-الافصاح)، (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010)، ص 25.

للمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى:

- عيد أحمد أبو بكر وليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص 92.

¹⁷- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، (عمان، دار وائل للنشر، 2008)، ص 32.

أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن، أي أن عقد التأمين هو الوسيلة العملية لتنفيذ فكرة التأمين وتحقيق أغراضه، التعريف السابق هو تعريف قانوني للتأمين، ومن خلاله تتضح عناصر عقد التأمين التالية:

1- المؤمن (l'assureur):

وهو الطرف الأول في العقد، أي: "الجهة أو الشركة التي تقوم بعملية التأمين، وقد تكون شركة تأمين مساهمة أو أي هيئة تأمينية أخرى"¹⁸.

2- المؤمن له (l'assuré):

وهو الطرف الثاني في العقد ويسمى أيضاً بالمستأمن، وهو الذي يدفع قسط التأمين أو الاشتراك؛ أي أنه الطرف (شخص أو شركة) الذي يتعرض لخطر في شخصه أو في ممتلكاته، ولذلك يلجأ إلى طرف آخر (شركة التأمين) طالباً منه التأمين ضد هذا الخطر مقابل قسط متفق عليه مقابل أن تدفع شركة التأمين مبلغاً من المال في حال تحقق الخطر المؤمن ضده.

3- المستفيد (Le bénéficiaire):

هو الطرف الذي تعود إليه المنفعة المترتبة على عقد التأمين، وقد يكون المستفيد هنا المؤمن له أو أي شخص آخر.

4- مبلغ التأمين (le montent d'assurance):

وهو المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن ضده، ويتناسب مبلغ التأمين مع قسط التأمين تناسباً طردياً فزيادة مبلغ التأمين تتبعها زيادة في القسط المستحق، ومبلغ التأمين يمثل سقف الالتزام للمؤمن له في حال تحقق الخطر إذ قد تكون الأضرار جزئية أو كلية، ويتحمل المؤمن له جزء من الأضرار وهو ما يسمى بمبلغ الاسترجاع la franchise.

5- الخطر المؤمن ضده (le risque assuré):

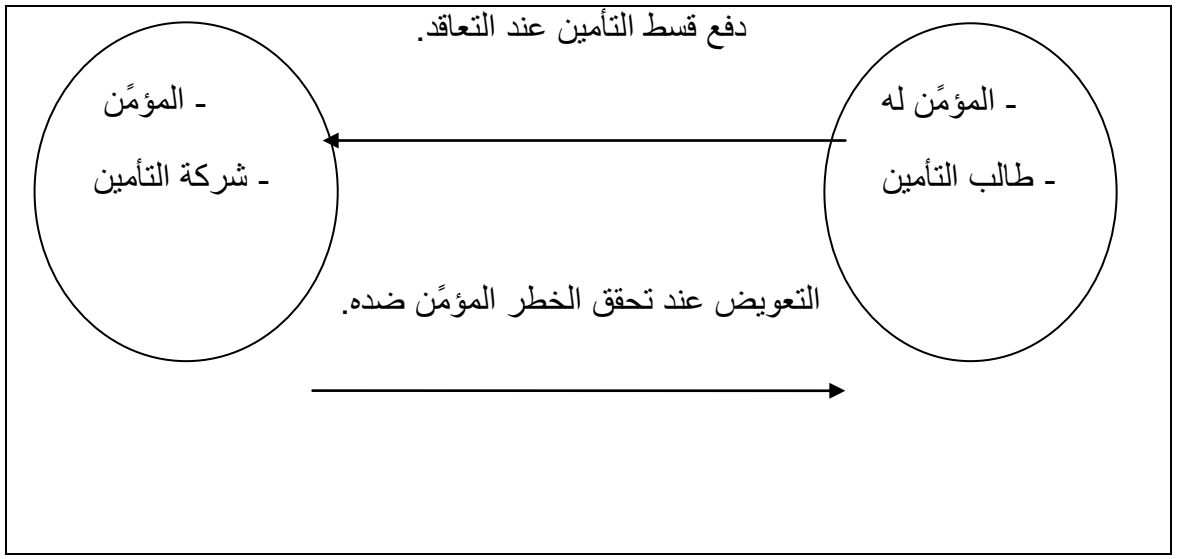
قد يتقبل الإنسان الحادث الاحتمالي أو يرفضه، ولذا فقد يترتب عليه ضرر وقد لا يترتب كما هو الحال مثلاً: في تأمين الأولاد، فهنا يتقاضى المؤمن له مبلغ التأمين كلما رزق بولد وهذا أمر لا يكرهه المؤمن له لأنه لا يصيبه بضرر في نفسه أو في ماله.

6- قسط التأمين (la prime d'assurance):

¹⁸ - هاني جزاع ارتيمه وسامر محمد عكور، مرجع سابق، ص 115.

هو المقابل المالي الذي يدفعه المؤمن له لتغطية الخطر المؤمن ضده، وتقوم شركة التأمين بتحديد قسط التأمين على أساس الخطر المؤمن ضده وإذا ارتفع الخطر ارتفع القسط وإذا انخفض الخطر انخفض معه القسط وهو ما يعرف بمبدأ "بنسبة القسط إلى الخطر محل التزام المؤمن، أي القيمة المالية التي تتحصل عليها شركة التأمين في مقابل تعهدا بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر"¹⁹. والأصل في القسط أن يكون مبلغاً مالياً ثابتاً يدفع بصفة دورية (شهر أو سنة)، من خلال عناصر عقد التأمين يمكن التوصل إلى أن هذا العقد يحتوي على أطراف والتزامات يمكن ايضاحها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1): أطراف والتزامات عقد التأمين.



المصدر: من اعداد الطالب.

من خلال الشكل رقم (1) يلاحظ أن المؤمن له يدفع قسط التأمين عند التعاقد للمؤمن له مقابل تعهد هذا الأخير بتعويضه عند تحقق الخطر المؤمن ضده.

ثالثاً- خصائص عقد التأمين (Les caractéristiques du contrat d'assurance):

يحتوي عقد التأمين على عدة خصائص يشترك فيها مع كثير من العقود، من بين هذه الخصائص

أنه:

✓ عقد رضائي.

✓ عقد معاوضة ملزم للجانبين.

✓ عقد احتمالي

¹⁹- ماجدة حسن الرشيد، (مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة أم درمان الإسلامية، قسم الاقتصاد، 2007). ص 24.

✓ عقد زمني.

✓ عقد حسن النية.

✓ عقد إذعان.

1- عقد التأمين عقد رضائي (Contrat d'assurance est un contrat consensuel):

حيث أنّ عقد التأمين لا ينعقد إلاّ بموافقة وإرادة طرفي العقد (الإيجاب والقبول)، ويشترط أن يكون مكتوباً وموقعاً من قبل الطرفين، ولا يتوقف انعقاده على شكلية معينة، لكن يوجد من الباحثين من يرى بأن: "هذا العقد قد يصبح عقداً شكلياً؛ إذا اتفق المتعاقدان على تعليق انعقاده عند تسليم وثيقة التأمين إلى المؤمن له"²⁰.

2- عقد التأمين عقد احتمالي (Contrat d'assurance est un contrat probable):

ميزة عقد التأمين هي ميزة الاحتمال وبدونها يبطل هذا العقد؛ لأنّ طرفي هذا العقد لا يستطيعان معرفة قيمة ما يقدمه أو يأخذه، فالمؤمن له ليس بإمكانه معرفة أقساط التأمين التي سوف يدفعها للمؤمن وبدوره لا يعرف هذا الأخير تاريخ وقيمة مبلغ التأمين، فيبقى ذلك متوقفاً على تحقق الخطر الذي على أساسه يُقيّم مبلغ التعويض.

3- عقد التأمين ملزم للجانبين (Contrat d'assurance est un contrat bilatéral):

عقد التأمين يترتب عليه التزامات على عاتق كلا الطرفين، فالمؤمن له يلتزم بدفع أقساط التأمين ويكون ذلك في آجال معينة سداسياً أو سنوياً، أمّا المؤمن (شركة التأمين) فيلتزم بتغطية الخطر عند تحققه وذلك عن طريق دفع مبلغ التأمين للمؤمن له.

4- عقد التأمين عقد معاوضة (Contrat d'assurance est un contrat de compensation):

يتلقى كل من المتعاقدين عوضاً لما قدّمه، حيث يدفع المؤمن له قسط تعويضي على الخطر في حالة حدوثه، ويتلقّى المؤمن قسط التأمين مقابل تعويضه المؤمن له في حالة حدوث الخطر.

5- عقد التأمين عقد زمن (Contrat d'assurance est un contrat à temps):

²⁰ - بهاء بهيج شكري، التأمين من المسؤولية في النظرية والتطبيق، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 122.

إنَّ عنصر الزمن في عقد التأمين هو عنصر جوهري، حيث أنَّ مدة تنفيذ العقد لا تتم بصفة فورية بل تستغرق مدَّة معينة قد تصل إلى عدَّة سنوات (كالتأمين على الحياة) ولا تنتهي إلا بالطرق القانونية.

6- عقد التأمين من عقود المدة (Contrat d'assurance est un contrat à termes):

"عقد التأمين من عقود المدة؛ فشركة التأمين تلتزم بتغطية الخطر المؤمن ضده طوال مدَّة التأمين الواردة بالعقد والمتعاقد ملتزم بسداد الأقساط لنفس مدة التغطية، وحتى في حالة سداده لقسط وحيد فإنَّ هذا القسط يكون مقابل مدة التغطية كلها"²¹، وعند توقف المتعاقد عن التزامه بسداد الأقساط؛ فإنَّ العقد لا يفسخ بأثر رجعي وإنما ينتهي بالنسبة لمدة سريان العقد ولا يستطيع أن يسترد ما سبق أن سدَّه من أقساط لأنها كانت مقابل خطر قامت شركة التأمين بتغطيته فعليا.

7- عقد التأمين عقد إذعان (Contrat d'assurance est un contrat soumis):

"عقد التأمين عقد لا يتم إلا بتوافق الإيجاب مع القبول، إلا أنَّ المؤمن له ليس بوسعه المساومة أو المفاوضة وكل ما له إمَّا قبول الشروط النمطية التي يملئها المؤمن أو رفضها"²²، أي أنَّ المؤمن له لا يمكنه مناقشة الشروط التي يملئها المؤمن وترد مطبوعة بالعقد ومعروضة على النَّاس كافة، ويسمى عقد الإذعان بعقد انضمام؛ لأنَّ من يقبل العقد إنما ينضم إليه من دون مناقشة الشروط الواردة فيه، فالمؤمن له عندما يذهب للتأمين ضدَّ خطر معين إنما يذهب للمؤمن (شركة تأمين) ويأخذ وثيقة التأمين حسب النوع الذي يرغب فيه، وتكون مطبوعة وجاهزة ليضع توقيعها عليها عند القبول، وإذا لم تعجبه يتركها ولا يوقعها.

المطلب الثاني: مبادئ وشروط عقد التأمين.

يحتوي عقد التأمين على مجموعة من المبادئ، من بينها: المبادئ القانونية، والمبادئ الفنية للتأمين، ومجموعة من الشروط تجعل عقد التأمين مختلفا عن غيره من العقود الأخرى، وهذه المبادئ والشروط تستمد وجودها وقوتها من خلال القوانين والتشريعات الخاصة بكل دولة والتي تقوم على أساسها العملية التأمينية على النحو التالي:

أولاً- المبادئ القانونية لعقد التأمين (Les principes juridiques du contrat d'assurance): علاقة المؤمن بالمؤمن له تحكمها مبادئ هامة وأساسية في عقد التأمين ومتعارف عليها، كما أنَّ أي اخلال في أي مبدأ

²¹- على محمود بدوي، مرجع سابق، ص 8.

²²- محمد حسن منصور، مبادئ عقد التأمين، (الدار الجامعية، بيروت، 2010)، ص 99.

من هذه المبادئ من طرف المؤمن أو المؤمن له يعرض عقد التأمين إلى انتفاء الغرض منه، هذه المبادئ يمكن تقسيمها إلى مبادئ عامة ومبادئ خاصة.

1- المبادئ العامة للتأمين (Les principes généraux de l'assurance):

وهي المبادئ التي تحكم جميع أنواع التأمين دون استثناء، وهي كالتالي:

✓ مبدأ منتهى حسن النية.

✓ مبدأ المصلحة التأمينية.

✓ مبدأ السبب القريب.

أ- مبدأ منتهى حسن النية (Principe de la bonne foi):

جميع أنواع العقود يتوافر فيها مبدأ حسن النية ولكن بصفة خاصة في عقد التأمين؛ حيث أنّ شركة التأمين غالباً ما تعتمد على البيانات التي يصرح بها المؤمن له لتكوين فكرة شاملة على الخطر المطلوب تغطيته، "ويكون على المتعاقد تقديم بيانات صادقة وعدم اخفاء ما من شأنه التأثير على قرار شركة التأمين، فإذا أخلّ أحد الطرفين بهذا المبدأ فإنّ العقد يصبح باطلاً أو قابلاً للبطلان على حسب سبب الاخلال"²³.

ب- مبدأ المصلحة التأمينية (Principe de l'intérêt assurable):

المصلحة التأمينية هي الحق القانوني للمؤمن له في التأمين على الشيء موضوع التأمين، كما يقصد بالمصلحة التأمينية أيضاً: "وجود علاقة بين الشخص والشيء المؤمن عليه، وتتأثر العلاقة عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها ممّا يؤدي في النهاية إلى الحاق الضرر بهذا الشخص"²⁴.

ولكي تكون للمؤمن مصلحة تأمينية في الشيء المؤمن عليه؛ يجب أن يكون في بقائه منفعة تعود عليه وفي زواله ضرر يلحق به، وبالتالي فملكية الشيء والمصلحة المستمدة من هذه الملكية قد يكونا أمرين مختلفين تماماً، لأنّ مقياس الملكية للشيء هو قيمته، بينما مقياس المصلحة التأمينية هو الفائدة أو المنفعة الناشئة عن هذا الشيء.

ج- مبدأ السبب القريب (Principe de la cause imminente):

²³ - محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة الخطر تطبيقات على التأمينات العامة، (عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009)، ص 140.

²⁴ - عيد الاله نعمة جعفر، مرجع سابق، ص 314.

لكي يقوم المؤمن بدفع التزاماته (التعويض) يجب أن يكون الخطر المؤمن ضده هو السبب القريب لا السبب البعيد لحدوث الخسارة، وكلمة القريب لا يقصد بها القريب في الزمن ولكن المقصود بها القريب في السبب، والسبب القريب هو: "السبب الفعّال في وقوع الخسارة أي السبب الذي يحرك الآخر، وتنسب إليه وقوع الخسارة، ولو أنّ السبب الآخر قد يتسبب بصفة مباشرة في احداث الكارثة"²⁵.

2- المبادئ الخاصة للتأمين (Les principes spéciaux de l'assurance):

هي مجموعة المبادئ التي تقتصر على بعض أنواع التأمين كتأمينات الممتلكات وتأمينات المسؤولية المدنية، وهذه المبادئ هي:

✓ مبدأ التعويض.

✓ مبدأ المشاركة في التأمين.

✓ مبدأ الحلول.

أ- مبدأ التعويض (principe d'indemnisation):

يقصد بمبدأ التعويض أنه في حالة تعرض المؤمن له للخطر المؤمن ضده مما يتسبب في حدوث خسارة؛ فإن قيمة التعويض المستحق لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تزيد عن قيمة الخسارة ولا عن قيمة مبلغ التأمين، كما يقصد بهذا المبدأ: "أنه في حالة حصول المؤمن له على قيمة تعويض تزيد عن قيمة الخسارة فإنه سيساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تعمد حدوث الخسارة، وفي ذلك إثراء على حساب الغير، أي يصبح التأمين مصدر ربح وليس مصدر تمويل لخسارة"²⁶.

وينص عقد التأمين على أن لشركة التأمين الحق في إصلاح واستبدال الشيء التالف، وإعادة الشيء لأصله، وبالتالي وضع المؤمن له في حالته التي كان عليها قبل حدوث الحادث مباشرة، وإذا لم تستطع شركة التأمين أن تقوم بالإصلاح أو الاستبدال؛ فإن لها أن تقوم بسداد تعويض نقدي للمؤمن له عن الخسارة التي لحقت به. ولسهولة تقدير قيم الأضرار فإن مبدأ التعويض ينطبق على عقود تأمينات الممتلكات والمسؤولية فقط، ولا ينطبق على عقود تأمينات الأشخاص (كالتأمين على الحياة).

ب- مبدأ المشاركة (principe de participation):

ينطبق هذا المبدأ على عقود تأمينات الممتلكات والمسؤولية (التأمينات العامة)، ولا ينطبق على عقود تأمينات الأشخاص، وتمنع فيه ازدواجية الحصول على التعويض، ويقصد به أنه: "إذا قام المؤمن

²⁵- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، الخطر والتأمين المبادئ النظرية والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص 95.

²⁶- ممدوح حمزة أحمد، إدارة الخطر والتأمين، (القاهرة، دار الثقافة العربية، 2000)، ص 371.

له بالتأمين لدى أكثر من مؤمن (شركة تأمين) فإنَّ المؤمن له سيحصل على مبلغ التعويض مرّة واحدة وتشارك جميع شركات التأمين في تعويضه عند تحقق الخطر، كل مؤمن حسب حصته في مبلغ التأمين"²⁷. كما أنّ شركات التأمين وعند تحقق الخطر تقوم بتقديم تعويض للمؤمن له على أساس القيمة الفعلية للخسارة.

ج- مبدأ الحلول (principe de subrogation):

يسمى هذا المبدأ أيضاً بمبدأ شرعية عقد التأمين، فهو يعمل على المحافظة على النظام العام، ويقوم على: "أساس حلول شركة التأمين محل المؤمن له في الرجوع على محدث الضرر في جميع الحقوق والدعاوى والمطالبة بدفع التعويض"²⁸.

ثانياً- القواعد الفنية للتأمين (Les règles techniques de l'assurance):

القواعد الفنيّة للتأمين تتمثّل في ما يلي:

1- قاعدة الخسارة العرضية (la règle de la perte accidentelle):

تعتمد هذه القاعدة على حصول الخسارة بالصدفة البحتة مع عدم تدخل أيّ طرف في حدوثها (أن تكون غير متعمدة)، وبالتالي تقتصر الحماية التأمينية على الخسائر الاحتمالية (غير المؤكدة)، والتي يحتمل أن تتحقّق مستقبلاً بشرط ألا تكون ناتجة عن تعمد المؤمن له.

2- قاعدة الخسارة المالية (la règle de la perte financière):

هذه القاعدة تقتضي بأنّ الأضرار التي تكون محلاً للتأمين ضدها هي الأضرار التي ينتج عند تحققها حدوث خسارة مالية يمكن قياسها بدقّة.

3- قاعدة انتشار الخطر (la règle de la propagation du Risque):

تتمثّل هذه القاعدة في ثلاث اتجاهات لانتشار الخطر، وهي:

²⁷- أسامة عزمي وشفيقي نوري موسى، مرجع سابق، ص 141.
²⁸- محمد جودت ناصر، أساسيات التأمين بمفهومها النظري والتطبيقي، (دمشق، دار التواصل العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص

أ- الانتشار الجغرافي (propagation géographique):

عدم قبول التأمين على وحدات الخطر المركزة جغرافياً.

ب- عدم التعامل في الخسارة المركزة (la non fonctionnement dans la perte concentré):

عدم التأمين على الشيء الذي يؤدي تحقق الخطر فيه لأكثر من وحدة واحدة؛ وهو ما يؤدي إلى حدوث خسائر كبيرة.

ج- انتشار الخطر مالياً (La propagation du risque financièrement):

عدم قبول التأمين على قيم وممتلكات ضخمة، أي إذا تمَّ التأمين على مبلغ ضخم يجب أن يكون موزعاً لكي لا تحدث خسارة كبيرة للمؤمن (شركة التأمين) عند تحقق الخطر.

4- قاعدة إثبات وقوع الخسارة (la règle de preuve de perte):

تبين هذه القاعدة أنَّ عقد التأمين يجب أن يكون محدّد المعالم و واضح بالنسبة لطرفي التعاقد، وأن تكون الخسارة من طبيعة ملموسة ويمكن إثباتها.

5- قاعدة إمكانية حساب الاحتمالات المتوقعة (la règle de possibilité de calcule les concentré):

تقتضي هذه القاعدة بأن يكون الخطر المقبول من الأخطار التي يمكن حساب احتمالات حدوثها، ويتم تقدير احتمال وقوع حادث معيّن أو تحقق خسارة معيَّنة عن طريق استخدام البيانات الإحصائية المتاحة من تحقق الحادث في الماضي.

ثالثاً- شروط عقد التأمين (Les conditions du contrat d'assurance):

1- شروط عامّة وتخص كل أنواع العقود، وهذه الشروط هي:

✓ الأهلية.

✓ الإيجاب والقبول.

✓ شرعية موضوع العوض.

2- شروط خاصّة فقط بعقود التأمين، وهي:

✓ منتهى حسن النية.

✓ المصلحة التأمينية.

✓ السبب القريب.

✓ التعويض.

✓ المشاركة.

✓ الحلول.

3- شروط فنيّة للأخطار التي يمكن التأمين ضدّها، وهي تتمثل في:

✓ الخسارة العرضية (الاحتمالية).

✓ انتشار الخطر.

✓ امكانية اثبات وقوع الخسارة.

✓ امكانية تقدير الخسارة مالياً.

✓ استخدام الاحصائيات وعمل المقاصة من الأخطار.

المطلب الثالث: شركات التأمين.

شركات التأمين لها عدة تصنيفات قانونية، بحيث يمكن أن تكون شركات المساهمة، أو شركات

صناديق، أو جمعيات تعاونية، كما يمكن أن تكون الحكومة هي المؤمن.

أولاً- تعريف شركات التأمين (la Définition des compagnies d'assurance):

شركات التأمين هي شركات خدمية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم بتجميع الأقساط من المؤمن

لهم، ثم إعادة استثمارها في مجالات متعددة تكون مضمونة لأجل توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند وقوع المخاطر المؤمن ضدّها، وتغطية نفقات النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب.

كما أنّ: "شركات التأمين هي عبارة على وسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم، ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد، وبالتالي يمكنها أن تحقق قدرًا من الأرباح المتعلقة بالتعويضات المتوقع دفعها والأقساط المطلوب تحصيلها"²⁹.

ثانياً- الأشكال القانونية لشركات التأمين (Les formes juridiques des sociétés d'assurance):

1- شركات المساهمة (les sociétés de participation):

²⁹ - www.startimes.com/f.aspx?t=14758623

في شركات المساهمة تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يحددون مجلس إدارة يتولى تسيير الشركة، ويكون لهم حق الاستفادة من الربح الصافي الذي تحققه، كما تقوم هذه الشركات بحماية المؤمن لهم، ودفع التعويضات اللازمة عند وقوع المخاطر المؤمن ضدها، وهي تتميز بكبر رأسمالها لضمها عدد كبير من المساهمين.

2- شركات الصناديق (Les sociétés des caisses):

هذا النوع من الشركات يشبه شركات الاستثمار فهي لا تصدر أسهم؛ بل تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، وإدارتها تسيير من طرف خبراء مختصين في مجال التأمين، حيث أنّ هذه الشركات تتميز بكبر عائدات استثماراتها لأجل تغطية ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة.

3- الجمعيات التعاونية (les associations Coopératives):

يقصد بها الجمعيات التي تضم أعضاء يشتركون في تغطية مخاطر التأمين مقابل الحصول على جزء من قسط التأمين، وهي تنشأ برأسمال المكتتب عبر حملة أسهم التأمين لدى هذه الجمعيات، ومسؤولية كل عضو فيها تحدّد بقيمة الاشتراك المحدّد والمطلوب سداذه، ومجلس الإدارة يتكون بنفس الشكل المتبع في شركات المساهمة.

من خلال ما سبق، يمكن التوصل إلى أنّ شركات التأمين هي مؤسسات مالية تقوم بدور مزدوج؛ فهي من جهة تقدم خدمة التأمين لمن يطلبها (أداة تأمين)، ومن جهة أخرى تتلقّى الأموال من المؤمن لهم وإعادة استثمارها.

المطلب الرابع: إعادة التأمين (la réassurance).

تضطر شركات التأمين إلى إبرام عقود لعمليات تزيد عن قدراتها المالية، ممّا يعرضها إلى دفع مبالغ ضخمة كتعويضات في حالة حدوث وتحقق الأخطار المؤمن ضدها، وهو ما قد ينتج عنه الإخلال بالأسس الفنية التي أخذت بعين الاعتبار عند حساب الأقساط؛ وقد لا تتمكن من الوفاء بالتزاماتها إذا ما تصادف تحقق عدد كبير من الأخطار في توقيت واحد، لكن وفي نفس الاتجاه، فإنّ قبول شركة التأمين

لجزء من الأخطار المعروضة عليها لن يرضي العملاء (المؤمن لهم)، وربما يؤدي هذا إلى: "فقدان شركة التأمين لعملية كبيرة قد تحقق لها ربحاً لا يستهان به"³⁰.

وعملية إعادة التأمين تلعب دوراً هاماً في نشاط التأمين، فمن الناحية العملية يلاحظ أن: "كافة فروع التأمين تحتاج لعملية إعادة التأمين التي لولاها لاضطرت شركات التأمين حتى الكبيرة منها إلى تحديد وتسقيف عملياتها ونشاطاتها التأمينية"³¹.

أولاً- تعريف إعادة التأمين (la définition de la réassurance):

تقوم شركة تأمين بالتأمين على نفسها ضد كل أو جزء من الأخطار التي تغطيها بحيث تبقى هي الضامن الوحيد اتجاه المؤمن لهم، أي ليس هناك أية علاقة بين المؤمن لهم ومعيد التأمين الذي يقسم مع شركة التأمين (المؤمن) وحسب طرق مختلفة ومتغيرة النتائج المالية للالتزامات التي تتحملها اتجاه المؤمن لهم، والهدف من عملية إعادة التأمين بالنسبة إلى شركة التأمين هو: "تخفيض تحمل المخاطر للرفع من قدرات الاكتتاب، وتنوع النشاط، تطوير وسائل التسيير، وتعويض الفروق في النتائج السنوية"³².

فإعادة التأمين تعتبر وسيلة من وسائل تجزئة الخطر؛ عبر توزيعه على عدد كبير من شركات التأمين داخل الدولة أو خارجها، وهو ما يجعل من الخطر قابلاً للتأمين، أي يتوافر الأساس السليم في مساعدة مؤمن واحد على قبول التأمين على وحدات الخطر المركزة السابقة؛ حيث تكتتب شركة تأمين في الخطر كله ثم تعيد تأمين ما يتجاوز قدرتها الاستيعابية، وهذه الطريقة هي أفضل من الطريقة التقليدية للتأمين، أي طريقة تقسيم الخطر عبر الاشتراك في التأمين (Co-assurance)، وهذه الطريقة معناها أن: "يشترك أكثر من مؤمن في التأمين على عملية واحدة وتصبح مسؤولية كل منهم أمام المؤمن له في حدود النسبة التي اشترك بها في تغطية هذا الخطر"³³.

كما أن إعادة التأمين هي عملية مقاسمة للمسؤولية على الخطر المؤمن ضده ونتائجه بين شركة التأمين (المؤمن المباشر) والتي توصف بالشركة المسندة (la compagne cédante) وبين شركة

³⁰- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006)، ص 390.

³¹- علي محمود بدوي، مرجع سابق، ص 159.

³² جامعة الاقتصادية، العلوم في ماجستير " (مذكرة SAA محي الدين شبيبة "تأمين السيارات بين التسعيرة والتعويضات حالة الأضرار المادية دراسة ميدانية بشركة ص 37. منتوري/قسنطينة، 2004/2005)،

للمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى

- أسامة ربيع أمين سليمان "ترشيد القرارات الاستثمارية في شركات التأمين المصرية باستخدام نموذج برجة الأهداف التابعة" (مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص التأمين، جامعة المنوفية-مصر، 2002)، ص 8.

³³- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، الخطر والتأمين المبادئ النظرية والتطبيقات العملية، (الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية جورج عوض، 2008)، ص 372.

متخصصة هي شركة إعادة التأمين والتي توصف بمعيد التأمين (Le Réassureur)، وتتم هذه العملية وفق عقد تلتزم الشركة المسندة بموجبه بأن تأخذ على عاتقها مسؤولية تغطية جزء من قيمة الخطر وتعهد بالجزء الباقي من هذه القيمة إلى معيد التأمين لكي يتولى مسؤولية تغطيته، مقابل جزء يتناسب مع قسط التأمين، وتعرف عملية المقاسمة هذه بعملية الإسناد (la Cession)، كما يعرف الجزء الذي يحتفظ به المؤمن المباشر لحسابه من قيمة تأمين الخطر بالاحتفاظ (la rétention)، ونتيجة لذلك؛ "يتحمل كل طرف من طرفي هذا العقد جزءاً من الخسارة الناتجة عن وقوع الحوادث المرتبطة بالخطر المسند وفق المقدار أو النسبة المئوية المحددة بمقتضى شروط العقد"³⁴.

تتم عملية المقاسمة بإسناد جزء من قيمة تأمين الخطر لمعيد التأمين، كما تتم أيضاً بتقاسم الخسارة الناتجة عند تحقق الحوادث المرتبطة به، بصرف النظر عن قيمة تأمينه، فيحدد المؤمن المباشر مقدار الخسارة التي يمكنه تحملها، والتي تعرف بشريحة الخسارة الأولى (comme la première tranche perdue ou la rétention) (principale) أو الاحتفاظ الأساسي (est définie) على أن يكون معيد التأمين مسؤولاً على الخسارة الزائدة عن هذا الاحتفاظ وضمن السقف المحدد في العقد.

وتظهر أهمية إعادة التأمين عبر فتحها المجال أمام شركات التأمين لتحمل أخطار جسيمة وذات تكاليف مرتفعة، مع إمكانية تجزئتها وتوزيعها، ولكي لا ترفض الاكتتاب فيها؛ فإنها تضطر إلى الاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهةها، وبالتالي منحها فرصة لزيادة طاقتها الاكتتابية، وتحقيق أكبر تغطية تأمينية، وزيادة مداخيلها وضمان بقائها واستمراريتها، "كما أنّ شركات إعادة التأمين تلعب دوراً مهماً في امتصاص أهم الأخطار المهددة لنشاط شركات التأمينات وللاقتصاد ككل"³⁵.

كما عرّف المشرع الجزائري في المادة الخامسة من القانون 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات عقد إعادة التأمين بأنه: "عقد بموجبه يتنازل المؤمن أو المتنازل لمعيد التأمين على جميع الأخطار التي أمنّ ضدها، ويبقى المؤمن في جميع الحالات التي يعيد فيها التأمين هو المسؤول الوحيد إزاء المؤمن له"³⁶، من خلال ما سبق، يمكن تعريف عقد إعادة التأمين بأنه عقد يتخلّص عن طريقه المؤمن من جزء أو من كل الأخطار التي سبق له أن تحملها بنقلها إلى مؤمنين آخرين.

ثانياً-العناصر الأساسية لعملية إعادة التأمين (Les éléments principaux de l'opération de l'assurance):

³⁴ - بهاء ميج شكري، إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 25.
³⁵ - معروز سامية "قرار إعادة التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT" (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري/قسنطينة، 2006/2005)، ص 4.

³⁶ - sites.google.com/site/institutdroiteloued/conf_ca

من خلال التعاريف السابقة لعملية إعادة التأمين يمكن استخلاص أطراف عقد إعادة التأمين كالاتي:

1- المؤمن الأصلي (l'assureur original):

هو المؤمن الذي يقبل بتحمل الخطر من المؤمن له، والذي يعتبر وحده المسئول أمام حامل الوثيقة عن الالتزامات المحددة بها.

2- المؤمن المسند (l'assureur cédteur):

هو المؤمن الذي يعقد إعادة التأمين.

3- معيد التأمين (Le réassureur):

هو المؤمن الذي يقبل إعادة التأمين من المؤمن المسند.

4- الحصة المسندة (la part cédée):

هي المبلغ المعاد تأمينه، وبالتالي المبلغ الذي يقبله معيد التأمين.

5- الاحتفاظ (La rétention):

هو جزء من مبلغ التأمين، ويتم الاحتفاظ به لحساب المؤمن المسند.

6- التبادل (l'échange):

هو عمليات تأمين يعرضها معيد التأمين على المؤمن الأصلي (المسند)، في مقابل العمليات التي يقبلها منه.

7- إعادة التأمين (la réassurance):

هي عملية القيام بالتأمين على حصة إعادة التأمين المقبولة؛ عندما يرغب معيد التأمين في القيام بالتأمين لأجل تخفيض التزامه عن العمليات التي تم قبولها.

8- معيد اعادة التأمين (la reconduction de la réassurance):

هو المؤمن أو معيد التأمين الذي يقبل حصة إعادة التأمين من معيد التأمين الذي يرغب في تخفيض التزامه من الحصة المسندة إليه.

9- عمولة إعادة التأمين (la Commission de la réassurance):

هي العمولة التي يدفعها معيد التأمين للشركة المسندة عن الأقساط المسندة إليه، ويتم حسابها لتشمل العمولة الأصلية وعمولة إضافية مقابل جزء من مصاريف الشركة المسندة.

10- عمولة الأرباح (la Commission de Profit):

هي نسبة من الأرباح التي حققها معيد التأمين، ويوافق على ردها للمؤمن الأصلي نظير أرباح جديدة حققها من إجراءاته لاتفاقية إعادة تأمين أخرى، والتي تعتبر نتيجة للمهارة والحرص التي يتبعها المؤمن الأصلي في قبول عمليات التأمين.

ثالثاً- أنواع إعادة التأمين (Les types de la réassurance):

إنَّ قيام المؤمن بإعادة التأمين لدى مؤمَّن آخر يمكن أن يتم بصورة اختيارية، أو وفقاً لعلاقات اتفاقية بين شركة التأمين والشركات الأخرى، وبناءً على ذلك فإنه يمكن تقسيم عمليات إعادة التأمين إلى عدة أنواع:

1- إعادة التأمين الاختياري (Réassurance facultative):

هي قيام معيد التأمين بتقديم كل عرض إعادة تأمين بشكل مستقل على بقية العروض لقبوله أو رفضه؛ إذ ترسل الشركة الأصلية إلى شركات التأمين إشعاراً توضح فيه تفاصيل الأخطار التي ترغب في إعادة التأمين عليها، وعند القبول يتم الاتفاق على البيانات المتعلقة بالأخطار موضع إعادة التأمين من حيث قيمة القسط، وهو ما يسمَّى ببطاقة تغطية الخطر التي تحدد نسبة الأخطار المقبولة من طرف هذه الشركات.

2- إعادة التأمين الإتفاقي (Réassurance conventional):

"يمكن أن تتم عملية إعادة التأمين بموجب اتفاقيات مسبقة بين شركة التأمين الأصلية وشركة أو شركات إعادة التأمين أخرى، وبناءً على هذه الاتفاقيات؛ فإنَّ الشركة تقوم بإعادة التأمين عليها لدى شركات الإعادة في حدود الشروط الواردة في هذه الاتفاقيات"³⁷.

3- إعادة التأمين الإجباري (Réassurance obligatoire):

³⁷ - عرفات ابراهيم فياض، إدارة التأمين والمخاطر، (عمان، دار البداية ناشرون وموزعون، 2012)، ص 13.

يلزم القانون شركة التأمين بضرورة إعادة التأمين لدى شركة أو شركات إعادة تأمين أخرى، وكما تقوم شركة إعادة التأمين بإعادة التأمين على جزء من عملياتها لدى شركات إعادة التأمين أخرى، فإنه أيضاً وتطبيقاً لمبدأ توزيع المخاطر والمعاملة بالمثل: "يجب أن تقوم شركات التأمين الأخرى بإعادة التأمين على جزء من عملياتها لدى الشركة، ومن ثمّ يمكن تقسيم عمليات إعادة التأمين إلى إعادة تأمين صادر وإعادة تأمين وارد"³⁸.

المبحث الثالث: المعالجة الاقتصادية للتأمين.

لأجل التطرق إلى مفهوم التأمين لابد من التطرق إلى مفهوم الخطر عبر مجموعة من التقسيمات الخاصة به والتي تجعل من الخطر التأميني مختلفاً على بقية الأخطار، كما يتم التمييز بين مفهوم الخطر وظاهرة عدم التأكد.

كما تختلف تقسيمات وأنواع التأمين حسب الجهة التي وضعته أو تتعامل به، ومع تطور الحياة الاقتصادية وارتفاع أرقام أعمال نشاط التأمين أصبح هذا النشاط يساهم بصفة مباشرة وغير مباشرة في النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الخطر وتقسيماته.

اختلف علماء الاقتصاد والمتخصصون في ادارة الخطر والتأمين على تحديد معنى الخطر (la signification du risque)؛ ممّا أدى إلى تنوع واختلاف تعاريفه، حيث أنّ علماء الاقتصاد يفسرون الخطر بنقص وفقدان الثروة والدخل، والمتخصصون في ادارة الخطر وعلم التأمين يعتمدون على الرياضيات والإحصاء عند تعريفهم للخطر.

يرتبط مفهوم التأمين بالخطر؛ والذي هو في الأصل مصطلح إيطالي (Danger Risco) ويعتبر الدافع والسبب الأوّل الذي يدفع الأفراد والشركات إلى طلب خدمات نشاط التأمين، وباختلاف أنواع الخطر تختلف أنواع التأمينات. أمّا كلمة حادث (Sinistre) فأصلها: "لاتيني (Sinistre) (Funeste) ومعناها غير مقبول (Défavorable)، وهي عبارة على الحوادث التي تصيب الأشخاص والممتلكات"³⁹. وعرف وليامز وهابنيز (Williams and Heins) الخطر لغويًا بأنه الاشراف على الهلاك، وهناك عدّة مسببات للهلاك.

³⁸ - أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، (الاسكندرية، الدار الجامعية، 2003)، ص.ص 32-33.

³⁹ - Boulanger et Fgires, assurance et management, (Paris, édition economica, 2003), p 14.

أولاً- تعريف الخطر (définition du risque):

الخطر هو أساس نشاط التأمين، حيث أنه لولا وجود الخطر لما وجد التأمين، وهو يعني "احتمال وقوع حادث يترتب على تحققه أن يوفي المؤمن بما التزم به"⁴⁰.

ووفقاً لتعريف فوغان (Vaughan) فإن الخطر هو: "حالة امكانية حدوث انحراف عكسي للنتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة أو المأمولة"⁴¹.

ويعتبر التأمين أهم وسيلة من وسائل مواجهة الخطر، كما أن نظام التأمين هو عبارة على: "نظام إدارة الخطر بهدف التخفيف من الحالة المعنوية الغير مواتية التي تلازم المؤمن له عند اتخاذ القرار بتقليل شعور عدم التأكد من نتائجه، وذلك من خلال نقل قيمة الخطر إلى المؤمن الذي يتعهد بتحملة في إطار من القواعد الفنية والقانونية"⁴².

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول بأن الخطر هو احتمال وقوع خسارة مادية محتملة نتيجة لوقوع حادث معين.

ثانياً- شروط الخطر (Conditions du risque):

1- غير مؤكّد الوقوع (احتمالي)، ويجب أن لا يكون الخطر مستحيلاً ايضاً ويمكن التأمين على الخطر المستقبلي.

2- لا يتوقّف وقوعه على محض ارادة أحد الطرفين، مع ورود قيد على ذلك في الحالات التالية:

- ✓ حالة الدفاع الشرعي عن النفس مثل: قتل المستفيد المؤمن له دفاعاً عن نفسه.
- ✓ حالة العمل على تحقيق مصلحة المؤمن نفسه مثل: ربّان الباخرة الذي يلقي البضاعة المؤمنة بالبحر كي لا تغرق السفينة.

3- أن يكون مشروعاً، وغير مخالف للنظام العام والآداب.

⁴⁰ - www.lawjo.net/vb/showthread.php?13069 - تلخيص-مادة-عقود-التأمين-8-الخطر-في-التأمين

تاريخ الزيارة: 2012/05/18 على الساعة 16 و 37 دقيقة.

⁴¹ - مختار محمود الهانسي و ابراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ الخطر والتأمين، (الاسكندرية، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، 2001)، ص 10.
⁴² - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة المنشآت المتخصصة (البنوك-منشآت التأمين-البورصات)، (المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2009)، ص 22.

ثالثاً- مفهوم الخطر وظاهرة عدم التأكد (La notion du risque et le phénomène de l'incertitude):

يرتبط مفهوم الخطر بعنصرين أساسيين هما: عدم التأكد والخسارة، وهو عبارة على ضرر متوقَّع الحدوث مبني على احتمالات تتفاوت فيما بينها؛ بين احتمالات متعلِّقة بالأشخاص مثل الوفاة، المرض، أو العجز، أو بين احتمالات متعلِّقة بالممتلكات مثل: الحريق، الإصطدام، السرقة، الانهيار، غرق السفن، إلى غير ذلك من الأخطار.

كما أنَّ الخطر يعني: "الانحراف في النتائج التي يمكن أن تحدث خلال فترة محدَّدة في موقف معيَّن، وهذا نتاج ممارسة الانسان لأنشطته خلال مدَّة زمنية محدَّدة وتواجده في مكان جغرافي محدَّد"⁴³.

أمَّا عدم التأكد (l'incertitude) فمعناه أنَّ الحدث قد يقع وقد لا يقع، لذلك يمكن ايضاح الاختلاف بين مفهوم الخطر وظاهرة عدم التأكد من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1): الاختلاف بين مفهوم الخطر وظاهرة عدم التأكد.

مفهوم الخطر:	ظاهرة عدم التأكد:
يتكوَّن من عدة عوامل.	عبارة عن حالة ذهنية.
يقاس بالاحتمال.	تقاس حسب درجة الاعتقاد.
يتعلَّق بالحياة الواقعية.	تتعلَّق بحالة محددة.

المصدر: من اعداد الطالب.

من خلال الجدول السابق، يمكن التفرقة بين مفهوم الخطر وظاهرة عدم التأكد على أساس أنَّ الخطر موضوعي وقابل للقياس أمَّا عدم التأكد فهو ذاتي وغير قابل للقياس، لكن يمكن أن يتطابق مفهوم الخطر وظاهرة عدم التأكد فقط عندما يتم تقدير الخطر تقديراً دقيقاً.

رابعاً- خصائص الخطر التأميني (Les caractéristiques du risque assurable):

قبل ذكر الخصائص التي ينبغي أن تتوفر في الخطر لكي يمكن القول بأنه خطر تأميني؛ ينبغي أولاً تعريف ما هو الخطر التأميني.

⁴³ - عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)، (عمان، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص 227.

1- الخطر التأميني (le risque assurable):

إنَّ الانسان بطبيعته لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراراته سلفاً؛ بحيث أنه ليست له المقدرة على معرفة ما سوف يحدث له أو لممتلكاته أو لأسرته أو للغير وكل ما يحيط به في المستقبل، ويرجع عدم معرفة الإنسان لنتائج قراراته مقدماً إلى سببين:

✓ طبيعة تكوين الإنسان.

✓ وجود ظواهر طبيعية تؤثر على حياته ودخله وممتلكاته تأثيراً ضاراً مثل: الوفاة والمرض والشيخوخة، والبطالة، والحريق، والسرقة، والغرق، والزلازل، والحروب، والكساد،... الخ. هذه الأسباب تؤدي إلى عدم تأكد الانسان من نتائج قراراته في نواحي شتى قد تتعلق بنفسه أو بعمله أو بغيره مقدماً، بالرغم ما يتوفر له من توقعات خاصة وعمامة وتنبؤ علمي دقيق وهو ما يجعله في حالة تردد دائم أمام اتخاذ قرارات محدّدة بشأنها.

من خلال ما سبق، يمكن القول بأنَّ الخطر التأميني هو الحادث المحتمل الوقوع والذي ينجم عند حدوثه خسارة مادية، لكنّه غير محقق وغير مستحيل في وقت واحد، وهذا ما يجعل الخطر التأميني يتميَّز بالخصائص التالية:

- الخطر التأميني ذو طبيعة احتمالية؛ كما أن أمر وقوعه من عدمه هو أمر غير مؤكّد، لكنّه في نفس الوقت غير مستحيل.

- حدوث الخطر التأميني يعرض الانسان لخسائر مادية لا معنوية؛ حيث لا يمكن التعويض عن طلاق أو إهانة،... الخ.

- الخطر التأميني يتميَّز بعنصر المفاجأة؛ أي حدوثه يكون عرضياً.

- الخطر التأميني يجب أن يكون مستقبلياً؛ يعني لا يمكن التأمين على خطر قد وقع وحدث قبل عملية التأمين ضده.

- الخطر التأميني يعد ثابتاً لكن ليس ثابتاً مطلقاً؛ ومعناه أنّ احتمال حدوثه خلال المدّة التأمينية لا يتغيّر إلا في حالات معيَّنة كزيادة احتمال حدوث الوفاة عند الانسان عند تقدمه في السن.

- الخطر التأميني يمكن التعبير عنه بالأرقام؛ للتمكن من حساب قيمة الخسارة وحساب قيمة القسط.

- الخطر التأميني يمكن أن يكون معيَّناً في بعض الأحيان؛ أي يمكن تعيين محله أثناء اجراء العقد كما هو الحال في التأمينات ضدّ الحريق والسرقة وعلى الحياة؛ حيث يمكن تقدير قيمة الضرر مقدماً.

- أن يكون الخطر التأميني محضاً وليس إرادياً؛ كي لا تسقط عنه صفة الاحتمالية، ويصبح محتملاً.
- ألا يتركز حدوثه في شخص واحد أو في عدد قليل من الأفراد؛ لأن ذلك يصعب من عملية التأمين ويعرض شركات التأمين للخسارة.
- هنالك بعض الحالات التي يصعب فيها جعل الخطر التأميني معيناً أو تعيين محله؛ نظراً لعدم امكانية تحديد قيمة الضرر مسبقاً كما هو الحال في التأمينات ضد الحوادث وتأمينات المسؤولية المدنية.
- الخطر التأميني يجب أن يكون من الأخطار التي يسهل اثبات وقوعها سواء بالطرق العادية أو بواسطة الخبراء المتخصصين؛ لأنه توجد بعض الأخطار التي يصعب اثباتها كفقْدان الذاكرة.
- ألا يكون من الأخطار العامّة، مثل: الحروب والزلازل والفيضانات التي يصعب معها دفع قيمة التعويض، لكن حالياً أصبح من الممكن التأمين على الأخطار العامة في العديد من الدول.
- ألا يكون موضوع التأمين المعرّض للخطر مخالفاً للنظام العام أو القانون، مثل: المخدرات، أماكن الفساد الأخلاقي... الخ.

2- الأخطار التي يشملها عقد التأمين (Les risques couverts par le contrat d'assurance):

يشمل التأمين الأخطار البحتة فقط، سواء كانت أخطار أشخاص أو أخطار ممتلكات أو أخطار مسؤولية مدنية؛ لأنّ مثل هذه الأخطار تضمن بطبيعتها فرص الخسارة المالية وفي حدود هذه الخسارة فقط؛ بما لا يجعل من التأمين مصدر ربح أو ائراء غير مشروع وهو بهذا لا يخالف القواعد العامة للمجتمع.

خامساً- التصنيفات الأساسية للخطر (les categories principales du risque):

يصنّف الخطر إلى عدّة أنواع وتصنيفات أساسية، هي كما يلي:

1- خطر قابل للتأمين وخطر غير قابل للتأمين (le risque assurable et le risque non assurable):

الأخطار بوجه عام قد تكون قابلة للتأمين، وقد تكون غير قابلة للتأمين.

أ- خطر قابل للتأمين (le risque assurable):

في الواقع إنّ كل شخص حر في التأمين أو عدم التأمين ضدّ المخاطر، ما عدا الإخطار الإجبارية بقوة القانون، وفي هذا الإطار يحق لكل شخص أن يؤمن على كل مصلحة للمحافظة عليها من

وقوع أي خطر يهددها، وقد أقرّ المشرع الجزائري هذا المبدأ؛ إذ تنصّ المادة (621) من القانون المدني على أن: "تكون محلاً للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة للشخص من عدم تحقق الخطر"⁴⁴، كما تنصّ المادة (29) من قانون التأمينات على أنه: "يمكن لكل شخص له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في حفظ المال أو في عدم وقوع الخطر أن يؤمن ضده"⁴⁵.

ب- خطر غير قابل للتأمين (le risque non assurable):

هناك مخاطر غير قابلة للتأمين بحكم درجة جسامتها ضررها في حالة حدوثها؛ حيث تقوم جهات أخرى بالتأمين ضدها، كما يمكن أن يكون محل هذه المخاطر غير مشروع، مثل: مخاطر الحروب، وتوجد كذلك مخاطر غير قابلة للتأمين لمخالفتها للنظام العام والآداب العامة كالتهريب.

2- الخطر الثابت والخطر المتغير (le risque fixe et le risque variable):

تظهر أهمية التمييز بين الخطر الثابت والخطر المتغير في تحديد مقدار القسط السنوي الذي يدفعه المؤمن له، فالقسط يجب أن يكون متناسباً مع الخطر فإذا كان الخطر ثابتاً يكون القسط كذلك، أمّا إذا كان متغيراً فيتغيّر القسط تبعاً له بالزيادة والنقصان.

أ- الخطر الثابت (le risque constant):

الخطر الثابت هو ذلك الخطر الذي تكون احتمالات تحققه واحدة أي ثابتة وغير متغيرة طوال فترة سريان عقد التأمين والتي تقدر بوحدة زمنية معينة في الغالب تكون سنة، وبالتالي تكون قيمة قسطه ثابتة (التأمين ضد الحريق، والتأمين ضد حوادث السيارات)، لكن ثبات الخطر لا يكون بشكل مطلق ومنظم، بل يقصد بالثبات هنا الثبات النسبي الذي يمكن أن يحتمل التغيرات المؤقتة، فمثلاً التأمين ضد الأضرار (الحريق، السرقة، المسؤولية المدنية... الخ) يعتبر تأميناً ضد أخطار ثابتة، فهذه الأخطار وإن كانت نسبة حدوثها ترتفع خلال بعض فصول السنة، مثل: كثرة الحرائق في فصل الصيف، وحوادث السيارات في فترة الانتقال من فصل إلى آخر، والسرقات في فصل الشتاء، إلا أنّ الدراسات الإحصائية تشير إلى عدم التفاوت الكبير في حدوثها بين سنة وأخرى.

⁴⁴ - www.alg17.com/vb/showthread.php?t=1201

تاريخ الزيارة: 2014/03/14 على الساعة 14 و 58 دقيقة.

⁴⁵ - www.alg17.com/vb/showthread.php?t=1201

تاريخ الزيارة: 2014/03/14 على الساعة 14 و 59 دقيقة.

ب- الخطر المتغير (le risque variable):

يكون الخطر متغيراً متى كانت فرصة تحققه تختلف من فترة لأخرى، "كما أنّ احتمالات وقوعه تختلف خلال مدة التأمين صعوداً أو نزولاً"⁴⁶، أي بمعنى أنه إذا ازدادت درجة احتمال تحقق الخطر فإنه يسمى خطراً متزايداً أو متصاعداً، أمّا إذا نقصت فرص حدوثه مع مرور الزمن يسمى خطراً متناقصاً مثل: التأمين على الحياة ومن ثمّ فإنّ تحقق خطر الموت يعد من قبيل الخطر المتغير.

3- الخطر المطلق والخطر النسبي (le risque absolu et le risqué relatif):

أ- الخطر المطلق (Le risque absolu):

أو الخطر النهائي وهو يحدث بعد فقدان النشاط، مثل: احتراق مصنع تنتج عنه خسارة أرباح،... الخ.

ب- الخطر النسبي (le risque relatif):

هو ذلك الخطر الذي يحدث أثناء ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتجارية مثل: التصدير لسوق جديد، طرح وتداول سلعة جديدة، تثبيت أسعار التجزئة.

4- الخطر الأساسي والخطر المحدد (Le risque principal et le risque spécifique):

أ- الخطر الأساسي (Le risque principal):

أو الخطر العام وهو عبارة على خطر يكون خارج إرادة الإنسان في تكوينه، كما أنّ له تبعات عدّة مثل: أخطار الطبيعة، زلازل، عواصف، براكين... الخ.

ب- الخطر المحدد (le risque spécifique):

هو ذلك الخطر الذي يرتبط بحدث فردي معيّن ومؤثراته تبدو منطقية مثل: سرقة الممتلكات، احتراق الأجهزة الإلكترونية، هذه الأخطار تعتبر محدّدة ويمكن حصرها.

5- الخطر المعين والخطر غير المعين (le risque particulier et le risque non particulier):

أ- الخطر المعين (le risque particulier):

⁴⁶ - شهاب أحمد حاسم العنبيكي، المبادئ العامة للتأمين، (الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2005)، ص 136.

هو ذلك الخطر الذي يكون محله معيناً وقت إبرام عقد التأمين حتى ولو كان الخطر فيه متعلقاً بشخص أو بشيء، كما يكون المؤمن على علم مسبق بمقدار مسؤوليته المالية، ففي تأمينات الأشخاص يكون التأمين على حياة شخص محدد كما يمكن أن يشمل شخص آخر، فهنا يكون الشخص قد آمن على حياته؛ وبالتالي يكون قد آمن ضد خطر معين وهو خطر الوفاة، وعند وفاة الشخص فإن هذا الخطر تعلق بشخص معين سواء كان الشخص نفسه أو شخص آخر (مثل ورثته)، كذلك في التأمين ضد خطر الحريق، فإذا تحقق الخطر يكون خطراً محدداً على المنزل الذي آمن عليه هذا الشخص.

ب- الخطر غير المعين (le risque non particulier):

هو عبارة على خطر تتحدد مقدار مسؤولية المؤمن فيه بعد وقوع الحادث، والمحل المؤمن عليه غير معين وقت إبرام العقد إلا أنه يكون معيناً عند تحقق الخطر، فمثلاً التأمين على المسؤولية ضد حوادث السيارات فهو تأمين ضد خطر غير معين، حيث أن التأمين ليس ضد حادث معين بالذات وإنما ضد أي حادث وعليه فإن الخطر لا يتحدد إلا عند تحققه وبالتالي يكون غير معين.

6- أخطار بحتة وأخطار المضاربة (les risques pures et les risques spéculatives):

أ- أخطار بحتة (les risques pures):

يعرف الخطر البحت بالموقف الذي يتضمن فقط احتمالات وقوع الخسارة من عدمها، فالنتائج الوحيدة الممكنة هي وقوع خسارة أو عدم وقوعها، وللخطر البحت أمثلة عديدة، منها: الوفاة المبكرة، حوادث العمل، النفقات الطبية الكبيرة، وتلف الممتلكات بسبب حريق، صاعقة، فيضان، زلزال،... إلخ⁴⁷. وللخطر البحت ثلاثة أنواع: أخطار شخصية، أخطار الممتلكات، أخطار المسؤولية.

أخطار شخصية (les risques personnels):

الأخطار الشخصية هي الأخطار التي تؤثر بشكل مباشر على شخص ما وتصيبه في ذاته بصفة مباشرة مثلاً: في صحته (سلامة أعضائه) أو في حياته (أخطار الإصابات)، كما أنها تتعلق بإمكانية خسارة الدخل المكتسب خسارة كاملة أو نسبية مثل: المصاريف الزائدة، واستنفاد الأصول المالية، وهي بالتالي مشمولة بالتأمين، وهناك أربعة أنواع رئيسية للأخطار الشخصية وهي:

⁴⁷ - www.insurance4arab.com/2012/09/blog-post_1744.html

✓ خطر الوفاة المبكرة.

✓ خطر عدم كفاية الدخل خلال فترة التقاعد.

✓ خطر المرض.

✓ خطر البطالة.

أخطار الممتلكات (les risques de la propriété):

يتعرّض أصحاب الممتلكات إلى أخطار تلف ممتلكاتهم أو فقدانها لأسباب عديدة، فيمكن أن تتلف العقارات والممتلكات الشخصية أو تدمر بسبب حريق، فيضانات، عواصف، وأسباب أخرى متعدّدة. وهناك نوعان أساسيان لخسارة أخطار الممتلكات: خسارة مباشرة وخسارة غير مباشرة (خسارة تابعة).

الخسارة المباشرة (perte directe):

الخسارة المباشرة هي الخسارة التي تنشأ من التلف الطبيعي، الدمار، أو سرقة الممتلكات.

الخسارة غير المباشرة (perte indirecte):

الخسارة غير المباشرة هي خسارة مالية تنتج بشكل غير مباشر عن وقوع خسارة بسبب تلف طبيعي أو سرقة.

وتتعدّد مصادر الخطر وأسبابه؛ فالحريق هو المسبب في حالة خطر الحريق، والسرقة هي المسبب في حالة خطر السرقة، والمرض هو المسبب في حالة خطر المرض، كما أنّ الإهمال هو المسبب في حالة خطر المسؤولية المدنية، والوفاة هي المسببة في انقطاع الدخل،... الخ.

أخطار المسؤولية (les risques de la responsabilité):

أخطار المسؤولية هي نوع من أنواع الأخطار البحتة التي يواجهها معظم الأشخاص بناء على النظام القانوني في المجتمع، وتشمل مجموعة الأخطار التي يحدثها الإنسان للغير فتسبب لهم أضراراً في ممتلكاتهم أو في أشخاصهم، كأخطار حوادث السيارات، أو أخطار بعض المهن التي يزاولها الإنسان كالأطباء والمهندسين والصيدلة، وهنا يكون الإنسان الذي أحدث الضرر أو تسبب في حدوثه مسؤولاً عنه أمام القانون، ولذلك فإن أخطار المسؤولية المدنية هي أخطار مشمولة بالتأمين.

ب- أخطار المضاربة (les risques de la spéculation):

أخطار المضاربة هي تلك الأخطار التي تتسبب في نشأتها ظواهر يحدثها الانسان بنفسه ولنفسه لغرض الأمل في تحقيق مكاسب مالية؛ إلا أنّ نتائجها تكون غير معروفة لديه مقدماً إذ يمكن أن تكون ربحاً أو خسارة، كما تشمل أخطار المضاربة: "جميع الأعمال التجارية والصناعية وأعمال الخدمات التي تنشأ بقصد تحقيق ربح من التعامل فيها، وذلك بالإضافة إلى أعمال المقامرة أو الرهان المعروفة"⁴⁸.

7- أخطار عامة وأخطار خاصة (Les risques généraux et les risque particuliers):

أ- أخطار عامة (les risques généraux):

الأخطار العامة هي تلك الأخطار التي غالباً ما تكون غير قابلة للتأمين؛ حيث يصعب الجزم بها نظراً لتغير نظرة سوق التأمين للأخطار العامة من وقت لآخر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كونها تقع خارج نطاق السيطرة، فلا يمكن ضبطها لانتشارها وعموميتها.

وهي أخطار تصيب مجموعات كبيرة من الأفراد، ويتعدى تأثيرها إلى كافة المجتمع، مثل: الزلازل، والبراكين والكوارث الطبيعية، والحروب، والكساد الاقتصادي، والبطالة، والتضخم،... إلخ.

ب- أخطار خاصة (les risques particuliers):

الأخطار الخاصة هي الأخطار التي تقبل التأمين، وهي تصيب فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد، وعادة ما يكون مصدرها فرد معين، مثل: أخطار الحريق، والسرقعة، والمرض... إلخ.

سادساً: طرق لمواجهة الخطر.

تعددت طرق مواجهة الخطر، ويتم تفضيل طريقة عن الأخرى على أساس عوامل موضوعية وشخصية متعددة، بالإضافة إلى الاعتبارات الفنية والاقتصادية التي تؤثر في استخدام كل طريقة ومن أهم هذه الطرق:

- ✓ طريقة الوقاية والمنع.
- ✓ افتراض حدوث الخطر وتحمل نتائجه.
- ✓ تجميع الخطر.

✓ تحويل الخطر.

وبمقتضى طريقة تحويل الخطر (الطريقة الأخيرة) فإنه يتم مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي لملكية هذا الشيء ويتحقق هذا التحويل بمقتضى وسائل متعددة من أهمها وسيلة التأمين، وهو ما يمكن من القول بأن الخطر هو عبارة على خسارة مادية نتيجة لوقوع حادث مفاجئ أي أن تاريخ تحققه غير معلوم وليس لمتخذ القرار إرادة في حدوثه من عدمه؛ فالخطر هو عدم التأكد المتعلق بحدوث خسارة ما من عدمها.

المطلب الثاني: أنواع التأمين (les types d'assurance):

إنَّ التأمين يتعلَّق بحماية الإنسان من مختلف المخاطر التي قد تصيبه، والنظام التأميني يختلف من دولة لأخرى، ووفقاً لتطور نشاط التأمين يمكن تقسيمه إلى أنواع عديدة ومختلفة وذلك حسب زاوية تصنيف التأمين إلى كل من تأمين خاص وتأمين حكومي، ويمكن تصنيف التأمين الخاص إلى التأمين على الحياة والتأمين الصحي وتأمين الممتلكات والمسؤولية، ويمكن تصنيف التأمين الحكومي إلى برامج تأمين اجتماعي، كما يمكن تقسيم التأمين حسب طرق مختلفة تعتمد على طبيعة الغرض من التقسيم، ويمكن تبيان أهم تقسيمات التأمين فيما يلي:

✓ تقسيم التأمين من حيث طبيعة الغرض من التأمين أو وفقاً للجبهة التي تتولى القيام بعملية التأمين.

✓ تقسيم التأمين من حيث موضوع التأمين والخطر المؤمن ضده.

✓ تقسيم التأمين من حيث امكانية تحديد الخسارة والتعويض اللازم.

✓ تقسيم التأمين من حيث طبيعة عقد التأمين.

✓ التقسيم العملي للتأمين.

ومما سبق يمكن توضيح تقسيمات أنواع التأمين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2): تقسيمات أنواع التأمين.

طبيعة الغرض من التأمين:	تأمينات خاصة (اختيارية، تجارية).
	تأمينات حكومية (اجتماعية، الزامية).
موضوع التأمين أو الخطر المؤمن ضده:	تأمينات الاشخاص.
	تأمينات الممتلكات.
	تأمينات المسؤولية المدنية.

امكانية تحديد الخسارة والتعويض اللازم:	نقدي.
	عيني (إصلاح الضرر).
طبيعة عقد التأمين:	اختياري.
	الزامي.
التقسيم العملي للتأمين:	تأمينات الحياة (تأمينات الاشخاص).
	التأمينات العامة (تأمينات الممتلكات والمسئوليات).

المصدر: من اعداد الطالب.

1- تقسيم التأمين من حيث طبيعة الغرض من التأمين:

يتم تقسيم التأمين من حيث طبيعة الغرض من التأمين أو من حيث الجهة التي تتولّى القيام بعملية التأمين إلى قسمين هما: التأمين الخاص (التجاري أو الاختياري)، والتأمين الحكومي (الاجتماعي أو الإلزامي).

أ- التأمين الخاص (L'assurance privée):

ويشمل التأمينات التي يتعاقد فيها الأفراد والمنشآت بمحض إرادتهم نتيجة حاجتهم الملحة لهذه التغطية التأمينية؛ أي أنه: "لابد أن تتوافر هنا حرية الاختيار في التعاقد بين شركة التأمين وبين الأفراد والمنشآت"⁴⁹، كما يشمل هذا النوع من التأمينات كافة الأنواع والفروع التي يتوافر فيها الأساس السابق مثل: "التأمين ضد الحوادث التأمين ضد الحريق التأمين البحري التأمين ضد السرقة، تأمينات الحياة، ويطلق على مثل هذه التأمينات اسم التأمين الاختياري (obligatoire L'assurance non)، أو التأمين التجاري (L'assurance commerciale)"⁵⁰.

ب- التأمين الحكومي (L'assurance gouvernementale):

التأمين الحكومي هو: "كل تأمين إجباري تقوم به الدولة وتفرضه على فئة معينة لصالح أفراد آخرين قد يتعرّضون خلال عملهم (الفئة الأولى) للإصابة في أشخاصهم أو في أموالهم، كما يعني كل أنواع التأمين التي لا يمكن أن تزاولها الهيئات أو شركات المساهمة"⁵¹.

⁴⁹- ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، الخطر والتأمين المبادئ النظرية والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص 55.

⁵⁰- ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، (الاسكندرية، الدار الجامعية، 2003)، ص 17.

⁵¹- محمد جودت ناصر، مرجع سابق، ص 49.

يشمل التأمين الحكومي (الاجتماعي أو الالزامي) كل أنواع التأمينات التي يكون فيها الشخص المعرّض للخطر ملزماً بالتأمين ضده، إمّا بحكم القانون أو بأي حكم آخر، وهذه الأنواع يتم فرضها لأغراض اجتماعية كخدمة قطاعات واسعة من المواطنين والعمال و الموظفين؛ وهذا لأجل حمايتهم.

كما يعتبر التأمين الحكومي من بين أحد أوجه الضمان الاجتماعي "sécurité sociale" الذي تنظمه الدولة؛ من خلال سلسلة تدابير تقوم بها لإقرار النظام وتديبر وسائل العيش والرفاهية والأمن للأفراد، ويموّل هذا النوع من التأمين من خلال اشتراكات ثلاثة أطراف هي: العمال، أصحاب العمل، والدولة.

أمّا التأمينات الالزامية فهي: "تأمينات لا دخل لإرادة الفرد فيها وليس برغبته قبولها أو رفضها فهي دائماً تهدف للصالح العام والمجتمع ككل"⁵²، ومن أمثلة التأمينات الالزامية: التأمين على الشيخوخة والعجز والوفاة، التأمين ضدّ حوادث وإصابات العمل، التأمين ضدّ البطالة، التأمين الصحي، تأمين المسؤولية المدنية الناجمة عن حوادث السيارات.

2- تقسيم التأمين حسب موضوع التأمين أو الخطر المؤمن ضده:

ينقسم التأمين حسب موضوع التأمين أو الخطر المؤمن ضده إلى: تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات وتأمينات المسؤولية المدنية.

أ- تأمينات الأشخاص (les assurances des personnes):

في هذا النوع من التأمينات يكون الخطر المؤمن ضده يتعلّق بشخص المؤمن له، حيث يقوم المؤمن له بالتأمين على نفسه ضدّ الأخطار التي تهدده في حياته، أو سلامة جسمه وصحته، أو قدرته على العمل، وشخص المؤمن له هو موضوع التأمين ويرتبط مباشرة بالخطر المؤمن ضده مثل: "التأمين على الحياة، التأمين ضدّ المرض، التأمين ضدّ الحوادث الشخصية، التأمين ضدّ البطالة، التأمين ضدّ الوفاة (مع مراعاة أنّ خطر الوفاة هنا هو الوفاة في سن مبكر)"⁵³.

ب- تأمينات الممتلكات (les assurances des biens):

⁵² - محمد الهلالي وعبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية البنوك التجارية وشركات التأمين، (عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009)، ص 271.

⁵³ - مختار محمود الهانسي و ابراهيم عبد النبي حمودة، مرجع سابق، ص 63.

للمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى:

في هذا النوع من التأمينات يكون الخطر المؤمن ضده يتعلّق بأموال المؤمن له (ممتلكاته)، وتوجد عدة أنواع لتأمينات الممتلكات منها:

- ✓ التأمين ضدّ الحريق.
- ✓ التأمين البحري.
- ✓ التأمين ضدّ السرقة.
- ✓ تأمين الائتمان.
- ✓ تأمين المحاصيل الزراعية ضد الظواهر الطبيعية.
- ✓ التأمين على الحيوانات من المرض والموت.

ج- تأمينات المسؤولية المدنية (les assurances de la responsabilité civile):

"المسؤولية المدنية عن تعويض الضرر الذي يترتب على الاخلال بالتزام سابق إمّا أن يكون مصدره التعاقد فتكون المسؤولية عقدية، وإمّا أن يكون مصدره القانون فتكون المسؤولية تقصيرية"⁵⁴.

وفي هذا النوع من التأمينات يكون الخطر المؤمن ضده من أخطار المسؤولية التي قد ترتبت على المؤمن له قبل الغير، وقد يطلق عليها أخطار الذمّة المالية ويقصد بها التأمين ضدّ الاخطار التي تصيب الغير ويكون الشخص مسؤولاً عنها ممّا قد يترتب عليها نقص في ذمته المالية، مثل: التأمين ضدّ إصابات وحوادث العمل، تأمين المسؤولية المهنية للأطباء والصيداء، تأمين المسؤولية المدنية للمقاولين، تأمين المسؤولية المدنية للمستأجر تجاه المالك، تأمين المسؤولية المدنية تجاه الجيران، ... إلخ.

3- تقسيم التأمين من حيث إمكانية تحديد الخسارة والتعويض اللازم:

أساس تقسيم التأمينات العامة (تأمينات الممتلكات والمسؤوليات) هو التعويض المدفوع من طرف المؤمن إلى المؤمن له، حيث أنّ مبدأ التعويض يكون نقداً عند تعويض الخسارة أو عينياً بإصلاح الضرر، أو استبدال الممتلكات الهالكة أو المفقودة بأخرى مماثلة لها قبل تضررها أو فقدها، فهذا الإصلاح (الاستبدال) له قيمة نقدية وإن لم تدفع للمؤمن له بصفة مباشرة، إلا أنّ المؤمن هو الذي يتحمّلها، ولذا فإنّ المحصلة النهائية هي تعويض نقدي بالنسبة لشركة التأمين، حيث أنّ مبدأ التعويض يهدف إلى وضع المؤمن له في نفس المركز المالي الذي كان عليه قبل تحقق الخطر.

أمّا في تأمينات الأشخاص سواء كانت تأمينات على حياة أو ضدّ حوادث شخصية، حيث أنّ مبدأ التعويض لا ينطبق على تأمينات الأشخاص، ولذا فإنّ هذا النوع من التأمينات يقوم على أساس انعدام

⁵⁴- محمد صالح الحناوي ونهال فريد مصطفى وجمال ابراهيم العبد، أسواق المال والمؤسسات المالية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004)، ص 333.

الصفة التعويضية، حيث لا يمكن تقدير الحياة الإنسانية أو أعضاء الجسم البشري بمقابل مادي، وإنما يتم تقييم الخسائر المادية التي تنتج عن تحقق الخطر وفق قدرة الفرد على الكسب ومدى تأثرها بتحقيق الخطر بمعنى يتم تعويض القيمة الاقتصادية لحياة الإنسان، ونتيجة لانعدام الصفة التعويضية لتأمينات الحياة يمكن ملاحظة الحالات التالية:

- ✓ التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين مهما كانت قيمته عند تحقق الخطر.
 - ✓ يجوز تعدد عقود التأمين ضدَّ خطر واحد وإمكانية الجمع بين مبالغ التأمين الواجبة الدفع في هذه العقود.
- ممَّا سبق، يتَّضح أنَّ مبدأ التعويض ومبدأ المشاركة ومبدأ الحلول لا يطبقون على عقود تأمينات الحياة.

4- تقسيم التأمين على أساس طبيعة عقد التأمين:

يمكن تقسيم التأمين حسب طبيعة عقد التأمين إلى قسمين أساسيين هما:

أ- العقود الاختيارية (les contacts non obligatoire):

هي العقود التي يملك الشخص المعرَّض للخطر حرية الاختيار في عقدها دون إلزام من أيَّة جهة.

ب- العقود الإلزامية (les contacts obligatoire):

هي العقود التي يلتزم الشخص المعرَّض للخطر بعقدها سواء بحكم القانون أو بحكم التزامه التعاقدية أو أي حكم آخر.

5- التقسيم العملي للتأمين:

يمكن تقسيم التأمين بصفة عامة وفقاً لأغراض العمل في شركات التأمين إلى عدَّة أنواع:

أ- تأمينات الحياة (les assurances vie):

في هذا النوع من التأمينات: "يتعهد المؤمن مقابل تلقيه لأقساط محدّدة بأن يدفع للمؤمن له أو المستفيد مبلغاً من المال عند الوفاة، أو عند بقاءه حياً بعد مدّة معيّنة، أو راتباً بشكل دوري وذلك بحسب ما ينفق عليه طرفاً عقد التأمين"⁵⁵، وتنقسم تأمينات الحياة إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

✓ عقود التأمين على الوفاة.

✓ عقود تأمين الحياة.

✓ عقود التأمين المختلطة.

ب- التأمينات العامة (les assurances générale):

"يقصد بالتأمينات العامة تلك التأمينات التي يتم إبرام عقودها بهدف حماية الأفراد والممتلكات من مخاطر محتملة وغير مؤكدة"⁵⁶.

وتتدرج تحت هذا النوع من التأمينات كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا تنطبق عليها صفة تأمينات الحياة، مثل:

✓ التأمين ضدّ الحريق.

✓ التأمين على السيارات.

✓ تأمين ضدّ السرقة والسطو والاختلاس.

✓ تأمين الطيران.

✓ التأمين البحري ويشمل:

❖ تأمين أجسام السفن.

❖ التأمين على البضائع.

❖ تأمين أجره الشخص.

❖ تأمين مسؤولية صاحب السفينة.

✓ تأمين المسؤولية المدنية.

✓ تأمين الاموال.

✓ تأمين خيانة الامانة.

✓ التأمين الهندسي.

✓ التأمين الطبي.

المطلب الثالث: التأمين والنمو الاقتصادي.

⁵⁵ - أسامة عزمي سلام، وشقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 97.

⁵⁶ - عرفات ابراهيم فياض، مرجع سابق، ص 13.

لعملية للتأمين مهام عدّة، بعضها يؤثّر مباشرة في المؤسسات والجهات التي تقوم بعملية التأمين، والبعض الآخر يؤثّر مباشرة في الاقتصاد الوطني بوجه عام.

وتبرز أهميّة التأمين من حيث تقديمه خدمات للأفراد ومختلف المؤسسات والهيئات مقابل تقديمهم لمبلغ مالي (القسط التأميني)، ويمكن إجمال فوائد التأمين من خلال: "مساهمته في النمو الاقتصادي، ونقله للمعرفة والخبرة في مجال تقليل الخطر، ومساهمته في خلق التوازن الاقتصادي، وتحقيقه التوازن في ميزان المدفوعات"⁵⁷، كما أنّ نشاط التأمين يؤثّر بصفة مباشرة وغير مباشرة في النمو الاقتصادي؛ حيث يعمل التأمين على زيادة النمو الاقتصادي من خلال:

- ✓ زيادة الانتاج.
- ✓ حفظ مصادر ثروة المجتمع.
- ✓ زيادة الائتمان.
- ✓ تحقيق الأمان والاستقرار.
- ✓ تكوين رؤوس الأموال.
- ✓ تمويل المشاريع الاستثمارية.
- ✓ تعبئة المدخرات.
- ✓ التحكم في التوازن الاقتصادي.

1- زيادة الإنتاج (l'augmentation de la production):

يبعث التأمين الطمأنينة والأمن للأفراد والمؤسسات؛ فهو يشجعهم على دخول ميادين استثمارية جديدة ما كانوا ليدخلوها لولا وجوده (التأمين)، لأنّ نشاط التأمين يوفر لهؤلاء بيئة استثمارية جيّدة عن طريق تخفيض درجة عدم التأكد والتي تخلق لديهم جوّاً من القلق والخوف من ضياع الثروة، ويقدم ضمانات ضدّ الخسائر المالية التي يحتمل أن تصيبهم نتيجة حدوث الخطر، وبدل أن يجمد الأفراد والمؤسسات جزءاً من رؤوس أموالهم لمواجهة الأخطار المختلفة فإنّهم يقومون بدفع قسط معين لشركة التأمين مقابل تعهدتها بتعويض الخسائر في حال حدوثها.

فمثلاً: لو احترق مصنع أو تهدم جزئياً أو كلياً، فإن شركات التأمين تعوض صاحب المصنع بدفع قيمة التأمين الذي يمكنه من إعادة بناء هذا المصنع، وإذا مرض العامل فإنها تدفع تكاليف علاجه،

⁵⁷ - هاني جزاع ارتيمه، سامر محمد عكور، مرجع سابق ص 96.

للمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى:

مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين :- الطيب سماتي، الإطار القانوني للتأمينات الاجتماعية في التشريع الجزائري ومشاكله العملية، ندوة حول ص 8. الفرحات عباس/ سطيف، 26/25 أفريل 2011، جامعة التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية،

وإذا توفي تصرف لأسرته مبلغاً من المال، ومثل هذه الأنواع من التأمينات تؤدي إلى المحافظة على عناصر الإنتاج من اليد العاملة ورؤوس الأموال.

2- حفظ مصادر ثروة المجتمع (la préservation des ressources de la richesse de la société):

يتم حفظ مصادر ثروة المجتمع من طرف شركات التأمين من ناحيتين؛ فمن ناحية تقوم شركات التأمين بتعويض المؤمن له عند التعرض للخسارة نتيجة حدوث الخطر، ومن ناحية أخرى تقوم بتقديم النصح والمشورة إلى الجهات التي تطلبها قبل وخلال قيام المشاريع، حيث أنّ ثروة المجتمع هي عبارة عن مجموع ما يمتلكه كل فرد من أفراد هذا المجتمع، فالمصنع الذي يمتلكه صاحبه هو أيضاً جزء من ممتلكات المجتمع، كذلك المتاجر والمركبات والمحاصيل وغيرها.

وخسارة الفرد الواحد لأي من ممتلكاته هي خسارة للمجتمع، وبقيام شركة التأمين بتعويض المتضرر عن خسارته؛ فكأنّها تقوم بتعويض المجتمع عن الخسارة التي أصابته.

وبسبب تنوع الأخطار التي تقوم شركات التأمين بالتأمين عليها؛ فإنّها تكتسب الخبرة في مواجهة الأخطار التي قد تصيب الأفراد والمؤسسات وكيفية التعامل معها والحد منها، وبالتالي تستطيع تقديم النصح والإرشاد بناءً على البيانات الإحصائية والدراسات العلمية التي تتوفر لديها.

فعلى سبيل المثال: تقوم شركات التأمين بتوجيه المقاولين إلى أفضل مواد البناء المقاومة لخطر الحريق، وتعرض أهم أسباب إصابات وحوادث العمل، وأفضل أنواع أنظمة الحماية ضدّ السرقة والسطو، وغير ذلك من الإرشادات التي تقدمها بسبب البيانات الإحصائية التاريخية التي تتوفر لها على هذا النشاط، وبذلك يقلّ احتمال وقوع الخطر، وتُحفظ مصادر الثروة الاقتصادية في المجتمع وذلك من خلال تخفيف أو إلغاء الأثر المادي للخسائر من خلال التعويض المادي عليها، أو من خلال اتخاذ تدابير الحيطة والوقاية لمنع وقوع الخطر.

3- زيادة الائتمان (la progression du crédit):

كثيراً ما يواجه الشخص حالات طارئة تتطلب مواجهتها بمبالغ نقدية غير يسيرة، وقد يفكر أحياناً أخرى بإنشاء مشروع استثماري، إلا أنّ العائق الذي قد يصطدم به هو عدم توافر المال اللازم لمواجهة تلك الحالة الطارئة، أو إقامة ذلك المشروع، أو على الأقل عدم اطمئنان الآخرين للتعامل معه، "وقد يكون الحل في مثل هذه الحالات باللجوء إلى الاقتراض من الغير، ولكن هذا الغير لن يُقدّم على منح

القرض المطلوب إلا إذا توافرت الضمانات الكافية لاسترداد مبلغ القرض، وبِغَضِ النظر عن الظروف التي قد تواجه المقرض، أو حظه من النجاح أو الفشل في مشروعه⁵⁸.

لذا يعتبر عامل التأمين من بين عوامل زيادة الائتمان على القروض المقدّمة مقابل تقديم رهن؛ ذلك أنّ المصارف وأصحاب الأموال لا يوافقون على إقراض أحد الناس ما لم يوثق هذا القرض بوثيقة ائتمان تضمن لهم حقوقهم، وهو ما يعرف بالرهن، وهم لا يقبلون هذه الرهون ما لم تكن مؤمنة ضد الفناء والهلاك، لذا فأصحاب الأموال يطالبون من يقرضونهم بتوثيق ديونهم برهون معينة من عقار وغيره، ويطالبونهم أيضاً بالتأمين على وثائق الائتمان هذه، حتى إذا هلكت العين المرهونة قام التأمين مقامها.

4- تحقيق الأمان والاستقرار (la réalisation de la sécurité et la stabilité):

يذكر رجال التأمين أن التأمين يجلب الأمن والطمأنينة والراحة والهدوء للجميع؛ فأصحاب المصانع مطمئنون على سير مصانعهم ونجاحها، وأصحاب الأموال واثقون من سلامة أموالهم، وأصحاب البيع والشراء والتعامل مع البضائع مطمئنون على سلامة بضائعهم، وكذلك رجال الأعمال والموظفون والعمال، وغيرهم ممن يتعامل مع التأمين جميعهم يتاجر ويعمل بهدوء نفس وأمن واستقرار.

"الاستقرار المالي يُؤيّد الازدهار والانتعاش، في حين أنّ الركود والتقلبات الاقتصادية تُؤيّد تراجع في المدّخرات، وكثرة الالغاءات، وزيادة في التعويضات، وتردّد معيدي التأمين في منح التغطيات، وزيادة الأخطار المعنوية"⁵⁹.

5- تكوين رؤوس الأموال (la création des capitaux):

ذلك عن طريق تراكم الاشتراكات المدّخرة في شكل الأقساط التي يسدها المؤمن لهم، وهذا يعني دخول رؤوس أموال جديدة يمكن استعمالها في مشروعات استثمارية. ويأتي تكوين رؤوس الأموال من خلال تحصيل شركات التأمين للأقساط من مجموع المؤمن لهم، فيتجمّع لدى هذه الشركات رؤوس أموال كبيرة من مبالغ صغيرة، يمكن الاستفادة منها بعد تجميد جزء منها لمواجهة الأخطار المختلفة التي يحتمل وقوعها عن طريق استثمار هذه الأموال في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي.

6- مصدر تجميع أموال للاستثمار (source de récolte des fonds pour l'investissement):

⁵⁸ - هيثم حامد المصاروة، المنتقى في شرح عقد التأمين، (عمان، دار اثراء للنشر والتوزيع، 2010)، ص 25.

⁵⁹ - على محمود بدوي، مرجع سابق، ص 02.

يعمل التأمين تجميع كتلة معتبرة من الأموال وإعادة استثمارها وزيادتها، ويتم تحصيل الأقساط مقدماً قبل الخسارة، ويمكن إقراض الأموال التي لا توجد حاجة إليها لسداد الخسائر العاجلة ومصاريف تسيير منشآت الأعمال، وتقوم شركات التأمين باستثمار هذه المبالغ بشكل مباشر مثل: المراكز التجارية والمستشفيات والمصانع والآلات والمعدات الجديدة، أو عن طريق وضعها في البنك المركزي فتزيد الاستثمارات من مخزون المجتمع من السلع الرأسمالية، وهو ما يساهم في النمو الاقتصادي، وتقوم شركات التأمين أيضاً بالاستثمار في النواحي الاجتماعية، مثل بناء المستشفيات ومراكز التكوين... إلخ. إضافة لذلك، وبسبب أن: "العرض الكلي للمبالغ التي يمكن اقراضها يزيد عن طريق السداد المقدم لأقساط التأمين؛ فإنَّ تكلفة رأس المال بالنسبة لمنشآت الأعمال التي تقترض تكون أقل من التي كانت ستكون عليه في عدم وجود التأمين"⁶⁰.

7- تعبئة المدخرات (la collecte des épargnes):

والتي تتكوّن من خلال قيام الناس بدفعهم لأقساط التأمين إلى شركات التأمين وثم إعادة توجيهها كمدخرات عن طريق هذه الشركات نحو المشاريع الاستثمارية خصوصاً الطويلة الأجل، حيث أن شركات التأمين تُعد من بين أكثر المؤسسات قُدرة على جمع المدخرات في الاقتصاد الوطني.

8- التحكم في التوازن الاقتصادي (le contrôle de l'équilibre économique):

تعاني كثير من الدول - وخاصة الصناعية منها - من عدم التوازن الاقتصادي بين العرض والطلب؛ فقد تكثر النقود في أيدي الناس مع قلة السلع المعروضة في الأسواق، فيرتبك الاقتصاد، وهو ما يعرف بحالة التضخم. وقد تكثر السلع المعروضة في الأسواق مع قلة النقود في أيدي الناس فتبور السلع، وهو ما يعرف بالكساد. ويعتبر الاقتصاديون كلا هاتين الحالتين غير صحييتين.

لكن عن طريق سوق التأمينات يمكن تفادي هاتين الحالتين المضرتين بالاقتصاد؛ "فإنه يمكن في حالة التضخم الاقتصادي التوسع في التأمينات الإجبارية لتعم أكثر قدر ممكن من الناس، وخاصة التأمينات الاجتماعية، وبذلك يمكن سحب قدر كبير مما في أيدي الناس من النقود، فتقل القدرة الشرائية، فيتزن العرض والطلب. وفي حالة الكساد يمكن للدولة أن تزيد من مخصصات المرضى،

- جورج ريجدا، تعريب ومراجعة محمد توفيق البلقيني وإبراهيم محمد مهدي، مرجع سابق، ص 66.⁶⁰

والعاطلين عن العمل، ونحوهم، فتكثر النقود في أيدي الناس، فتزيد القدرة الشرائية، ويزول الكساد، ويعتبرون ذلك إحدى إيجابيات التأمين"⁶¹.

من خلال ما سبق، يمكن التوصل إلى أنّ التأمين يساهم في النمو الاقتصادي من خلال:

- ✓ توزيع عبء الخسارة على أفراد المجموعة.
- ✓ استبدال وقوع خسارة كبيرة محتملة بخسارة صغيرة محققة.
- ✓ تطوير أساليب الوقاية والحد من الخسائر.
- ✓ خفض تكاليف تمويل المشروعات.
- ✓ تقدير الاحتياجات المتكافئة مع الالتزامات.
- ✓ التوسع في منح التسهيلات الائتمانية.

⁶¹ - www.saaaid.net/arabic/ar63.htm

خلاصة الفصل:

تُشكّل قضية التأمين قضية جوهرية في الأدبيات الاقتصادية، ويعتبر نشاط التأمين وليد الحاجة لتغطية مخاطر غير مؤكدة يواجهها الانسان خلال نشاطه الاقتصادي والاجتماعي وفي خلال حياته اليومية أيضاً، حيث أنه ومنذ بدء الخلق والمخاطر تلازم حياة الإنسان على هذا الوجود، في بره وبحره وجوه.

لذا يعتبر نظام التأمين بأنواعه المختلفة من بين أهم وسائل مواجهة مثل هذه الأخطار بما له من مزايا عديدة؛ فهو يعمل على توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت ضدّ أخطار كثيرة من ناحية، ومن ناحية أخرى يعمل على ازدهار وتدعيم الحياة الاقتصادية.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ سوق التأمينات هو أحد الدعائم المهمة للاقتصاد والأعمال بما يقدمه من خدمات وما يساهم به في دفع عجلة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه يحقق الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والنفسي. كما يعد هذا القطاع كيان اقتصادي يتفاعل مع البيئة المحيطة ويؤثر فيها.

تمهيد الفصل:

يساهم النمو الاقتصادي في الرفع من مستوى الناتج (الدخل) وبالتالي رفع المستويات المعيشية للجماعات الفقيرة في دولة ما، فهذا النمو هو نعمة كبرى للبلد الذي يعتبره هدفا أساسيا للسياسة الاقتصادية، كما يعتبر أيضا أحد أهم المواضيع الاقتصادية التي لا بد من الوقوف عليها.

كل الدول تسعى إلى الحصول على معدلات عالية للنمو الاقتصادي، عبر تحقيقها للتنمية الاقتصادية، والخروج من دائرة التخلف، ومحاربة الفقر وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية، فالنمو الاقتصادي هو ذلك المفهوم الكمي المعبر عن نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي الخام لأي اقتصاد كان، أما التنمية الاقتصادية فهي تمثل التحسن الملحوظ والمسجل في المؤشرات النوعية أو الكيفية على غرار الجوانب البشرية والثقافية وحتى البيئية... إلخ.

يرى الكثير من الاقتصاديين أن القطاع المالي يؤثر على معدل النمو في الأجل الطويل؛ عن طريق ثلاث قنوات رئيسية يتم من خلالها نقل التأثير الإيجابي للتطور المالي في النمو الاقتصادي، وهي: الإدخار، حجم وكفاءة الإستثمار، كفاءة الوساطة المالية، هذه القنوات تتوفر بكثرة في سوق التأمينات.

المبحث الأول: تعريف النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المتعلقة به.

النمو الاقتصادي هو الهدف الذي تسعى إليه كل الدول والإنجاز الذي يقيم ويقاس به أداء الحكومات؛ إذ ينعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني لهذه الدول.

عادة ما يتم الخلط بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛ نظراً لوجود علاقة بينهما، حيث أن علماء الاقتصاد قد اختلفوا حول تحديد مفهوم للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بل إن كل من هذين المفهومين تطورا بتطور علم الاقتصاد نفسه، وعلى الرغم من أن هذا التطور عمق المفاهيم لكن في نفس الوقت نشأ عنه غموض لدى العديد من الاقتصاديين حول هذين المفهومين.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

ظهرت العديد من المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالنمو الاقتصادي فهو يرتبط فقط بالتغيرات الكمية للمؤشرات الاقتصادية (الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عن طريق النمو والتحسين المستمر لوسائل الإنتاج في كافة أقاليم البلد)؛ لكن يتجاهل ويستبعد هيكل توزيع الدخل ونوع السلع التي يحصل عليها الفرد.

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي مفهوم جديدا نسبيا في التاريخ البشري، ارتبط بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، وهو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين لفترة معينة من الزمن، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي: الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.

وهناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها:

- "يقصد بالنمو الاقتصادي ارتفاع معدل نمو الدخل الفردي؛ والذي هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان"⁶²، ولذلك يعنى النمو الاقتصادي بشكل عام زيادة الدخل لدولة معينة.

- وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن: "النمو الاقتصادي هو الزيادة المضطربة الطويلة الأجل من نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فإذا كانت هذه الزيادة بعد الخروج من فترة الكساد فهي زيادة دورية (Cyclical)، وليست مضطربة (Secular)، وبذلك فهي لا تعبر عن النمو الاقتصادي"⁶³. ويمكن أن يوصف النمو الاقتصادي: "بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد، ويولد زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية"⁶⁴.

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً يعبر على زيادة الإنتاج في المدى الطويل؛ مما يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو الزيادة المحققة على المدى الطويل في إنتاج البلد، كما أن مفهوم التوسع الاقتصادي يقصد به الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو: "عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي المتتالي"⁶⁵، ووفق ما سبق يمكن من استخلاص الخصائص التالية:

(1)- "إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي؛ بل يجب أن تترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يجب أن يفوق معدل النمو السكاني"⁶⁶. وعندما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما بمعدل أقل من زيادة عدد السكان؛ فإنه لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي، ويتم حساب معدل النمو الاقتصادي حسب المعادلة التالية:

$$\text{معدل نمو الدخل الفردي} = \text{معدل النمو الاقتصادي} - \text{معدل النمو السكاني}.$$

(2)- "إن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي"⁶⁷؛ والدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل

⁶² - محمود حسين الوادي و ابراهيم محمد خريس ونضال عباس، مبادئ علم الاقتصاد، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010)، ص 343.

⁶³ - مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلى بين النظرية والتطبيق، تعريب ابراهيم منصور، (الرياض، دار المريخ، 2002)، ص 455.

⁶⁴ - محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، (القاهرة، دار القاهرة للنشر، 2001)، ص 07.

⁶⁵ - Jean Longatte et Pascal Vanhove, Économie générale, (paris, 6ème édition Express, Dunod, 2012), p 53.

⁶⁶ - محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، (الاسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بالاسكندرية، 2000)، ص 51.

الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة؛ فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتاً، ولا يحدث تحسن في مستوى معيشة هذا الفرد، لكن إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته، وبالتالي لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، ويتم حساب معدل النمو الاقتصادي الحقيقي حسب المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي} - \text{معدل التضخم.}$$

ويوصف النمو الاقتصادي الحقيقي عند استبعاد نسبة التضخم وعدم احتسابها عند احتساب

أسعار السلع والخدمات.

(3)- إنَّ النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة؛ فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيها لمدة معينة، ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمواً اقتصادياً.

كما يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون مصاحباً لتقدم اقتصادي؛ إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساوياً لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أقل من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذٍ يكون مصحوباً بتراجع اقتصادي.

ولابد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشي مرتفع وامتزاج للناس؛ أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات النوعية، "فكلما تسارع نمو اقتصاد بلد ما كلما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت، ولتحقيق النمو في اقتصاد دولة معينة لابد أن تزيد مواردها الإنتاجية، والمتمثلة في: اليد العاملة، رأس المال، التقنية، الموارد الطبيعية"⁶⁸.

"لكن يجب الإشارة إلى أن تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع لا يمثل هدفاً أساسياً لحل المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول، بل إن الأمر يتطلب أن يتحقق ذلك في ضوء تحليل العائد على تكلفة معدل النمو"⁶⁹.

⁶⁷- عبد القادر محمد وعبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في النمو، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003)، ص 11.

⁶⁸- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، (الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008)، ص 34.

⁶⁹- ياسر محمد جاد الله محمود، الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي، (القاهرة، مطبعة الاسراء، 2003)، ص 134.

يتضح مما سبق، أن المفهوم السائد للنمو هو معدل التوسع أو الزيادة في حجم الناتج الحقيقي الكلي عبر الزمن، كما يمكن القول بأن النمو هو التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديموغرافي وإنتاجية العمل وهذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى يضمن استمراره.

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي.

يمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى نوعين:

أولاً: النمو الاقتصادي الموسع (la Croissance extensive).

يحدث النمو الاقتصادي الموسع في حالة ما إذا كان معدل نمو الدخل يتماشى بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ثابت وساكن.

ثانياً: النمو الاقتصادي المكثف (la Croissance intensive).

يحدث النمو الاقتصادي المكثف عندما يكون معدل نمو الدخل أكبر من معدل نمو السكان، كما أن المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة التغير الجذري، أين المجتمع يتغير تماماً والظروف الاجتماعية تتحسن. كما يفترض النمو الاقتصادي وجود عدة عوامل، وهي: الزيادة في رأس المال، الزيادة في القوى العاملة وفي مهارتها (بواسطة التربية والتكوين)، تطوير وتحديث وسائل الإنتاج، تنظيم ملائم للعمل داخل المنشآت الاقتصادية.

المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

إن النمو الاقتصادي يقصد به الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية فيقصد بها زيادة الدخل في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، أي تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي خلال مدة زمنية معينة، "وبما أن أي شيء ينمو لابد أن يتغير؛ فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البنائي، والدفعة القوية، والإستراتيجية الملائمة"⁷⁰.

70- معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، (عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2005)، ص 347.

للمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى:

- عبد الرحمان اسماعيل وحربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، (عمان، دار وائل للنشر، 2004)، ص 273.

فالتنمية إذن أوسع مضموناً من النمو، حيث يمكن وصفها بأنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية، وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول بأن النمو يشير إلى الزيادة التلقائية في الناتج والتي تحدث بدون خطط اقتصادية، فيما تشير التنمية إلى عملية تغيير هيكلية تتم من خلال إجراءات وتدابير مقصودة، ومنه يتم الاستنتاج بأن التنمية الاقتصادية هي أوسع وأشمل مضموناً من النمو الاقتصادي، ومما سبق يمكن تبيان الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي:	التنمية الاقتصادية:
- هو عملية ذات مدى أضيق وأسهل في التحقيق.	- لها متطلبات واسعة المدى وصعبة التحقيق.
- يحدث من دون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلية للمجتمع.	- عملية مقصودة (يخطط لها) تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.
- يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	- تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.
- لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	- تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
- لا يهتم مصدر زيادة الدخل الوطني.	- تهتم بمصدر زيادة الدخل الوطني وتنويعه.

المصدر: من اعداد الطالب.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي (les théories de la croissance économique).

رغم أن المشكلة الاقتصادية وجدت منذ ظهور الإنسان، إلا أن النظريات الاقتصادية لم تبدأ بالظهور إلى غاية تقديم آدم سميث لكتابه "ثروة الأمم" سنة 1776، كما كانت هناك أفكار اقتصادية لرجال الدين والفلاسفة والسياسيون، أما الاقتصاديون فلم تكن لهم أفكار، فكان لابد من الانتظار حتى بداية القرن الثالث عشر والذي شهد ظهور نظام السوق الذي تباع وتشتري فيه السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، كما كانت كتابات التجاريين ثم الفيزيوقراط مفنكرة إلى أي عناصر أساسية للتطور الاقتصادي، ولكن في نفس الوقت نجد أن التجاريين أكدوا على أهمية الدور الاستراتيجي للتجارة والصناعة، وعلى ضرورة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، بينما أكد الطبيعيون (الفيزيوقراط) على دور القطاع الزراعي في خلق الناتج الصافي، ثم يأتي الكلاسيك ليؤكدوا دور التراكم الرأسمالي في النمو الاقتصادي.

وتوجد الكثير من نظريات النمو الاقتصادي والتي حاولت تفسيره وتقديمه كإطار نظري شامل، ومن المفيد أن نقوم بالاطلاع على بعضها والتي تخدم موضوع دراستنا، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

المطلب الأول: النظريات القديمة للنمو الاقتصادي.

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على إهتمام الباحثين الاقتصاديين ولفترات طويلة، ورغم تفاوت التركيز عليه بين فترة وأخرى إلا أنه بقي في صلب اهتمام النظريات الاقتصادية. والملاحظ هو عودة هذا الموضوع بقوة منذ تسعينات القرن الماضي مع ظهور نظرية النمو الحديثة، وهذا الإهتمام طبيعي لموضوع يقع في جوهر العملية الاقتصادية.

وتعد النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي مثالا للنظريات التي تطرقت إلى موضوع النمو الاقتصادي بافتراض ثبات المستوى التكنولوجي والمعرفي؛ أي أنها لا ترى حيزا للابتكار والتطوير في طرق وأساليب الإنتاج.

أولاً: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث عاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وآرائهم حول النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه والآليات التي تقود إلى ذلك، وبينوا أن توزيع الناتج المحلي الإجمالي هو الذي يقرر في النهاية مجرى عملية النمو الاقتصادي. ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل من: "آدم سميث سنة 1776، طوماس مالتس سنة 1798، ودافيد ريكاردو سنة 1817"⁷¹.

1- نظرية آدم سميث (la théorie d'Adam Smith):

يظهر من خلال كتاب ثروة الأمم (la richesse des nations) سنة 1776 أن آدم سميث أقر فيه برفض أي تدخل في النشاط الاقتصادي يؤثر في آلية السوق وفي تخصيص وتوزيع الموارد

⁷¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، (الطبعة الثالثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص 10.

للمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى:

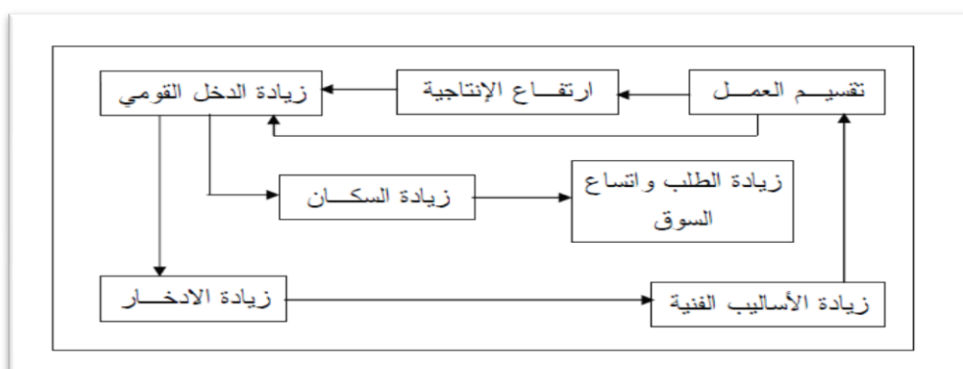
- Dominique Guellec et Pierre Ralle, *les nouvelles théories de la croissance*, (Paris, Editions la Découverte, 2003), p 26.

* - دافيد ريكاردو اقتصادي إنجليزي من رواد المدرسة الكلاسيكية ولد سنة 1772 وتوفي سنة 1823.

* - آدم سميث اقتصادي فيلسوف واقتصادي سكتلندي ولد سنة 1723 وتوفي سنة 1790.

الاقتصادية، حيث ركز في نظريته على ثلاثة عناصر أساسية وهي: تراكم رأس المال، والسكان، وزيادة إنتاجية العمل، ورأى آدم سميث أن أساس عملية النمو الاقتصادي يحدث عن طريق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، فقد ركز على زيادة الإنتاجية من خلال التخصص في العمل وبالتالي زيادة الكفاءة، واعتبر أن الأرباح المحققة في الزراعة والصناعة تسهم في زيادة الادخار مما يقود إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو بشكل مباشر، كما أن تقسيم العمل وبالتالي زيادة الإنتاجية ينطبق على الصناعة أكثر من الزراعة، حيث أن آدم سميث إهتم بالقطاع الفلاحي وأوجب في ذلك استخدام التقدم التقني من عتاد وآلات حديثة... إلخ، وتتطرق إلى إشكالية البطالة التي تحدث في الريف عند إدخال التقنيات الحديثة على القطاع الفلاحي، ويمكن تلخيص تصورات وأفكار آدم سميث في الشكل التالي:

شكل رقم (2): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي.



المصدر: بوددخ كريمة "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر" (مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة دالي ابراهيم-الجزائر، 2009-2010)، ص 96.

ويصف آدم سميث عملية النمو بأنها: "داخلية (Endogenous) على نحو شديد، واضعا تأكيدا خاصا على تأثير تراكم رأس المال (Capital Accumulation) في إنتاجية العمل، كما يرى بأنه ليس هناك حدا أعلى لإنتاجية العمل، وهذا هو السبب الذي جعله يصر على أن البحث في نمو الدخل الفردي هو أولا وغالبا بحث في أسباب هذا التحسن وفي القوى الإنتاجية للعمل والنظام الذي يتم انتاجه استنادا عليه"⁷².

كما يفسر آدم سميث النظام الاقتصادي بالنظام الطبيعي القادر على تحقيق التوازن تلقائياً، ولا بد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي؛ لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد الوطني، حيث أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم

⁷² - محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، (عمان، دار آراء للنشر والتوزيع، 2010)، ص 76.

اليدي الخفية "la main invisible"، ويرى أن تراكم رأس المال يعتبر محرك أساسي لعملية النمو. وهذا التراكم يتأتى عن طريق الادخار وبالتالي حدوث الاستثمار.

2- نظرية طوماس مالتوس (la théorie de Thomas Malthes):

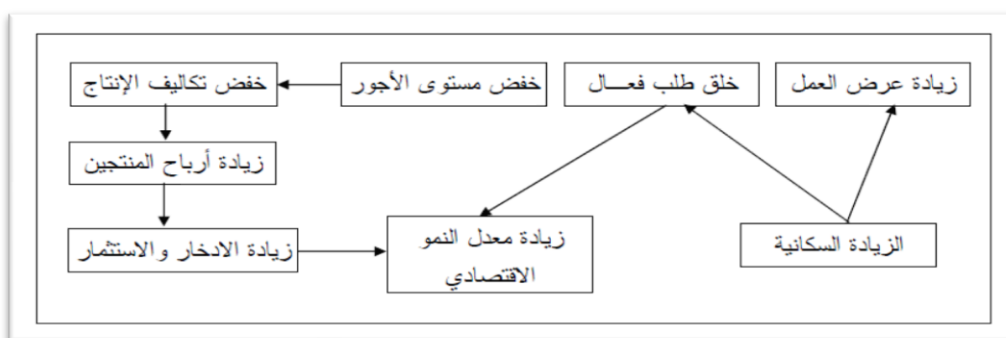
يرى مالتوس "Malthes" أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الهوة الموجودة بين الحاجات الانسانية وبين قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية هذه الحاجات، والنمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه الهوة باستغلال أحسن لموارد الثروة.

وكان لمالتوس آرائه المشهورة في موضوع النمو السكاني، باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية عبر نظريته حول السكان المعروفة باسمه (نظرية مالتس للسكان)*، والتي تنص على: "إن عدد السكان إذا لم يضبط فإنه سيتزايد بمتواليه هندسية كل ربع قرن (25 سنة)، في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتواليه حسابية خلال نفس الفترة"⁷³.

كما ركز مالتوس على ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحاً اتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه، ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه العلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو. ويندد مالتس بأهمية تقدم القطاعين معاً وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر، ويلخص نموذج مالتوس في الشكل التالي:

ش

كل رقم
(3):
نموذج
طوماس
مالتوس
حول النمو
الاقتصادي



*- يرى مالتوس أن السكان يتزايدون بمتواليه هندسية بينما لا تزيد موارد الثروة بمتواليه عددية، ومنه فإن الفقر والتخلف سيكونان النتيجة الحتمية في حالة ما إذا كان تزايد السكان يفوق الزيادة في موارد الثروة.

⁷³- <http://umc.edu.dz/vf/images/elbahit/n10/04%20tafar>.

تاريخ الزيارة: 2013/06/20 على الساعة 15 و 45 دقيقة.

المصدر: بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 97.
كما يمكن تلخيص نموذج مالتس عبر الدوال التالية:

$$(1) O = f (L , K , Q , T) \dots\dots$$

حيث: O: الإنتاج "Output".

L: قوة العمل "Labor force".

K: المتاح من الأرض (الموارد) "Known Resources".

Q: رأس المال "Capital".

T: التقدم الفني "Technique".

لكن يجب الإشارة إلى أن هذا النموذج أهمل دور عنصر التنظيم لإعتباره عنصر غير ضروري.

$$(2) T = T (I) \dots\dots$$

$$(3) I = dQ = I (R) \dots\dots$$

حيث: I: يقصد به الاستثمار الصافي، وهو يعبر عن الزيادة في الرصيد الرأسمالي.

R: العائد من عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض ورأس المال).

$$(4) R = R (T , L) \dots\dots$$

$$(5) L = L (W) \dots\dots$$

$$(6) W = W (I) \dots\dots$$

علما بأن مجموع الأرباح والأجور تعادل الناتج الكلي، أي: $O = R + W$

أما شرط التوازن في الأجل الطويل فيكون: $W = wL$

حيث: w : معدل الأجر الأدنى.

وبافتراض أن الأرباح هي المحرك الأول للنظام الرأسمالي؛ تكون كتابة النموذج الكلاسيكي للنمو

الاقتصادي على النحو التالي: $dR \Leftrightarrow dI \Leftrightarrow dQ \Leftrightarrow dT \Leftrightarrow dW \Leftrightarrow dL \Leftrightarrow dR$

3- نظرية دافيد ريكاردو (la théorie de David Ricardo):

بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على نظريتين أساسيتين هما: نظرية مالتس للسكان، ونظرية قانون

تناقص الغلة.

وفيما يخص آراءه حول النمو الاقتصادي فإنه يرى أن الزراعة تعتبر من بين أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تعتبر بمثابة الدعامة التي تسهم في توفير الغذاء وموارد العيش للسكان. وقد جعل ريكاردو ورغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملاً محدداً للنمو الاقتصادي، وتتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، وهو ما يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة. وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة وارتفاع أسعار الغذاء.

هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتتخف الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الإستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف، وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو⁷⁴.

ومن خلال تحليل ريكاردو لعملية النمو، قسم المجتمع إلى ثلاث فئات هي: فئة ملاك الأراضي الزراعية، فئة العمال، وفئة الرأسماليين.

3-1- فئة ملاك الأراضي الزراعية: يعتقد ريكاردو أن هذه المجموعة هي التي تحصل على الإيراد الصافي (الفائض الاقتصادي)، وأن حصتها من الناتج الصافي تزداد بزيادة النمو الاقتصادي.

⁷⁴ - فريدريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب على أبو عمشة، (الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة العبيكان، 2002)، ص 21.

2-3- فئة العمال: تعتمد على فئة الرأسماليين في الحصول على مناصب العمل؛ ومن ثم الحصول على الأجر، أما أجرها فيكون عند حد الكفاف.

3-3- فئة الرأسماليين: يقومون بتأجير الأرض، ويوفرون أدوات الإنتاج، فضلا عن تأجير الأيدي العاملة، إذ أنهم يعدون الطبقة الوحيدة التي تدخر وتساهم في عملية التجميع الرأسمالية.

إن فئة الرأسماليين هي بمثابة الفئة المنتجة حيث أنها تعتبر ضرورية لعملية النمو الاقتصادي، لأنها تستهلك جزء قليل من دخلها الذي يأتي من الأرباح والباقي يتحول إلى مدخرات والتي تعتبر أساس التراكم الرأسمالي.

ومن الجدير بالذكر أن ريكاردو أعطى أهمية بالغة لدور واتجاه الإيراد الصافي من حيث تأثيره في عملية النمو الاقتصادي، ويعد تمييزه بين الإيراد القائم والإيراد الصافي من الإشارة الأولية لمفهوم الفائض الاقتصادي ودوره في تحديد طبيعة النمو الاقتصادي، والإيراد القائم حسب وجهة نظره؛ هو عبارة عن القيمة السوقية للسلع النهائية التي تم إنتاجها أثناء مدة زمنية معينة، أما الإيراد الصافي فهو عبارة عن الفرق بين الإيراد القائم وقيمة السلع اللازمة لصيانة القوى العاملة والذي يستعمل لزيادة التجميع الرأسمالي والذي يوزع بين الربح والريع.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي.

شكلت النظرية الكينزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل، والتي استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، ويعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكينزي عكس ما كان عليه التحليل الكلاسيكي الذي كان يقوم على المستوى الجزئي.

أولاً: النظرية الكينزية.

"قدم ج.م كينز في سنة 1936 كتابه المشهور (النظرية العامة في العمالة، الفائدة، والنقود) وأحدث ثورة في مجال النظرية الاقتصادية الكلية، فكسر الاعتقاد السائد عند الكلاسيك، وهو استحالة الوصول إلى توازن اقتصادي في ظل عدم التشغيل الكامل (The Full Employment) على المدى الطويل، حيث أكد أنه يمكن تحقيق هذا التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل"⁷⁵.

ويعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج الوطني والعمالة، حيث يتوزع الناتج الوطني على بنود الإنفاق الكلي، كما هو مبين من خلال المعادلة التالية:

75 - عجمية محمد عبد العزيز الليتي محمد علي، التنمية الاقتصادية مفهومها- نظرياتها - سياساتها، (مصر، الدار الجامعية، 2004)، ص 98.

$$Y = C + I + G + X - M \dots\dots (1)$$

حيث: Y : الدخل الوطني.

C : الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية).

I : الإنفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمار).

G : الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية).

X : قيمة الصادرات.

M : قيمة الواردات.

ولتبسيط هذا النموذج؛ سيقصر التحليل فيه على حالة الاقتصاد المغلق، وعليه تصبح المعادلة رقم

$$Y = C + I + G \dots\dots (2) \text{ على النحو التالي:}$$

وحسب كينز فإن مستوى الدخل يتحدد بالطلب (الإنفاق الكلي) على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي ($C + I + G$)، ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمل (L)، والتكنولوجية السائدة (T)، وحجم معين من رأس المال (K)، كما أن ارتفاع الدخل غالباً ما يصاحبه ارتفاع في مستوى التشغيل بنفس المستوى لجميع العناصر خاصة العمل مع افتراض ثبات التكنولوجيا على ما هو عليه. وأن الدخل هو عبارة على دالة في مستوى التشغيل وبالتالي فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، كما يتوقف حجم التشغيل على الطلب الفعلي؛ والذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي والعرض الكلي، ويتكون الطلب الفعلي من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري.

كما أن الإدخار والإستهلاك لا يتم تحديدهما وفقاً لمعدل الفائدة؛ لأنهم متغيرين تابعين لمستوى الدخل، ولا يتحدد سعر الفائدة بتقاطع منحني الإدخار مع الإستثمار وهو ما أكد عليه الكلاسيك؛ ولكنه يتحدد عن طريق توزيع تلك المدخرات بين حيازة الأرصد النقدية من جهة وحيازة الأرصد القابلة للإقراض من جهة أخرى، أي أن: "سعر الفائدة يتحدد في ظل مستوى معين للعرض النقدي بتفضيل السيولة"⁷⁶.

⁷⁶- أحمد أبو الفتوح علي الناقد، نظرية النقود والأسواق المالية- مدخل حديث، (الطبعة الأولى، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع الفنية، 2001)، ص 360.

وتوصل كينز إلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ الطلب يخلق العرض، وهو ما يعني أن مشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب وليس في جانب العرض.

ثانياً: نموذج هارود – دومار (le model de Harrod – Domar).

لقد حاول كل من روي هارود وإيفيسي دومار البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو

الاقتصادي، حيث تم صياغة أفكارهما في شكل نموذج تم تطويره في أربعينات القرن العشرين، كما توصلنا إلى النتائج نفسها في نمودجيهما على الرغم من انطلاقيهما من نقطتين مختلفتين، لذا درج العديد من الاقتصاديين إلى دمج النمودجين في نمودج واحد⁷⁷.

هارود	دومار
المعادلة الأساسية : $G_c = \beta$	المعادلة الأساسية : $\Delta I \cdot \frac{1}{\alpha} = I \cdot \delta$
وللتذكير أن:	وللتذكير أن:
$G = \frac{\Delta y}{y}, c = \frac{I}{\Delta y}, \beta = \frac{s}{y}$	$\alpha = \frac{\Delta_s}{\Delta y}, \delta = \frac{\Delta y}{I}$
وبالتعويض في المعادلة الأساسية :	وبالتعويض في المعادلة الأساسية :
فإن: $\frac{\Delta y}{y} = \frac{I}{\Delta y} = \frac{s}{y}$	فإن: $\Delta I \cdot \frac{1}{\frac{\Delta_s}{\Delta y}} = I \cdot \frac{\Delta y}{I}$
يستنتج أن :	يستنتج أن :
$\frac{I}{y} = \frac{s}{y}$	$\Delta I \cdot \Delta y = \Delta_s \cdot \Delta y$

وتمت صياغة أفكار هارود - دومار في شكل النمودج التالي: معدل الإدخار = معدل النمو

رأس المال/الناتج

⁷⁷ - محمد زعلاني "التطوير التكنولوجي كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي حالة الجزائر" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011)، ص 73.

يمكن أن يوصف هذا النموذج بالحركية كونه لا يفترض ثبات الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ويبحث في النتائج المترتبة على زيادة احد العوامل الاقتصادية الأساسية وهو عامل الاستثمار، ويهتم هذا النموذج بالاستثمار الصافي؛ حيث يركز على عامل قد يكون أهم عامل في النمو الاقتصادي، وهو عملية تجميع رأس المال ويدل تحليل هذا النموذج على أن النمو الاقتصادي ليس ظاهرة مرغوبة للاقتصاد المتقدم فقط بل هو ضرورة ماسة للاقتصاد إذا ما أراد أن يتفادى حدوث بطالة متزايدة في العمل والموارد الاقتصادية.

المطلب الثالث: النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

لقد حاول الاقتصاديون النيوكلاسيك ملتهم مثل الاقتصاديون الكينزيون تفسير وفهم سير آلية النمو الاقتصادي، فانطلاقا من النتائج التي توصل إليها الكينزيون، طور النيوكلاسيك آليات جديدة للنمو الاقتصادي تنازلت على الجمود والإطار الضيق لأفكار الكلاسيك، حيث أدخلوا بالخصوص العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الانتاجية.

أولاً: نظرية سولو (la théorie de solow).

"يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي سنة 1956 نموذجا حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود-دومار عن طريق إدخال عنصر العمل كعنصر قار وخارجي (GL)، وأن الإدخار يتناسب مع الناتج، وأن الميل إلى الإدخار هي (s)، و (K) هو نصيب الفرد من رأس المال (أو النرعة الرأسمالية) K/L، و أن K هو المشتق مقارنة بالوقت K. ويبين أن الاقتصاد يصل إلى معدل قار تحت الشرط التالي:

$$K = sf(K) - GLK=0 \dots\dots (1)$$

في الحقيقة لكي يكون النمو مستقر، يجب أن يكون نصيب الفرد من رأس المال أيضا مستقر: $K/L = K^*$ وأن يكون معدل نمو نصيب الفرد من رأس المال $Gk = Gk - GI$ معدوم. وأن يكون معدل نمو العمل GI خارجي، لكن:

$$Gk = I/k - GI=0 \dots\dots (2)$$

وهذا لأن الإدخار S يكون مقسم على الناتج وأن يكون الإدخار مستثمر كليا.

$$S=I=Sq$$

وبوضع وظيفة الإنتاج تحت شكل مكثف فإن إنتاجية الفرد سوف يعبر عنها بوظيفة نصيب الفرد من رأس المال، هذه المقاربة تبعد كثيرا على مقاربة هارود حيث أنه ولأن يكون q قار نقترح أن إنتاجية العمل (Q/L) تكون ضمن نصيب الفرد من رأس المال. وسولو بين أن هذه العلاقة يمكن أن تتنوع في حين كانت ثابتة عند هارود.

$$Q=Q/L=F(K)$$

$$\Leftrightarrow sQ/L=sf(K)$$

$$\Leftrightarrow I/L=sf(K)$$

$$\Leftrightarrow I = s Lf(K) \dots\dots (3)$$

وبدمج المعادلة (2) في المعادلة (3) نتحصل على المعادلة التالية:

$$Gk=sf(K)/K-GI=0$$

وبضرب قيمة K في كلا الاتجاهين نتحصل على المعادلة التالية:

$$k=sf(K)/K-GL=0$$

وهي الشرط الأساسي للتوازن في نموذج سولو والذي يحقق عندما تكون $K=K^*$.

ثانيا: نظرية شومبيتر (la théorie de Schumpeters).

"تصنف نظرية شومبيتر ضمن نظريات النمو النيوكلاسيكي، كما أنها تتميز بإهتمامها الخاص بالمنظم والدور الذي يقوم به من خلال عملية التجديد"⁷⁸.

وإهتم شومبيتر سنة 1911 بالدور المهم والحيوي الذي تلعبه الوساطة المالية في تعبئة المدخرات، وتقييم قرار الإستثمار، والتطور التكنولوجي، وبالتالي معدل النمو في الأجل الطويل، وهذا من خلال خفض تكاليف المعاملات والمعلومات والتي قد تعيق توجيه الإدخار إلى مجالات الإستثمار المختلفة بالشكل الذي يرفع كفاءة وإنتاجية الإستثمار، "يفترض شومبيتر وجود فرص جديدة ستظهر

⁷⁸ - عبد الرحمن يسري أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، (الاسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 335.

أمام المنظمين لإدخال تغييرات في طرق وأساليب استعمال عوامل الإنتاج. ومن ميزات وصفات المنظمين⁷⁹:

- ✓ لهم أهداف أكبر من أهداف رجال الأعمال العاديين.
 - ✓ لهم القدرة على العمل في الظروف الغير عادية.
 - ✓ لهم القدرة على الابتكار: كطرح سلع جديدة في السوق، وإستخدام طرق إنتاجية جديدة.
- ويمكن عرض نموذج شومبتيير في النمو الاقتصادي عبر المعادلات التالية:

(1)- دالة الإنتاج:

$$O = f (L , K , Q , T) \dots\dots (1)$$

(2)- المدخرات تتوقف على الأجور والأرباح وسعر الفائدة:

$$S = S (W , R , r) \dots\dots (2)$$

(3)- الإستثمار يتكون من جزئين محفز وتلقائي: (3) $I = I_i + I_a \dots\dots$

حيث: I_i : إستثمار محفز يتم نتيجة زيادة الدخل والإنتاج والأرباح.

I_a : إستثمار تلقائي يحدث نتيجة لإعتبارات طويلة الأجل من أهمها التقدم التكنولوجي.

(4)- الإستثمار المحفز يتوقف على الأرباح وسعر الفائدة والتراكم الرأسمالي:

$$I_i = I_i (R , r , Q) \dots\dots (4)$$

(5)- الإستثمار التلقائي يتوقف على إكتشاف موارد جديدة وتقدم تكنولوجي:

$$I_a = I_a (K , T) \dots\dots (5)$$

(6)- التقدم التكنولوجي ومعدل اكتشاف موارد جديدة يتوقفا على عرض المنظمين:

$$T = T (e) \dots\dots (6)$$

$$K = K (e) \dots\dots (7)$$

⁷⁹- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها - سياساتها، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004)، ص 97.

ولما كان المنظم هو العامل المقرر لمعدل النمو الاقتصادي لدى شومبيتر؛ كان لابد من إفتراض أن (X) ترمز إلى البيئة، وأن التنظيم يعتمد على معدل الأرباح والبيئة الاجتماعية، حيث أن البيئة الاجتماعية: (8) $E = E (R , X)$

(7)- الناتج المحلي الإجمالي يتوقف على العلاقة بين الإدخار والإستثمار والمضاعف:

$$O = M (I - S) \dots\dots (9)$$

حيث ترمز M إلى المضاعف، (I - S) تعبر على الفجوة بين الإستثمار والإدخار.

$$(8)- الأجر تتوقف على مستوى الإستثمار: (10) $W = W (I)$$$

(9)- توزيع الدخل يعكس البيئة الاجتماعية للمنظمين:

$$X = X (R / W) \dots\dots (11)$$

كما أن شومبيتر يفترض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائماً دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة فتتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والإبتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة وطرح سلع جديدة في الأسواق، وتبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي.

المطلب الرابع: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.

ركزت هذه النظريات على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، من بين هذه النظريات: نظرية رومر سنة 1986، ثم نظرية بارو سنة 1990.

أولاً: نظرية رومر (La théorie de Romer).

قدم رومر سنة 1986 نظريته في النمو الاقتصادي والتي تقوم على فرضيتين أساسيتين: الفرضية الأولى تتمثل في إدخال عنصر التعلم عن طريق التمرن؛ فالمؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم وفي نفس الوقت ترفع من إنتاجيتها، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف

بالتمرن عن طريق الاستثمار، أما الفرضية الثانية فتتمثل في كون المعرفة المكتشفة تنتشر أنيا في كل الاقتصاد، وباعتبار أن المعرفة المتوفرة في المؤسسة (i) يمكن تمثيلها بالمؤشر (Ai)؛ هذا يعني أن التغير (dAi/dt) يمثل التعلم الكلي في الاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في (Ki) مخزون رأس المال، ويمكن كتابة دالة الإنتاج على الشكل التالي⁸⁰:

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-\alpha} (A_t L_{it})^\alpha \dots \dots \dots (1)$$

$$Y_i = F(k_i, KLi) \dots \dots (1)$$

حيث أن:

F: تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص و وفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية؛ عندما يؤول كل من رأس المال والعمل إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر عندما يؤولا إلى ما لا نهاية.

إذا كانت كل من (Ki) و (Li) ثابتة، فإن كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة ل (Ki) كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة ل (Li)، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في (K) و (Ki) وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دو غلاس⁸¹:

$$Y_i = A \cdot (K_i)^\alpha \cdot (KL_i)^{1-\alpha} \dots \dots (2)$$

حيث أن:

0 < α < 1، وبوضع yi = Yi/Li، k = K/L، ki = Ki/Li، ثم yi = y و ki/k يمكن حساب الناتج

المتوسط بواسطة الشكل التالي:

$$y/k = f(L) = A \cdot L^{1-\alpha} \dots \dots (3)$$

كما أن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع (L)، وهو غير مرتبط ب (k)، وعليه فإن:

⁸⁰ الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، العلوم في ماجستير (مذكرة في الجزائر "الاقتصادي والنمو المباشر الأجنبي" الاستثمار - كريمة قويدري⁸⁰ 47.تلمسان، 2010-2011)، ص

⁸¹ - كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 48.

$$\partial Y_i / \partial K_i = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha} \dots (4)$$

التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميل نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0 < \alpha < 1$.

كما أن قيد الميزانية للعائلة تأخذ الشكل:

$$da/dt = w + ra - c - na \dots (5)$$

حيث أن:

W: الأجر.

a: الأصول للفرد.

r: مردودية الأصل.

وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطى بالشكل:

$$r = p - \frac{u''(c) \cdot c}{u'(c)} (\dot{c}/c) \dots (6)$$

وباستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال الغير زمنية، يمكن كتابة المعادلة التالية:

$$u(c) = \frac{c(1-\theta)}{(1-\theta)} \dots (7)$$

حيث أنه عندما ترتفع (θ) فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، ومرونة

الإحلال لدالة المنفعة معطاة ب $(1/\theta)$ ، وبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب من الشكل⁸²:

$$(\dot{c}/c) = (1/\theta)(r - p) \dots (8)$$

وبتعويض قيمة r المتمثلة في $\delta - A\alpha L^{1-\alpha}$ ، يمكن الحصول على معدل النمو للاقتصاد غير

مركز من الشكل:

$$g_c = (1/\theta)(A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho) \dots (9)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط، يتم الحصول على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي) وفق الشكل:

$$g_{cp} = (1/\theta)(AL^{1-\alpha} - \delta - \rho) \dots (10)$$

ومع العلم أن $\alpha < 1$ فهذا يعني أن: $g_c < g_{cp}$

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية عند القيام بتدعيم الاستثمار بمعدل $1-\alpha$ عن طريق ضريبة جزافية "forfaitaire"، إذا دفع المتحصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، وكانت المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

ثانيا - نظرية بارو (La théorie de Barrow):

ظهرت نظرية بارو والتي تعرف بنظرية دور الدولة في النمو الاقتصادي سنة 1990، وأساسها أن البنى القاعدية تسمح بزيادة الإنتاجية الحديدية لرأس المال الخاص، فالتكاليف الموجهة لإنشاء البنى التحتية كالطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية وشبكات الاتصال تجعل المؤسسات الإنتاجية الخاصة أكثر فعالية.

ويرتكز نموذج بارو بصفة عامة على دالة كوب دوغلاس، حيث أن عوائد حجم هذه الدالة هي ثابتة، فبالنسبة للمؤسسة يمكن كتابة دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y = AK_t^\beta L_t^{1-\beta} G_t^\delta$$

كما أن التكاليف العمومية (G) للبنى التحتية تترجم على أنها عامل إنتاجي خارجي معطى وبدون تكلفة أي غير مكلف، ويفترض بارو أن التكاليف العمومية تمول عن طريق نسبة معينة (t) من الضرائب المفروضة على جميع المداخل أي:

$$T = ty$$

ومنه فإن دالة الإنتاج محددة عن طريق كل من: معدل الضريبة (t) ومقدار رأس المال الخاص (K) على إعتبار أن مستوى (A) ومقدار (L) ثابتين تبعا لحالة الاقتصاديات المتطورة، وتكتب على الشكل التالي:

$$Y = A^{1/\alpha} K L^{(1-\alpha)/\alpha} t^{(1-\alpha)/\alpha}$$

ويرى بارو أن البنى القاعدية هي ملكية عمومية، وهو ما يسبب مشكلة في تمويل رأس المال العام (السلعة العمومية)، فكلما ساهمت المؤسسات الخاصة في هذه العملية كلما إستفادت أكثر من السلعة العمومية، بإعتبارها عامل إنتاجي مهم لها، وبتفاهم حدة مشكلة التمويل لرأس المال العام، فإن ذلك قد يؤدي إلى عدم وجود سوق للسلع العمومية، كما أن إنتاجية السوق ستكون غير كافية في ظل عدم وجود سوق لهذه السلع أو لصغره، فالقطاع الخاص غير قادر على مساعدة الدولة على تمويل هذه المنشآت القاعدية.

المبحث الثالث: محددات النمو وطرق قياسه.

يعكس النمو الاقتصادي مستوى التقدم والرفاه الاقتصاديين، وفي إطار هذه العناصر ولإيجاد تصور للنمو؛ "يمكن التمييز بين المفاهيم الكلية والتي ترتبط بالحسابات الوطنية والنمو الاقتصادي"⁸³.

المطلب الأول: أساسيات النمو الاقتصادي.

للنمو الاقتصادي مميزات وعناصر وأهمية في التحليل هي:

أولا: مميزات النمو الاقتصادي.

يحدث النمو الاقتصادي عند توفر العوامل التالية:

1- زيادة حجم الإنتاج.

⁸³ - حسام داوود واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، (الطبعة الثالثة، عمان، دار المسيرة، 2005)، ص 26.

يقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الاقتصادي، مع الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج، وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.

2- حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم.

بما أن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح للمستثمرين فإنه مع مرور الوقت يسعون إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل، وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي بهم إلى استخدام طرق تنظيم جديدة أنجع من تلك التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر، والاستمرار في عملية النمو الاقتصادي.

3- التقدم الاقتصادي.

يقصد بالتقدم الاقتصادي مجموعة التحسينات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن التقدم الاقتصادي سمة من سمات النمو وإستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لكل أفراد المجتمع.

ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي.

يمكن إعتبار الناتج المحلي الإجمالي بأنه تفاعل مجموعة من العناصر؛ تتمثل في: رأس المال، العمل، الأرض، المواد الأولية، التقدم التقني، كما يمكن كتابة معادلة الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

$$PIB=F(K,L,M,C) \dots\dots (1)$$

حيث أن:

K : تمثل عنصر رأس المال.

L : تمثل عنصر العمل.

M : تمثل المواد الأولية

C : تمثل التقدم التقني، وهذا بإعتبار عامل الأرض والمواد الأولية مهملًا.

1- عنصر العمل (le Travail):

إن معنى العمل هو: "ما يقوم به الشخص من مجهود إرادي واعي يستهدف منه السلع والخدمات لإشباع الحاجات التي تخصه، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة، وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر، والتعليم، والتدريب، والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية"⁸⁴.

كما أن حجم العمل مرتبط بعدد السكان الناشطين في البلد، وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل هذا من جهة، ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل؛ بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها. أما إنتاجية العمل فهي حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

2- عنصر رأس المال (le Capital):

يعرّف رأس المال بأنه: "مجموع السلع التي توجد في وقت معين، في اقتصاد معين، بالإضافة إلى عنصر العمل يعتبر رأس المال عنصراً من عناصر النمو؛ فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، ومن جهة أخرى على توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة"⁸⁵.

كما يعتبر عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي، ويتكون من الآلات وتجهيزات ومباني وأراضي وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج، لذا يجب على المجتمع: "التضحية بجزء من إنفاقه لإحداث التكوين والتراكم الرأسمالي المطلوب، وهذا الأمر يتطلب سياسات حكومية كفؤة إتجاه الإستثمار وتشجيعه"⁸⁶.

3- عنصر التقدم التقني (le Progrès Technique):

التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج، ويساعد على القيام بالوظائف التالية:

- إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج.
- أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من عوامل الإنتاج، أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

84- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، (القاهرة، دار القاهرة، 2001)، ص 34.

85- سولو روبرت، نظرية النمو، ترجمة ليلي عيود، (الطبعة الأولى، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2003)، ص 306.

86- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع العوائق سبل النهوض، (عمان، دار جليس للنشر والتوزيع، 2010)، ص 44.

"رغم أهمية رأس المال البشري فإنه ليس العامل الوحيد الذي يحكم التحصيل العلمي؛ إذ يتطلب الأمر نظاماً متطوراً لحقوق الملكية، والقيود الحكومية المفروضة على سوق العمل"⁸⁷.

ثالثاً: أهمية تحليل النمو الاقتصادي.

يهتم تحليل النمو الاقتصادي بما يحققه من مزايا ومحاسن لكل من الأفراد والدولة.

1- بالنسبة للأفراد:

النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخولهم الحقيقية وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية حاجاتهم الإنسانية المختلفة، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد، ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس، كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

2- بالنسبة للدولة:

إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد والساخرة على أمنهم؛ وذلك من خلال أداء مختلف هيئاتها وهياكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات ومداخيل الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي.

أدى إخفاق النظريات الاقتصادية في تفسير النمو الاقتصادي بشكل دقيق إلى ظهور عدة مقاربات حاولت البحث عن محددات النمو الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية التي حدثت في الاقتصاد العالمي في العقدين الأخيرين.

أولاً: تكاليف النمو الاقتصادي.

إن النمو الاقتصادي يقتضي الاستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج والموارد الطبيعية، وينتج عن ذلك بعض الأضرار المرتبطة بهذه الموارد الطبيعية والبيئة، وكذا أضرار تمس ببعض الطبقات الاجتماعية.

1- الأضرار المرتبطة بالموارد الطبيعية والبيئة:

⁸⁷ - اريث. أ. هانوشيك، ما سبب أهمية النوعية بالنسبة للتعليم في التمويل والتنمية، (المجلد 42، العدد 2، جوان، 2005)، ص 16.

تتمثل أساسًا في الإزدحام والتلوث وتشويه المناظر الطبيعية، وكذلك استنزاف الثروات الباطنية كالنفط، والغاز، والغابات، وهو ما يؤثر على البيئة.

2- التكاليف الإنسانية:

إن حدوث النمو الاقتصادي وتوسع النشاط الاقتصادي يؤديان ببعض الطبقات الاجتماعية إلى عدم القدرة على الصمود في وجه المنافسة مثل: التجار الصغار، والحرفيون، والمزارعون الذين يعانون من الفقر نتيجة تهميشهم من جهة، ومن جهة أخرى فإن ربحية مشاريعهم سوف تنقص نتيجة الاعتماد على طريقة الإنتاج الموسع.

ثانياً: خصائص النمو الاقتصادي.

إن للنمو الاقتصادي خصائص عديدة، تتمثل في:

- لا يهتم بتوزيع العوائد (لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو).
- يحدث تلقائياً؛ ولذلك لا يحتاج إلى أي تدخل من طرف الدولة.
- ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من دولة لأخرى؛ فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع بصفة طردية.
- يؤدي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسراً وسهولة.
- يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الإستثمار.

المطلب الثالث: دراسة وقياس النمو الاقتصادي.

أحد الأسئلة الأكثر أهمية في علم الاقتصاد هو: ما الذي يسبب النمو الاقتصادي وبالتالي الرخاء أو الازدهار للناس في العالم؟، لكن الأهم من هذا كيف يمكن قياس هذا النمو ودراسته؟.

ولقد انتقلت مؤشرات قياس النمو الاقتصادي من مؤشرات تقليدية تهتم بالجانب المادي فقط إلى مؤشرات أكثر انفتاحاً رغم أنها ظلت منطوية تحت غطاء النظرية المادية لمفهوم النمو، إلا أنها حاولت التكيف مع جملة من العوامل والمعوقات سوف نتطرق إليها.

أولاً: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

توجد عدة عوامل تؤثر في النمو الاقتصادي، أهمها:

1- كمية رأس المال المادي (La quantité du capital physique):

"إن المزيد من الوسائل المساعدة في عمليات الإنتاج سوف يؤدي إلى المزيد من الناتج من السلع والخدمات، حيث يصبح ناتج الفرد من تراكم رأسمال ملحوظا، كما أن رأس المال المادي هو المصدر الوحيد للنمو، وينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كإدخار لكي يتم إستثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي"⁸⁸.

كما أن أي مجتمع تتوافر له فرص إستثمارية لم تكن موجودة من قبل، يمكن له أن يحقق زيادة في طاقته الإنتاجية بزيادة رصيده من رأس المال الحقيقي.

وبأخذ نظرية الإنتاجية الحدية بعين الإعتبار، فإن التراكم الرأسمالي إذا أمكن له أن يصبح المصدر الوحيد للنمو فلا بد أن يكشف مع مرور الوقت عن تناقص العائد من رأس المال تبعا لتناقص الإنتاجية الحدية مع كل زيادة في الكمية المستخدمة منه في عملية الإنتاج، وهذا يدعو بدوره إلى التنبؤ بالنقصان في جدول الإنتاجية الحدية، ومع ذلك فالدلالة العملية لا تؤكد هذا التنبؤ دائما، ومن أبرز الأمثلة على ذلك: أثر رأس المال المادي على نمو اقتصاد الولايات المتحدة في غضون القرن الحالي، ذلك أنه بالرغم من الكميات الضخمة من رأس المال الجدي المستخدم في تلك المرحلة، فإن نسبة الناتج لرأس المال قد ظلت ثابتة ولم تتدهور، وبالمثل فلم يكن ثمة اتجاه تنازلي في معدل العائد رأس المال، مما يوحي بحقيقة بالغة الأهمية؛ وهي أن فرص الإستثمار قد توسعت بنفس نسبة توسع الإستثمار في السلع الرأسمالية.

2- الابتكار (l'innovation):

"هو قدرة الشركة على التوصل إلى ما هو جديد يضيف قيمة أكبر وأسرع من المنافسين في السوق أي أن تكون الشركة الابتكارية هي الأولى بالمقارنة مع المنافسين في التوصل إلى الفكرة الجديدة أو المفهوم الجديد وإلى التوصل إلى المنتج أو الأولى في الوصول إلى السوق"⁸⁹.

إن الابتكار تعددت واختلفت حول معناه كثير من الرؤى، فالبعض ينظر إليه على أنه: "ليس فرصة فنية (تكنولوجيا أو منتج جديد) يتم التوصل إليها في مخابر البحث والتطوير، لكن في الأصل؛ هذه الفرصة هي فرصة سوقية"⁹⁰.

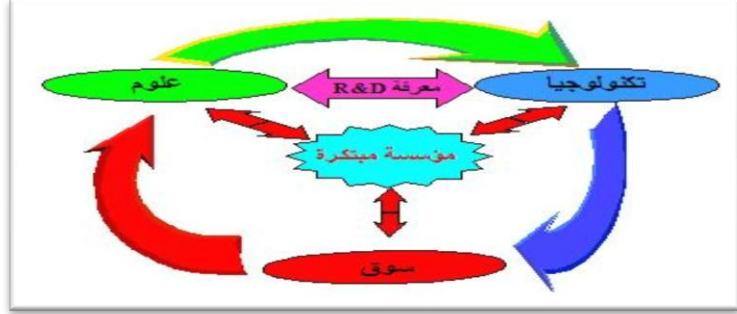
⁸⁸ - ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، (الرياض، دار المريخ للنشر، 2006)، ص 168.

⁸⁹ - نجم عبود نجم، إدارة الابتكار، (الأردن، دار وائل، 2003)، ص 22.

⁹⁰ - محمد زعلاني مرجع سابق، ص 17.

من خلال التعريفين السابقين، يمكن تفسير الابتكار بأنه حالة إبداعية تحدث في ذهن المبتكر، تربط بين العلم، والإتقان، والسوق، أو خدمة جديدة، وتقود إلى خلق قيمة مع الزمن ينتج عن هذه الحالة الإبداعية تطوير أو تحسين أو اعتماد منتج جديد، أو طرق تنظيمية جديدة، أو حتى تطوير أساليب تسويق مبتكرة لمنتجات موجودة. ويمكن توضيح ماجاء في تعريف الابتكار من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4): العملية الابتكارية.



المصدر: محمد نجيب عبد الواحد، "التجديد والابتكار التقني بين المعلوماتية والجامعات"، مجلة المعلوماتية (مجلة الكترونية)، (مجتمع المعرفة - العدد (9) - شهر تشرين الثاني 2006).

3- نوعية رأس المال البشري (la Qualité du capital humain):

عنصر العمل يعتبر كأحد أهم عناصر أو مدخلات العملية الإنتاجية، ونوعية وطبيعة العمل تختلف من شخص إلى آخر من العامل البسيط إلى العامل المؤهل، وذلك نظرا لأن ما ينتجه أي منهم في وحدة زمن (ساعة مثلا) يضيف على المجتمع قيمة تختلف عن قيم ما ينتجه الآخرون.

كما أن نوعية العمل ترتبط إيجابيا ببعض الأمور الهامة مثل: التحسن في مستوى صحة السكان وطول أعمارهم، وهذه الأمور بطبيعة الحال مرغوبة كأهداف في حد ذاتها، ولكن لها نتائج تنعكس على مستوى الإنتاج والإنتاجية، ومما لا شك فيه أن التعليم والتدريب أمران ضروريان لتحسين نوعية العمل، وذلك من أجل الابتكار والتحكم في الآلات الضخمة المعقدة التركيب في ظل التطور التكنولوجي الكبير الذي عرفته المائة سنة الأخيرة، كما أن كل الدراسات تشير إلى أن التعليم المتقدم والتدريب الفني يعملان على زيادة الناتج الكلي بنفس القدر من الموارد المتاحة، وزيادة متوسط ناتج (دخل) الفرد تبعا لذلك.

ثانيا: معوقات النمو الاقتصادي.

للمنو الاقتصادي عدة معوقات، أهمها:

1- التعليم (l'éducation):

تسارع النمو خلال القرن العشرين يوضح الدور الكبير للعلم، حيث أن: "النمو الاقتصادي الحديث يبني دوماً بالإعتماد على العلم"⁹¹.

لا شك في أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير، وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج؛ أصبح من الضروري الرفع من المستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل، حيث أن الشخص الذي يستطيع القراءة والكتابة والحساب لا بد أن يكون أكثر كفاءة بكثير في أعمال عديدة من شخص لا يقرأ ولا يكتب ولا يحسب، كما أن المدير الذي يتحكم في الطرق الحديثة في إمساك الحسابات وإدارة الأفراد والرقابة على موجودات منشأته وسير العمل فيها، هو أكثر فاعلية بكثير في صدد الحصول على أكبر قدر من المخرجات السلعية من مدخلات معينة من مدير يجهل هذه الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال.

2- الصحة (la santé):

إن تحسن وارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة يساهم في تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاجية، كما أن الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين هو ذو فاعلية، لكن ليس بالضرورة ارتباط النمو الاقتصادي بتحسن مستويات صحة الأفراد بل على العكس فقد يحقق النمو الاقتصادي الصاعد نتائج عكسية.

كما أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة لها علاقة مباشرة بالرعاية الصحية المقدمة للأفراد، لذا على الحكومات التركيز على خفض مستويات الفقر وليس التركيز على النمو كي يحدث تغييراً حقيقياً في صحة الأفراد ومستوياتهم المعيشية.

3- الموارد الطبيعية (les ressources naturelles):

تعتبر الموارد الطبيعية ذات أهمية في عملية النمو الاقتصادي، حيث أن الدولة التي تمتلك إمكانيات كبيرة من الموارد الطبيعية، سوف يكون النمو فيها أسهل من دولة أخرى لا تمتلك إلا موارد قليلة، كما أن تنمية ما هو متاح من الموارد الطبيعية هي وسيلة هامة لدعم النمو، حيث أن إمدادات أي بلد من الأرض والموارد الطبيعية غالباً ما تكون قابلة للتوسع بسهولة في استخدامها الفعال.

⁹¹-Marc Nouschi et Régis Bénichi, La croissance aux XIXème et XXème siècle histoire économique contemporaine, (Paris, édition marketing, 1990), p 44.

4- التقدم التكنولوجي (Le progrès technologique):

"إن التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة اكتشاف أفكار جديدة هو الطريقة الوحيدة لتفادي العوائد المتناقصة في الأمد الطويل"⁹².

وبالأخذ بعين الاعتبار التقدم التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل، فلا بد أن النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة متخلفة وفقيرة منه بالنسبة لدولة متقدمة غنية، لأنه بالإمكان إدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج والتوزيع في الدول المتخلفة لتسهم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا.

ثالثا: قياس النمو الاقتصادي.

إن النمو الاقتصادي هو عبارة على الزيادة في الناتج الحقيقي أو في متوسط دخل الفرد، وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي، كما يمكن أيضا قياسه بواسطة معدلات نقدية عينية ومقارنة القوة الشرائية.

1- الناتج المحلي الإجمالي (PIB):

الناتج الوطني الإجمالي هو قيمة كل ما ينتج من سلع وخدمات في سنة معينة، ويُقاس معدل نمو الاقتصاد بالتغير في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة بعد سنة، وبعد إجراء التصحيحات اللازمة لاستبعاد أثر التضخم.

وخلال الفترة (1970-1988) تطور الناتج المحلي الإجمالي لعدة بلدان مختلفة بمعدلات متوسطة يختلف بعضها عن بعض كثيرا، وذلك بعد إجراء التصحيحات اللازمة لاستبعاد أثر التضخم.

كما يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي، أو معدل نمو أي متغير، بواسطة المعادلة التالية: P_t

$$= P_0 (1 + r)^t \dots (1)$$

حيث أن:

P_t : الظاهرة في سنة الهدف.

P_0 : الظاهرة في سنة الأساس.

⁹²- روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة نادر ادريس التل، (الطبعة الأولى، عمان، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2009)، ص 3.

r : معدل النمو السنوي.

t : المدة الزمنية بين سنة الهدف وسنة الأساس.

لكن في حالة ما كان معدل النمو (r) مجهولاً؛ فإنه يمكن إعادة صياغة المعادلة (1)

$$r = (Pt / Po)^{1/ t} - 1.100 \dots (2) \text{ كالتالي:}$$

"يهتم الاقتصاديين بدراسة بنقاط ضعف الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، والذي يجب دائماً أن ينظر إليه فقط بوصفه مؤشراً وليس مقياساً مطلقاً"⁹³.

"ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن هذه النسبة في سنة معينة بسابقتها، وجرت العادة على أن يعبر عن هذه الزيادة بنسب مئوية، بحيث يتم الحصول رياضياً على معدل نمو"⁹⁴.

2- الدخل الفردي (Le revenu par habitant):

إن أهمية قياس نمو الدخل الفردي تتمثل في معرفة مدى العلاقة بين نمو الناتج وتطور السكان، هذا المقياس يعتبر كمقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

ويمكن قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في دولة مثلاً ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المقدار (دولار واحد) ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً وفق أكبر قدرة شرائية، كما يمكن أيضاً قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي من خلال المعدلات التالية:

3- المعدلات النقدية للنمو (Les taux monétaires de la croissance):

"يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمات إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، وهي تعتبر من بين أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل بين مختلف العملات، حيث تحاول الدول الإتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل عليها التعامل مع البيانات الاقتصادية، إلا أنه لا يزال أفضل

⁹³ - محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، (الطبعة الأولى، عمان، دار اثراء للنشر والتوزيع، 2010)، ص 74.

⁹⁴ - هاني صالح، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، (الرياض، العبيكان للنشر، 2008)، ص 207.

وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات تبعاً لتجنب الملاحظات السابقة⁹⁵، ويتم قياس المعدلات النقدية للنمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي:

1-3- احتساب معدلات النمو بالأسعار الجارية.

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنوياً باستخدام العملة المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، إلا أنه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

2-3- احتساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

تحسباً لأثر التضخم يصبح من الضروري تعديل البيانات إستناداً إلى الأرقام القياسية للأسعار؛ باعتبار أن الأسعار الجارية لا تعبر تعبيراً صحيحاً عن الزيادة في الإنتاج أو في الدخل، وبالتالي يتم اللجوء إلى تقديرها بالأسعار الثابتة بعد قسمتها على الرقم القياسي للأسعار، ويستعمل هذا الأسلوب عند احتساب معدلات النمو لفترات زمنية طويلة.

3-3- احتساب معدلات النمو بالأسعار الدولية.

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة موحدة دولياً (الدولار الأمريكي) لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تحول تلك العملات المحلية إلى ما يعادلها من عملة موحدة دولياً بعد إزالة أثر التضخم.

4- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي.

يعتبر مقياس معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من بين أهم مقاييس معدلات النمو الاقتصادي ذات العلاقة بالنمو السكاني، كما أنه ونتيجة لإرتفاع معدلات إزدياد السكان في الدول النامية بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج؛ أصبح من الضروري استخدام معدل نمو متوسط نصيب الفرد، حيث يقيس هذه المعدل النمو الاقتصادي في علاقته بمعدل النمو السكاني، أما في مجال الخدمات ونظراً لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية؛ كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية الأخرى التي تعبر عن النمو الاقتصادي، مثل: نصيب الفرد من التعليم، والصحة، والتغذية،... إلخ.

⁹⁵ - خالد واصف الروقي وأحمد تحسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، (الطبعة الخامسة، عمان، دار وائل للنشر، 2002)، ص 107.

5- مقارنة القوة الشرائية (la comparaison de pouvoir d'achat):

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف إستنادا لهذا المقياس. ومن نقائص هذا المقياس أنه يربط مباشرة بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية.

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى قضية النمو الاقتصادي وطرق قياسه، بتوضيح ماهية النمو الاقتصادي الذي يتمثل في الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي، كما تم أيضا إيضاح الأسس النظرية الخاصة بهذا النمو، حيث يلاحظ أن هذا الموضوع تناولته مدارس عديدة وكل مدرسة لها وجهة نظرها الخاصة بها والمختلفة عن الأخرى.

لقد كان النمو الاقتصادي ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها كل الدول، نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخل الحقيقية ومستويات المعيشة، والتخفيف من الفقر والبطالة، وهناك عدة محددات يتحدد على أساسها النمو الاقتصادي، أهمها: كمية ونوعية الموارد البشرية والطبيعية، تراكم رأس المال، معدل التقدم التقني، التخصص وغيرها.

تمهيد الفصل:

تطور نشاط التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة في كل دول العالم بشكل كبير حتى أصبح من بين الأنشطة الأكثر قوة، ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين الوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر وضمان استمرار نشاطها.

وفي الجزائر بدأ التركيز على تطوير سوق التأمينات وتنشيطها بواسطة العديد من الإجراءات والقوانين التي كان أهمها صدور القانون رقم 07-95 لسنة 1995، وأيضاً القانون رقم 04-06 لسنة 2006، وما تبع ذلك من إجراءات وقواعد منظمة للعمل داخل سوق التأمينات بغرض الحصول على سوق نشطة وفعالة تساهم في النمو الاقتصادي، وهذا ما سوف نعالجه من خلال هذا الفصل عبر البحث في نشأة سوق التأمينات في الجزائر وتطوره تاريخياً مروراً بتنظيمه قبل صدور القانون 07-95 وبعد صدوره، بالإضافة إلى تحديد منتجات سوق التأمينات في الجزائر عبر إجراء دراسة تحليلية لنشاط شركات التأمين للتعرف على أوجه القصور أو العوامل المؤدية إلى ضعف نشاطها، وإيجاد صيغة علمية تساهم في تحسين وضعها والرفع من نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مع تحليل فعالية السياسات الاقتصادية الموجهة لرفع كثافة التأمين خصوصاً مع ارتفاع نسب نصيب الفرد من الدخل الوطني.

المبحث الأول: نشأة سوق التأمينات في الجزائر.

مر سوق التأمينات في الجزائر بمرحلتين تاريخيتين هما: المرحلة الأولى وهي مرحلة ما قبل الاستقلال؛ وفي هذه المرحلة كانت التشريعات والقوانين الفرنسية هي التي تطبق خاصة قانون 13 جويلية 1930 والذي تم العمل إلى غاية سنة 1947 (سنة ظهور قانون يسمح للجزائريين بالحق في الاكتتاب في مختلف عمليات التأمين)، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة ما بعد الاستقلال (1962)؛ وخلال هذه المرحلة كان سوق التأمينات يتكون من شركات تأمين أجنبية فقط، ولهذا السبب لم يحدث أي تغيير في القوانين والنصوص إلا في سنة 1963، وهو ما أضفى عليها صفة العمل بأساليب مغايرة لما هو معمول به في سوق التأمينات الفرنسي.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن سوق التأمينات في الجزائر.

كان سوق التأمينات في الجزائر يخضع للقوانين الفرنسية التي كانت تسيره خلال الفترة الاستعمارية، وبعد الاستقلال تم تشريع قوانين ونصوص جديدة لتأطير هذا السوق، وكان أول قانون صدر هو القانون رقم 63-167، هذا القانون منح للجزائر سلطة تسيير سوق التأمينات، ويمكن عرض أهم الإصلاحات التي عرفها سوق التأمينات في الجزائر بعد الاستقلال من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى - مرحلة الاحتكار 1962-1994 (L'étape de monopole):

في هذه المرحلة ومن خلال المنظور التشريعي يمكن التمييز بين أربعة فترات أساسية لأن كل فترة لها نصوصها ومميزاتها السياسية والاقتصادية وهو ما سيتم تبيانها من خلال الفترات التالية:

فترة (1962-1966):

هي فترة العمل بقوانين التأمينات الفرنسية، ثم وضع المشرع الجزائري أول قانون تأمينات جزائري وهو القانون رقم 63-167 المؤرخ في 08 جوان 1963 لتنظيم سوق التأمينات عبر فرض التزامات و ضمانات على الشركات الأجنبية في مجال التأمين في الجزائر، كما تم خلال هذه الفترة اعتماد 17 شركة تأمين⁹⁶.

⁹⁶- www.insurabia.org/webForms/InsuranceHistory.aspx?country=DZ

كما تميزت هذه الفترة بكونها فترة احتكار كل العمليات التأمينية وتأمين الشركات الأجنبية ومزاولة كل أنشطة التأمين بواسطة الشركات الوطنية، وهو ما تمثل في صدور القانون رقم 66-127 المؤرخ في 27 ماي 1966 المتعلق باحتكار الدولة الجزائرية لجميع أنشطة التأمين⁹⁷.

فترة (1967-1975):

تميزت هذه الفترة بصدور القانون رقم 15-74 لسنة 1974؛ والذي جعل من التأمين على السيارات تأمينات إجباريا كما نظم التعويض عن الأضرار الجسمانية الناجمة عن حوادث المرور.

فترة (1976-1980):

في سنة 1976 تمت إعادة هيكلة سوق التأمينات الجزائري عبر تطبيق مبدأ التخصص على شركات التأمين حيث أن كل شركة تتخصص في فرع ما من فروع الأخطار (الأخطار البسيطة، أخطار النقل... الخ)، كما أن هذه المرحلة هي مرحلة تطوير وتحديث النصوص والقوانين الفرنسية؛ من خلال إصدار القانون رقم 80-70 المؤرخ في 09 أوت 1980، وكان يهدف لتطور نشاط التأمين وأن يكون التأمين وسيلة تسمح للدولة بإدارة ومراقبة الاقتصاد⁹⁸.

فترة (1981-1994):

خلال هذه الفترة كان سوق التأمينات محتكر من طرف الدولة باعتباره سوق حساس، حيث أن كل الشركات التي كانت تمارس نشاط التأمينات هي شركات عمومية، ولم يكن عددها بعد الاستقلال يتجاوز شركتان (02) هي: SAA و CAAR وتعاضديتان هي: CNMA و MAATEC

وفي سنة 1984 تم تأسيس شركة وطنية جديدة هي CAAT، كما تميزت هذه المرحلة بوجود شركات تأمين مختصة (كل شركة كانت مكلفة بتغطية نوع معين من الأخطار مع غياب شبه كلي للمنافسة)، وهذا إلى غاية سنة 1989 أين تم استحداث سلسلة من الإصلاحات، وفي سنة 1990 تم إلغاء التخصص بالنسبة لشركات التأمين.

المرحلة الثانية - مرحلة الانفتاح 1995-2010 (L'étape de libéralisation du secteur):

بعد استحداث المجلس الوطني للتأمينات و صدور القانون رقم 07-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات العامة⁹⁹، والقانون رقم 06-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بتأمينات

⁹⁷- www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/KPMG%20GUIDE%20ASSURANCES.pdf

تاريخ الزيارة: 2013/07/30 على الساعة 22 و 30 دقيقة.

⁹⁸ - <http://cubouira.3oloum.org/t1747-topic>

تاريخ الزيارة: 2013/07/30 على الساعة 22 و 35 دقيقة.

⁹⁹- www.cna.dz/Documentation/Reglementation#

تاريخ الزيارة: 2013/07/30 على الساعة 22 و 55 دقيقة.

القروض، عرف سوق التأمينات في الجزائر العديد من التغيرات تمثلت في انتقال الشركات التأمينية الناشطة في السوق إلى مرحلة الاستقلالية (إلغاء الاحتكار والهيمنة الحكومية على عمليات التأمين وحرية ممارسة النشاط) والسماح لها بضمان كل الأخطار، وظهور شركات تأمين خاصة، واستحداث عمليات الوساطة (Intermediation) عبر الأعران العاميين والسماسة (خواص محليين وأجانب)، كما تحدد هذه القوانين عملية المراقبة على سوق التأمينات وعقود التأمين¹⁰⁰.

وبتاريخ 20 فيفري 2006 صدر القانون رقم 04-06، والهدف منه هو تكملة القانون رقم 07-95 لأجل تدعيم وتطوير سوق التأمينات في الجزائر وفتحها على المنافسة الخارجية، كما أن هذا القانون يسمح بإجراء معاملات بنكية خاصة بنشاط التأمينات عبر السماح للبنوك بتسويق منتجات تأمينية معينة إلى الخواص لحساب شركات تأمين معينة¹⁰¹.

المطلب الثاني: المؤسسات الناشطة في سوق التأمينات الجزائري.

يتكون سوق التأمينات الجزائري في الوقت الحالي (إلى غاية نهاية سنة 2010) من ستة عشر (16) شركة تأمين وإعادة تأمين¹⁰²، وما يميز هذه الشركات أنها تتكون من خمسة مجموعات هي: أربعة (04) شركات تأمين عمومية (تقليدية) والتي تشكل نسبة كبيرة من السوق وتعاضديتان (02)، وشركتان عموميتان (02) تمارس عمليات التأمين المتخصصة على القروض، وسبع (07) شركات خاصة جزائرية أو ذات رأسمال مشترك، وشركة عمومية واحدة (01) لإعادة التأمين، كما أن هذه الشركات يؤطرها الاتحاد الوطني لشركات التأمين¹⁰³. ولقد مر سوق التأمينات في الجزائر بمرحلتين اقتصاديتين أساسيتين هما: مرحلة الانغلاق (ما قبل صدور القانون رقم 07-95) ومرحلة فتح السوق (مرحلة ما بعد القانون رقم 07-95)، لأن لكل مرحلة خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أولا- شركات التأمين التقليدية الموجودة في سوق التأمينات في الجزائر قبل صدور القانون رقم-95

:07

أ- الشركات العمومية: يحتوي سوق التأمينات في الجزائر على أربعة (04) شركات عمومية هي:

¹⁰⁰- https://sites.google.com/site/institutdroiteloued/conf_ca

تاريخ الزيارة: 2013/08/09 على الساعة 07 و 40 دقيقة.

¹⁰¹- www.avocats-sba.com/pdf/2006/0615.pdf

تاريخ الزيارة: 2013/08/09 على الساعة 12 و 05 دقيقة.

¹⁰²- www.cna.dz/Acteurs/Societes-d-assurance

تاريخ الزيارة: 2013/08/10 على الساعة 14 و 30 دقيقة.

¹⁰³- <http://temp.cna.dz/Acteurs/Societes-d-assurance/%28offset%29/15>

تاريخ الزيارة: 2013/08/10 على الساعة 14 و 38 دقيقة.

1- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR):

تأسست CAAR بتاريخ 8 جوان 1963، تتخصص في الأخطار الصناعية، وكانت مكلفة بالمراقبة من خلال التنازل القانوني، حيث كانت تفرض مختلف الشركات التي تزاوّل نشاطها في الجزائر أن تتنازل عن حجم الأقساط بنسبة 10% لمصلحة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR، بلغ رأسمالها سنة 1997، 2.7 مليار دج ثم انتقل خلال سنة 2004 إلى 4 مليار دج ثم في سنة 2006 إلى 5 مليار دج وفي سنة 2008 إلى 8 مليار دج ثم تطور إلى 12 مليار دج خلال سنتي 2010 و 2012 وبلغ عدد عمالها 1783 عامل بتاريخ 31 ديسمبر 2011 مع رقم أعمال قدره 12.839 مليار دج، وتتكون من 5 مديريات جهوية و 79 وكالة محلية سنة 1997، لتنتقل إلى 110 وكالة سنة 2006، ثم 113 وكالة في سنة 2007، وبعدها أصبحت تتكون من 117 وكالة خلال سنة 2008، وبعدها انتقل عدد الوكالات إلى 126 وكالة في سنة 2009 لينتقل إلى 140 وكالة سنة 2010، ليستقر في حدود 153 وكالة خلال سنتي 2011 و 2012، وأخيرا 189 وكالة في سنة 2013¹⁰⁴.

2- الشركة الجزائرية للتأمين (SAA):

تأسست SAA بتاريخ 12 ديسمبر 1963 برأسمال 3.1 مليار دج وكانت شركة مختلطة جزائرية مصرية (61% و 39%)، ثم تم تأميمها في 27 ماي 1966 في إطار تأميم الدولة لشركات التأمين، وفي 21 ماي 1975 ومع ظهور قانون التخصص احتكرت الشركة الفروع التأمينية التالية: فرع السيارات، فرع الأخطار البسيطة، فرع تأمينات الأشخاص، وهي تتكون من شبكة تجارية كبيرة تقدر ب 15 مديرية جهوية، و 290 وكالة تجارية مباشرة، و 182 وكيل عام، و 22 سمسار تأمين، و 136 وكالة للتأمين البنكي مع كل من badr و bdl و bna، كما بلغ مجموع القوى العاملة فيها 4645 موظف بتاريخ 31 ديسمبر 2012، ورقم أعمال قدره 23.164 مليار دج¹⁰⁵.

3- الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR):

تأسست CCR بتاريخ 01 أكتوبر 1973 برأسمال قدره 16 مليار دج وينحصر دورها في إعادة التأمين على المخاطر التي تتنازل عليها الشركات الوطنية للتأمين، كما تساهم في ترقية التعاون الدولي والإقليمي في مجال إعادة التأمين عبر الاحتفاظ بجزء من هذه الأخطار وإعادة التأمين على ما تبقى من

¹⁰⁴ - www.caar.com.dz

تاريخ الزيارة: 2013/08/12 على الساعة 20 و 10 دقيقة.

¹⁰⁵ - www.saa.dz

تاريخ الزيارة: 2013/08/12 على الساعة 22 و 50 دقيقة.

هذه الأخطار لدى شركات تأمين أجنبية تكون لديها القدرة على ضمان هذه الأخطار، وقدر رقم أعمالها عند تاريخ 31 ديسمبر 2012 ب 3.011 مليار دج¹⁰⁶.

4- الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT):

CAAT هي شركة عمومية تأسست بتاريخ 30 أبريل 1984 برأس مال 1.5 مليار دج، اختصت في البداية بالتأمين ضد الأخطار المرتبطة بفرع النقل وذلك طبقاً لمبدأ التخصص واحتكار الدولة لقطاع التأمين في تلك الفترة، وعند إلغاء التخصص في إطار الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة أصبحت CAAT شركة عمومية ذات طابع اقتصادي تمارس مختلف فروع التأمين، ولقد بدأت ب 10 وكالات وتحوز حالياً على 5 فروع وأكثر من 70 وكالة، بلغ عدد عمالها 1609 عامل بتاريخ 31 ديسمبر 2012 مع رقم أعمال قدره 15.50 مليار دج¹⁰⁷.

ب- التعاضديات (les mutuelles):

أو التعاونيات هي في الأصل شركات تأمينية هدفها تعاوني أنشئت لمساعدة عمال القطاع الذين ينتمون إليه، وليس لها أغراض تجارية، ولكن بعد إلغاء التخصص مارست كل عمليات التأمين، هذه التعاضديات هي:

1- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA):

تأسس CNMA بتاريخ 02 ديسمبر 1964، وهو شركة مدنية للأشخاص ذات طابع تعاوني برأس مال 100 مليون دج، وهو لا يسعى إلى تحقيق الربح بل إلى مساعدة المنتسبين للقطاع الفلاحي، وتم اعتماده من طرف البنك المركزي لأجل العمل البنكي ووزارة المالية لهدف تسيير النشاط التأميني، ويتخصص الصندوق في التأمين ضد الأخطار الفلاحية التالية: البرد، الحريق، التأمين الشامل على الماشية، التأمين الشامل على النخيل، وقدر رقم أعماله عند تاريخ 31 ديسمبر 2011 ب 3.011 مليار دج¹⁰⁸.

2- تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة (MAATEC ASSURANCE):

تأسست MAATEC ASSURANCE بتاريخ 16 ديسمبر 1966، وكان نشاطها يقتصر على ممارسة عمليات التأمين ضد أخطار السيارات لفائدة عمال التربية والثقافة الوطنية، لكن في سنة

¹⁰⁶ - www.ccr.dz

¹⁰⁷ - www.caat.dz

¹⁰⁸ - <http://www.cnma.dz>

تاريخ الزيارة: 2013/08/20 على الساعة 10 و 10 دقيقة.

تاريخ الزيارة: 2013/08/20 على الساعة 15 و 30 دقيقة.

تاريخ الزيارة: 2013/08/20 على الساعة 20 و 07 دقيقة.

1992 تم الترخيص لها بالقيام بعمليات التأمين الشامل للسكن، وهي تتكون من 26 وكالة تجارية، وقدر رأس مالها عند تاريخ 31 ديسمبر 2011 ب 71 مليون دج¹⁰⁹.

ثانيا- شركات التأمين الحديثة الموجودة في سوق التأمينات في الجزائر بعد صدور القانون رقم 07-95:

بعد صدور القانون رقم 07-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 ظهرت عدة شركات تأمين خاصة إما كفروع لشركات تأمين أجنبية أو كشركات تأمين جزائرية خاصة، وتم السماح لها بمزاولة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين.

أ- شركات التأمين الحديثة والمتخصصة في نشاط معين من التأمين:

1- الشركة الجزائرية لتأمين وضمن الصادرات (CAGEX):

تأسست CAGEX في 10 جانفي 1996 بموجب المادة رقم 04 من القانون رقم 06-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996 والمتعلق بتأمين القروض الموجهة للتصدير¹¹⁰، واعتمدت بالمرسوم رقم 26-235 المؤرخ في 20 جويلية 1996، تتخصص في ضمان العمليات الموجهة للتصدير لحسابها الخاص ولحساب الدولة؛ حيث أن الخطر السياسي يكون لحساب الدولة، أما الخطر التجاري فيكون لحسابها الخاص. ويقدر رأسمالها الاجتماعي حاليا ب 450 مليون دج موزع بالتساوي بين عشرة مساهمين (بنوك وشركات التأمين)، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (4): حصص المساهمين في رأس مال الشركة الجزائرية لتأمين وضمن الصادرات.

البنوك	شركات التأمين
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR
بنك الجزائر الخارجي BEA	الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT
بنك التنمية الريفية BDL	الشركة الجزائرية لإعادة التأمين CCR
البنك الوطني الجزائري BNA	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA
البنك الشعبي الجزائري CPA	الشركة الجزائرية للتأمين SAA

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على البيانات المأخوذة من الموقع الإلكتروني:

www.cagex.dz

¹⁰⁹ - www.maatec.dz

¹¹⁰ - www.cagex.dz/

تاريخ الزيارة: 2013/09/25 على الساعة 21 و 32 دقيقة.

تاريخ الزيارة: 2013/09/25 على الساعة 23 و 40 دقيقة.

يبين الجدول رقم (4) حصص المساهمين في رأس مال الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادات ما بين بنوك وشركات التأمين، كما يلاحظ أيضا التساوي في عدد البنوك وشركات التأمين (5 بنوك و 5 شركات تأمين) ويلاحظ أيضا أن حصص المساهمين في رأس مال الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادات تعود إلى بنوك وشركات تأمين عمومية.

2- شركة ضمان القرض العقاري (SGCI):

SGCI هي شركة عمومية ذات أسهم (SPA-EPE) تأسست بتاريخ 05 أكتوبر 1997 برأس مال قدره 2 مليار دج، موزع بين المساهمين التاليين: الخزينة العمومية، البنوك العمومية، شركات التأمين العمومية، تتخصص في تقديم ضمانات على القروض العقارية الممنوحة من طرف المؤسسات المالية، وقدمت خلال الفترة (2001-2009) تغطية تأمينية لما مجموعه 16308 قرض بقيمة إجمالية تقدر 27.36 مليار دج¹¹¹، وتقدر قيمة السهم فيها ب 50 دج، وتوزع حصص المساهمين حسب الجدول التالي:

جدول رقم (5): حصص المساهمين في رأس مال شركة ضمان القرض العقاري SGCI.

الوحدة: مليون دج لمبلغ

المساهمة.

نسبة مؤوية لنسبة

المساهمة.

ألف لعدد الأسهم.

عدد الأسهم	نسبة المساهمة	مبلغ المساهمة (دج)	المساهمين
16140	40%	807000	TRESOR PUBLIC
3221	8%	161050	CNEP
3221	8%	161050	CPA
3221	8%	161050	BNA
3221	8%	161050	BEA
3221	8%	161050	BDL
2028	5%	101400	BADR
2028	5%	101400	CAAR
2028	5%	101400	SAA
836	2%	41800	CAAT
835	2%	41750	CCR
40000	100%	2000000	المجموع

¹¹¹ - www.sgci.dz/

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على البيانات المأخوذة من الموقع الإلكتروني:

www.sgci.dz/html/sgci-en-bref.htm

يبين الجدول رقم (5) حصص المساهمين في رأس مال شركة ضمان القرض العقاري SGCI ما بين الخزينة العمومية والبنوك وشركات التأمين، حيث تعتبر الخزينة العمومية مساهم رئيسي بنسبة 40% ثم تليها البنوك العمومية بنسب متساوية قدرها 8% ماعدا بنك عمومي وحيد بنسبة 5% ثم تليها شركات التأمين بحصص متوسطة تتراوح ما بين 5% و 2%.

ب- شركات التأمين وإعادة التأمين الحديثة غير المتخصصة:

يقصد بشركات التأمين وإعادة التأمين الحديثة غير المتخصصة تلك الشركات التي ظهرت بعد صدور القانون رقم: 95-07، وتتولى عمليات التغطية والضمان على كل الأخطار التأمينية وهذه الشركات هي:

1- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR):

تأسست CIAR بموجب القانون رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بتحرير سوق التأمين في الجزائر، وتحصلت على الاعتماد رقم: 15DGT/DASS/MF بتاريخ 05 أوت 1998 لممارسة مختلف عمليات التأمين وإعادة التأمين برأسمال اجتماعي قدره 450 مليون دج¹¹²، وقدرت شبكة توزيعها ب 16 وكيفا عاما عند تاريخ 31 ديسمبر 2012.

2- الجزائرية للتأمينات (2A):

تحصلت 2A على الاعتماد رقم: 98-14 بتاريخ 05 أوت 1998 لممارسة كل أنشطة التأمين وإعادة التأمين (أول اعتماد يمنح لشركة تأمين خاصة 100%)، ويقدر رأسمالها الاجتماعي ب 2 مليار دج¹¹³.

3- شركة التأمين وإعادة التأمين (TRUST ALGERIA):

تأسست trust algeria بتاريخ 25 نوفمبر 1997، وهي شركة مختلطة (جزائرية – بحرينية – قطرية) متخصصة في التأمين وإعادة التأمين، ذات أسهم ورأسمالها يقدر ب 1,8 مليار دج حصة الجزائر فيه تقدر ب 35% موزعة بالتساوي على كل من الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)

¹¹²- www.laciar.com

¹¹³ - www.2a.dz

تاريخ الزيارة: 2013/11/05 على الساعة 09 و 10 دقيقة.

تاريخ الزيارة: 2013/11/05 على الساعة 10 و 20 دقيقة.

والشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)، ثم حصة البحرين والتي تقدر ب 60%، وأخيرا حصة قطر والتي تقدر ب 5%¹¹⁴.

4- سلامة للتأمينات الجزائر (SALAMA ASSURANCES ALGERIE):

salama assurances algerie هي شركة ذات أسهم عبارة على فرع للمجموعة العالمية للتأمين وإعادة التأمين (salama islamic arab insurance company)، اعتمدت بتاريخ 04 أكتوبر 1999 تحت اسم البركة والأمان وفي تاريخ 26 مارس 2000 أصبح اسمها سلامة للتأمينات الجزائر وتمارس مختلف عمليات التأمين برأسمال اجتماعي 2 مليار دج¹¹⁵.

5- شركة تأمين المحروقات (CASH):

تأسست CASH بتاريخ 04 أكتوبر 1999 وبدأت نشاطها في سنة 2000، وهي شركة ذات أسهم رأسمالها يقدر ب 1,8 مليار دج موزع بين وزارتي الطاقة والمالية، مختصة في القيام بعمليات التأمين على المحركات بالإضافة إلى فروع التأمين الأخرى¹¹⁶، وقدر عدد عمالها ب 364 عامل إلى غاية 31 ديسمبر 2012.

6- الشركة المتوسطة للتأمين (GAM):

اعتمدت GAM في سنة 2001 وهي شركة ذات أسهم رأسمالها الاجتماعي 4.2 مليار دج، تقوم بمختلف عمليات التأمين¹¹⁷، ويقدر عدد عمالها ب 796 عامل إلى غاية 31 ديسمبر 2012.

7- اليانيس الجزائر (ALLIANCE ASSURANCES):

اعتمدت alliance assurance بتاريخ 30 جويلية 2005 وهي عبارة عن شركة ذات أسهم رأسمالها الاجتماعي 2.205 مليار دج، كما أنها تقوم بمختلف أنواع التأمين¹¹⁸.

8- كارديف الجزائر (CARDIF EL-DJAZAIR):

¹¹⁴ - www.trustalgeriains.com

تاريخ الزيارة: 2013/11/05 على الساعة 10 و 50 دقيقة.

¹¹⁵ - www.salama-assurances.dz

تاريخ الزيارة: 2013/11/15 على الساعة 17 و 10 دقيقة.

¹¹⁶ - www.cash-assur.com

تاريخ الزيارة: 2013/11/15 على الساعة 17 و 20 دقيقة.

¹¹⁷ - www.gam.dz

تاريخ الزيارة: 2013/11/15 على الساعة 18 و 42 دقيقة.

¹¹⁸ - www.allianceassurances.com.dz/

تاريخ الزيارة: 2013/11/15 على الساعة 19 و 05 دقيقة.

اعتمدت *cardif el-djazair* بتاريخ 13 سبتمبر 2007 هي مختصة بعمليات التأمين على الأشخاص، وتحتل الشركة الأم "كارديف أس أ" المرتبة الرابعة بفرنسا ضمن شركات التأمين على الأشخاص، تنشط في 36 دولة وتؤمن 35 مليون شخصا، ولا تمتلك شبكة خاصة بل تعتمد على شبكات بنكية لشركائها عبر 150 بنكا في العالم¹¹⁹.

ثالثا- هيئات المراقبة والتأطير:

تتكون هيئات الرقابة والتأطير من:

1- المجلس الوطني للتأمينات (CNA):

تأسس CNA بتاريخ 25 جانفي 1995 وهو هيئة رقابية تابعة لوزارة المالية¹²⁰، ويهدف إلى القيام بالعمليات التالية:

- تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات أطراف العقد (المؤمن والمؤمن له).
- العمل على استغلال عوائد التأمينات.
- السير الحسن لمختلف شركات التأمين.
- المساهمة في توجيه سوق التأمينات وتطويرها.
- المساهمة في إعداد النصوص التنظيمية.
- وضع تسعيرات التأمين في سوق التأمينات الجزائرية.
- التنسيق في مجال الأسواق الدولية.
- إنشاء مركز للبحث يقوم بدراسات استراتيجية من أجل تطوير قطاع التأمين.
- تطوير نشاط التأمين في الجزائر وتنظيمه.

كما يهتم بمشاكل سوق التأمين بصفة عامة بما فيها شركات التأمين والمؤمن لهم ومحيط قطاع التأمين، وتمثل فيه هيئات مختلفة وزارة المالية وشركات التأمين ووزارات أخرى وجمعيات المؤمن لهم.

¹¹⁹ - www.bledco.com/business/Hydra/Services-financiers/Assurance/Cardif-El-Djaza%C3%AFr

تاريخ الزيارة: 2013/11/25 على الساعة 21 و 30 دقيقة.

¹²⁰ - www.cna.dz/Acteurs/Conseil-National-des-Assurances

تاريخ الزيارة: 2013/11/25 على الساعة 23 و 30 دقيقة.

2- الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (UAR):

UAR هو جمعية مهنية تأسست بتاريخ 22 فيفري 1994، وهو يختلف عن المجلس الوطني للتأمينات لأنه يهتم بمشاكل المؤمنين، وتشمل عضويتها شركات التأمين وشركات إعادة التأمين¹²¹، يهدف إلى القيام بالعمليات التالية:

- ترقية نوعية الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين وإعادة التأمين.

- الحفاظ على أدبيات ممارسة المهنة.

- ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية.

ويتولى مهمة تقسيم فروع التأمين على الشركات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (6): هيكل شركات التأمين في الجزائر.

تأمينات الحياة.	تأمينات الخسائر.
SAPS (SAA+MACIF)	SAA
TAAMINE LIFE (100%CAAT)	CAAT
CAARAMA (100%CAAR)	CAAR
MACIR-VIE (100%CIAR)	CIAR
CARDIF EL-DJAZAIR	CCR
AXA ASSURANCE VIE	AXA ASSURANCE DOMMAGE
MUTUALISTE (100%CNMA)	CNMA
SALAMA ASSURANCE VIE	SALAMA ASSURANCE
-	GAM
-	TRUST
-	CASH
-	MAATEC
-	2A
-	ALLIANCE
-	CAGEX
-	SGCI

¹²¹ - www.uar.dz

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على البيانات المأخوذة من (FANAF/novembre) ومدونة المجلس الوطني للتأمينات في الجزائر.

يتبين من خلال المعلومات الواردة في الجدول أعلاه أن منتجات تأمينات الحياة تسوق من طرف كل شركات التأمين العمومية وبعض شركات التأمين الخاصة AXA و SALAMA وتعاونية واحدة وهي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، هذه الشركات مرخص لها على مستوى السوق الوطنية للاكتتاب وتسويق منتجات تأمينات الحياة، أما منتجات تأمينات الخسائر فهي تسوق من طرف كل شركات التأمين الموجودة في السوق. وتم استحداث هذه الفروع المتخصصة تطبيقا للقانون 06-04 الذي فرض على شركات التأمين مدة خمس سنوات إلى غاية شهر مارس 2011 للفصل بين التأمين على الخسائر، والتأمين على الحياة.

3- صندوق ضمان التأمينات:

يعد صندوق ضمان التأمينات، هيئة استحدثتها السلطات العمومية عبر المادة 59 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، والمادة 213 مكرر للقانون رقم 95-07 والمعدلة والمتممة والمتعلقة بنشاط التأمينات¹²².

ويتكفل صندوق ضمان التأمينات بدفع جزء أو كل الديون نحو المؤمنين وكل المستفيدين من عقود التأمين في حالة عجز أو عدم قدرة شركات التأمين على الدفع والتعويض.

4- لجنة الإشراف على التأمينات:

لجنة الإشراف على التأمينات تمارس الرقابة على نشاط التأمين وإعادة التأمين وفقا للمادتين 209 و 210 من القانون رقم 06-04 وتكلف بالقيام بالعمليات التالية:

- ✓ حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين بالسهر على شرعية عملية التأمين وعلى مصالح شركات التأمين أيضا.
- ✓ ترقية سوق التأمينات وتطويرها قصد إدماجها في الحياة الاقتصادية.
- ✓ السهر على احترام شركات التأمين ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطة التأمين وإعادة التأمين.
- ✓ التأكد من أن شركات التأمين تفي بالالتزامات التي تعاقبت عليها تجاه المؤمن لهم ولازالت قادرة على الوفاء.

¹²² - www.elmouatin.dz/?%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86

✓ التحقق من المعلومات حول مصادر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأس مال شركات التأمين وإعادة التأمين.

المطلب الثالث: تحليل إنتاج سوق التأمينات في الجزائر للفترة (1990-2010).

مر سوق التأمينات في الجزائر بالعديد من المراحل أهمها ما قبل وبعد صدور القانون رقم 07-95، وهو ما تمثل في انتقال الشركات الناشطة في سوق التأمينات في الجزائر إلى مرحلة الاستقلالية والسماح لها بتغطية كل الأخطار، فتنوعت الخدمات التأمينية المعروضة.

أولاً- تطور سوق التأمينات خلال الفترة (1990-2010):

إن إنهاء السلطات المركزية لمرحلة احتكار وهيمنة الشركات العمومية لسوق التأمينات في الجزائر كان نتيجة لصدور القانون رقم 07-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، كمرحلة نوعية تم دعمها بمزيد من الانفتاح على المتعاملين الخواص (المحليين والأجانب) بالقانون المعدل والمتمم 04-06 المؤرخ في 20 أفريل 2006 لأجل تطوير السوق واستغلال الطاقات المعطلة والقدرات الكامنة غير المستغلة فعليا، كما شهدت سوق التأمينات تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، مثلما يبينه الجدول التالي والذي يوضح تطور نشاط التأمين في الجزائر (صافي أقساط التأمين) خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (7): تطور رقم أعمال سوق التأمينات للفترة (1990-2010).
الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنة	رقم أعمال التأمين
1990	410.17
1991	307.19
1992	305.31
1993	337.93
1994	226.13
1995	253.65
1996	276.85
1997	271.21
1998	272.35
1999	257.68
2000	259.11
2001	281.87
2002	363.76
2003	404.58
2004	495.95
2005	567.33
2006	639.69
2007	775.50
2008	1051.16
2009	1064.83

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مدونة المجلس الوطني للتأمينات والبيانات المأخوذة من وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات في الجزائر لسنة 2010.

يبين الجدول رقم (7) رقم أعمال سوق التأمينات في الجزائر للفترة (1990-2010)، لكن يجب الإشارة إلى أن الاعتماد على مؤشر معدل نمو السوق من سنة إلى أخرى هو عامل غير حاسم في الحكم النهائي على فعالية وتطور هذا السوق؛ فمن الجدول نقرأ المنحى التنزلي المتناقص لحصيلة إجمالي الأقساط خلال الفترة (1990-1999) حيث بلغت نسبة انخفاض متسارع محسوس بـ 48%.

سنوات الاضطراب التي أعيق فيها نشاط سوق التأمينات خلال (1990-1999)، حيث تراجعت الأنشطة الاقتصادية خلال هذه الفترة نتيجة للأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، ورفض صندوق النقد الدولي اقراضها نتيجة تقليص النشاط الاقتصادي فيها وتخفيض موازاناتها.

إلى جانب ذلك عرف معدل التضخم ارتفاعا خلال عدة سنوات 38,5% في سنة 1994، كما تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري بأكثر من 50% خلال فترة (1991-1997) وهو ما انعكس على نشاط التأمينات بارتفاع القيمة الاسمية للعوائد التأمينية نتيجة ارتفاع قيمة الممتلكات المؤمن عليها بشكل عام.

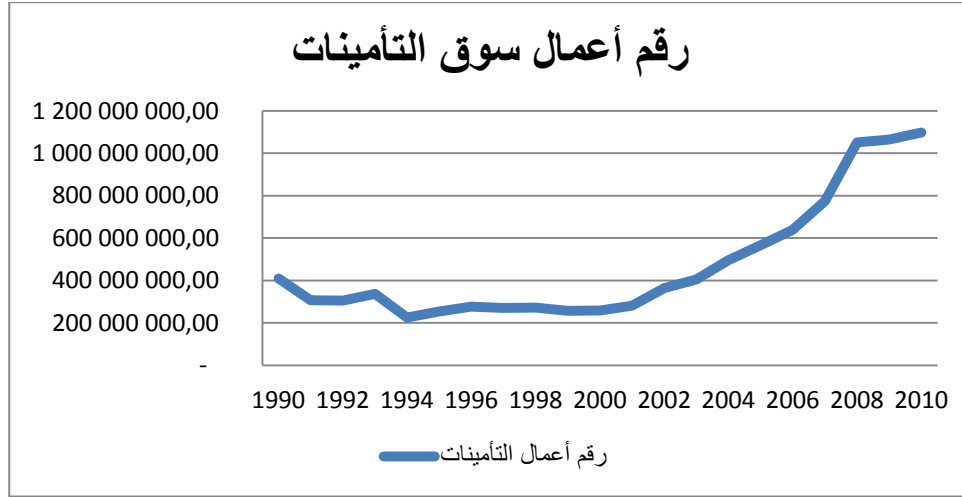
وفي سنتي 1997 و 1998 عرفت العوائد التأمينية تغيرا موجبا لكن بمعدل نمو أقل (3% و 2%) على الترتيب وهذا نتج عموما عن بداية تحسين وضعية الاقتصاد الجزائري فيما يخص تحقيق التوازنات الكبرى كضبط معدل التضخم بنسبة 5,6% في سنة 1998، واستقرار سعر الصرف، إلا أن أثر تخفيض العملة والتضخم استقرا إلى حد كبير. كما عرف سوق التأمين في الجزائر انتعاشا ابتداء من سنة 1999، حيث سجل معدلات نمو موجبة و متزايدة طوال الفترة (1999-2003) بالترتيب: 7%، 14%، 12%، 33%، 8%، من جهة يرجع هذا النمو إلى المعدلات الموجبة التي سجلها النمو الاقتصادي في تلك الفترة، حيث سجل الاستثمار الوطني ارتفاعا بنسبة 14%، ومن جهة أخرى إلى التغيرات في شروط إعادة التأمين من خلال الارتفاع في قيمة الأقساط حيث تضاعفت 3 مرات.

لكن وبالرغم من الانتعاش الملحوظ الذي عرّفه سوق التأمينات في الجزائر لكن يبقى هذا السوق محدودا؛ حيث تبين لغة الأرقام مدى هشاشة وضعف الأداء التأميني للشركات الناشطة فيه بدليل حصتها المقدرة بـ 0,30% من السوق العالمية برقم أعمال قدره 1,366 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2012¹²³، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 14% مقارنة بسنة 2011 حسب الحصيلة المقدرة من طرف

¹²³ - http://media.swissre.com/documents/sigma3_2013_fr.pdf

المجلس الوطني للتأمينات 2012، وبلغ إنتاج سوق التأمينات في الجزائر 13,66 مليار دولار أمريكي خلال الفترة (2010-1990).

شكل (5): تطور رقم أعمال سوق التأمينات للفترة (2010-1990).



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات الجدول رقم (7).
 يبين الشكل رقم (6) النمو المضطرب في رقم أعمال سوق التأمينات خلال الفترة (2010-1990)، ويرجع سبب التحسن في رقم الأعمال إلى تزايد لجوء الزبائن (شركات وتجارة) للتأمين ضد أخطار الحرائق (نتيجة لما ميّز هذه الفترة من كثرة الاحتجاجات الشعبية)، بالإضافة لتزايد حصص فرع التأمين على السيارات والذي يعتبر إجباري (وهذا بسبب زيادة حظيرة السيارات)، كما أنه ومع تراجع عدد حوادث المرور المتواصلة والتي كانت تكلف مؤسسات التأمين غالبا تطور رقم أعمال سوق التأمينات (حيث أن عدد حوادث المرور تمثل خسارة للمجتمع قبل شركات التأمين)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:
 جدول رقم (8): تطور عدد حوادث المرور للفترة (2010-2002).

الوحدة: ألف

حالة.

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
حوادث المرور	32873	41224	40481	39010	40885	38210	43777	43227	41754
الجرحي	52435	64979	64708	61139	60120	58060	64714	63699	57013
القتلى	3660	4607	4422	4177	4120	3711	4356	4343	4314

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للوقاية من حوادث المرور.

ملاحظة: فيما يخص عدد حوادث المرور فإن المعطيات متوفرة من سنة 2002 إلى 2010.

يوضح الجدول (8) الانخفاض المحسوس في عدد حوادث المرور في الجزائر وهو ما تمثل في تراجع عدد ضحايا هذه الحوادث من جرحى وقتلى خلال الفترة (2002-2010)؛ حيث انخفض عدد حوادث المرور من 41754 حادث خلال سنة 2002 إلى 32873 حادث في سنة 2010 وهو ما ساهم في تخفيض الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على شركات التأمين والمجتمع.

المبحث الثاني: مكانة سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري.

حسب الدراسة المنشورة من طرف شركة إعادة التأمين العالمية في مجلة "Sigma" السويسرية المتخصصة في سوق التأمينات الدولي والمعتمدة من طرف الإتحاد الدولي لشركات التأمين بلندن تحت عنوان "التأمين في العالم سنة 2012" تحتل الجزائر المرتبة 67 عالمياً من بين 86 دولة شملتها الدراسة¹²⁴، حيث بلغ رقم أعمال السوق الجزائرية للتأمينات 1,366 مليار دولار في سنة 2012 مقارنة بإجمالي رقم أعمال السوق العالمية للتأمينات والمقدر ب 4612,514 مليار دولار (0,03% من السوق العالمية).

وعلى الصعيد القاري تأتي الجزائر في المرتبة السادسة إفريقيا بعد جنوب إفريقيا التي تحتل المرتبة 17 عالمياً، المغرب (53) نيجيريا (58) ومصر (59) ثم كينيا (66)، كما تساهم بنسبة 1,9% من مجموع سوق التأمينات القارية برقم أعمال قدره 71,891 مليار دولار (1,56% من السوق العالمية للتأمينات).

المطلب الأول: دراسة الطلب على التأمين.

يؤثر نشاط سوق التأمينات في نشاط الأفراد والعائلات والشركات في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث أن نشاط شركات التأمين لا يساهم في النشاط الاقتصادي فقط بل يتعدى أيضاً إلى الجوانب ذات البعد الإنساني والاجتماعي، وتم تقسيم دراسة الطلب على التأمين من طرف المتعاملين الاقتصاديين كما يلي:

1- القطاع العائلي والمؤسسات الفردية:

يمثل القطاع العائلي والمؤسسات الفردية نسبة 37,4% (8,1 مليار دج) من بنية إنتاج التأمين الإجمالي، ويحصل قطاع تأمين السيارات لدى القطاع العائلي والمؤسسات الفردية على أكبر نسبة بلغت 81,8% وتأتي في المرتبة الثانية الأخطار البسيطة 8,9% وأخيراً تأمينات الأشخاص 7,6%. أما فيما

¹²⁴ - http://media.swissre.com/documents/sigma3_2013_fr.pdf

يخص معدل اختراق تأمينات القطاع العائلي بالنسبة لإجمالي دخل قطاع العائلات فهو يقدر ب 0,34% ويمثل نسبة 0,44% مقارنة بالاستهلاك الإجمالي للقطاع العائلي¹²⁵.

2- تأمين المؤسسات ذات الطابع الغير فلاحى:

قدر معدل اختراق تأمين المؤسسات الغير فلاحية مقارنة بالدخل المحلي الاجمالي خارج القطاع الفلاحي 0,31% في حين يمثل 54,6% من التأمين الإجمالي للسوق (12 مليار دج)¹²⁶.

3- التأمين الفلاحي:

يمثل التأمين الفلاحي نسبة 8% من البنية الإجمالية لإنتاج التأمين (7,1 مليار دج) كما وصل معدل اختراق التأمين بالنسبة للقيمة المضافة في القطاع الفلاحي إلى 0,47%¹²⁷.

4- تأمين الواردات:

يستحوذ التأمين البحري على المرتبة الأولى من مجموع منتجات تأمين الواردات، ويمثل تأمين الواردات نسبة 0,19% من إجمالي الواردات¹²⁸.

5- تأمين الصادرات:

يمثل تأمين الصادرات نسبة ضعيفة مقارنة بحجم الصادرات عدا الصادرات النفطية حيث وصل عام 2003 إلى 0,024% وهذا يرجع أساسا لضعف الصادرات عدا الصادرات النفطية¹²⁹.

المطلب الثاني: خصائص سوق التأمينات في الجزائر.

بتحليل أرقام وإحصائيات إنتاج سوق التأمينات في الجزائر يمكن تبين بساطة هذا السوق خاصة من الناحية الفنية والقانونية وسيطرة الشركات العمومية عليه، وعدم تغيير طبيعة المنتجات المسوقة طوال فترة الدراسة (1990-2010)، كما أن تحليل إنتاجية سوق التأمينات من منظور مؤسساتي يقوم على تحليل قيمة ونسبة مساهمة كل شركة في الإنتاج الكلي للسوق، ويمكن تبين الخصائص التالية:

¹²⁵ - www.univ-chlef.dz/LABORATOIRES/LSFBPM/seminaires_2012/intervention_zerouki_et_badri_2012.pdf تاريخ الزيارة: 2013/12/15 على الساعة 10 و 52 دقيقة.

¹²⁶ - www.univ-chlef.dz/LABORATOIRES/LSFBPM/seminaires_2012/intervention_zerouki_et_badri_2012.pdf

¹²⁷ - www.univ-chlef.dz/LABORATOIRES/LSFBPM/seminaires_2012/intervention_zerouki_et_badri_2012.pdf تاريخ الزيارة: 2014/01/03 على الساعة 09 و 30 دقيقة.

¹²⁸ - www.univ-chlef.dz/LABORATOIRES/LSFBPM/seminaires_2012/intervention_zerouki_et_badri_2012.pdf تاريخ الزيارة: 2014/01/03 على الساعة 12 و 44 دقيقة.

¹²⁹ - www.univ-chlef.dz/LABORATOIRES/LSFBPM/seminaires_2012/intervention_zerouki_et_badri_2012.pdf تاريخ الزيارة: 2014/01/03 على الساعة 15 و 40 دقيقة.

1- ضعف النشاط :

يعتبر معدل الاختراق التأميني (أقساط التأمين على الناتج المحلي الخام) لسوق التأمينات في الجزائر ضعيف جدا، إذ بلغ في 2010 نسبة 0,7% مما يصنف الجزائر في المرتبة 85 عالميا، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدل العالمي والذي يصل إلى 6.6%.
أما الكثافة التأمينية (مبلغ أقساط التأمين بالنسبة للفرد) هي أيضا ضعيفة جدا حيث تقدر ب 30.55 دولار مقابل متوسط عالمي يقدر ب 620 دولار خلال سنة 2010، وتأتي الجزائر في المرتبة 81 عالميا، في حين وصل معدل التغطية إلى نقطة بيع واحدة لكل 28000 نسمة مقابل نقطة بيع واحدة لكل 5000 نسمة في المتوسط العالمي¹³⁰.

2- سيطرة الشركات العمومية:

كانت الشركات العمومية هي التي تسيطر على سوق التأمينات بنسبة 89% من رقم أعمال سوق التأمينات، لكن بعد صدور القانون رقم 07-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والذي أعلن على نهاية فترة احتكار الدولة لهذا السوق فقدت هذه الشركات حصة سوقية كبيرة نتيجة إلغاء التخصص وفتح السوق على المنافسة. وفي سنة 2010 تم الترخيص لبعض الشركات الفرنسية بتسويق منتجات تأمينات الحياة موازاة مع القانون الجديد الذي يلزم شركات التأمين على الفصل بين فرع التأمين على الخسائر وفرع التأمين على الأشخاص، ويجبرها أيضا على ضرورة الشراكة مع الشركات الفرنسية إن هي أرادت تسويق منتجات تأمينات الحياة، والجدول التالي يبين هيكل سوق التأمين في الجزائر للفترة (1990-2010):

¹³⁰ - http://media.swissre.com/documents/sigma3_2013_fr.pdf

ملاحظات:

1- فيما يخص أرقام أعمال الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR فإنها لم تأخذ بعين الاعتبار في التحليل لأن هذه الشركة تتعامل مع شركات التأمين فقط.

2- كما توجد بعض الشركات التي لم نتطرق لها بالدراسة والتحليل لأن أرقام أعمالها جد ضعيفة ومساهمتها في الإنتاج الوطني لسوق التأمينات تكاد تكون منعدمة، كما لم تعالجها تقارير وزارة المالية.

3- لقد أمكن لنا الحصول على أرقام وإحصائيات إلى غاية سنة نهاية سنة 2014 لكن نظرا للإجراءات الإدارية الكثيرة اكتفينا بالتقيد بفترة الدراسة.

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أنه خلال الفترة (1990-1995) سجلت شركات التأمين تغيرات بمعدلات متذبذبة على التوالي: 93%، 88%، 90%، 89%، 89%، 87%، فقبل سنة 1995 كان سوق التأمينات تستحوذ عليه الشركات العامة والمتمثلة في كل من: الشركة الجزائرية للتأمين (SAA)، الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT)، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) أما شركة (CASCH) فإنها لم تنطلق في الإنتاج الفعلي حتى سنة 2000.

بعد سنة 1995 (إلغاء التخصيص وفتح السوق) فقدت الشركات العمومية حصص معتبرة من السوق (تناقص الحصص من 88,70% سنة 1996 إلى 69% سنة 2010).

وبالرغم من إلغاء قانون تخصيص الشركات سنة 1989 إلا أن استحواذ غالبية الشركات العمومية على نوع تأميني معين: (SAA) في فرع النقل، (CAAR) فرع الأخطار الصناعية، (CAAT) فرع النقل لم يحفز على المنافسة، كما أن الاقتصاد الوطني عرف في الفترة (1991-1997) انكماشاً وسجلت

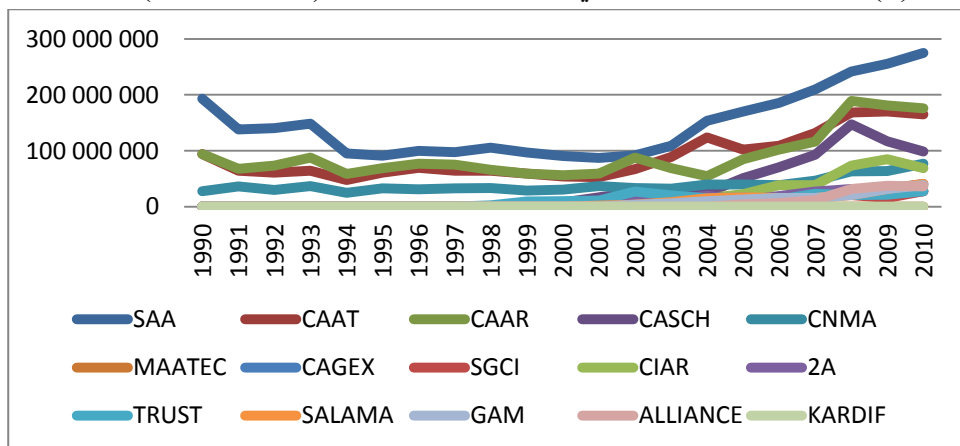
معدلات نمو سلبية، لكن بالرغم من تحقيق الناتج المحلي الإجمالي لمعدلات موجبة ابتداء من 1995 تقدر ب 1,4% إلا أن القطاع الصناعي سجل معدلات نمو سلبية ولعدة سنوات.

كما ظهرت شركات تأمين خاصة خلال سنة 1997، وما صاحبها من دور مميز يقوم به وسطاء التأمين عبر خلق ديناميكية عززت من مكانة المنافسة بين مختلف شركات السوق، كما ارتفع عدد الوكلاء العاملين من 266 وكيلا عام اعتمد في سنة 1998 إلى 450 وكيلا عاما و 25 سمسارا في سنة 2008 ومن رقم أعمال قدر ب 272 مليون دولار في سنة 1998 إلى 363 مليون دولار في سنة 2002، وارتفعت حصة شركات التأمين الخاصة من نسبة 10% سنة 2000 إلى نسبة 16% سنة 2001، ثم إلى 23% في 2002.

كما يلاحظ من خلال الجدول السابق أن سوق التأمينات في الجزائر تسيطر عليه أربعة (04) شركات عمومية بنسبة 78% من مجموع رقم الأعمال خلال سنة 2010 والذي يقدر ب 1,366 مليار دولار، أما بقية السوق فتنقسمه تعاضديتين (02) وتسعة (09) شركات ذات رأس المال الخاص أو ذات رؤوس أموال مختلطة.

وبالرغم من عدم التوازن في التعداد بين المؤسسات العمومية والخاصة إلا أن المؤسسات العمومية تتفوق برقم الأعمال المنجز بثلاثة أضعاف تقريبا على المؤسسات الخاصة، نتيجة لقدمها في السوق واكتسابها لقاعدة عريضة من الزبائن. ومن خلال عرض وتحليل أرقام شركات التأمين في الجزائر للفترة (1990-2010) يمكن الحصول على الشكل التالي:

شكل (6): هيكل سوق التأمينات في الجزائر خلال الفترة (1990-2010).



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات الجدول رقم (9).
يلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (6) أن الشركات العمومية هي التي تسيطر على السوق الجزائرية للتأمينات، كما أن هذه الشركات تعتمد في تسويقها لخدماتها على انتشارها الجغرافي فقط

وتواجدها في أماكن لم تستطع الشركات الخاصة التواجد فيها، كما أن سوق التأمينات في الجزائر عرف تطورا بظهور شركات تأمين خاصة.

المطلب الثالث: تحليل نشاط سوق التأمينات في الجزائر.

شهد سوق التأمينات في الجزائر تحولات عميقة بعد صدور القانون رقم 07-95؛ حيث تم فتح هذا السوق أمام الشركات الخاصة لممارسة مختلف عمليات التأمين مع الغاء قانون التخصص، هذه التحولات ساهمت في تحسين إنتاجية شركات التأمين سواء من ناحية أرقام الأعمال أو من ناحية الخدمات المسوقة، لكن يبقى فرع تأمين السيارات هو الفرع الأكثر سيطرة على السوق الجزائرية للتأمينات، كما أن تحليل إنتاج النشاط يجب أن يمر عبر تحليل الفروع، ودراسة مساهمة كل فرع في أرقام أعمال التأمينات لأجل تبيان حصة كل فرع، كما يتطلب تحليل نشاط التأمين دراسة أهم المؤشرات والتي من خلالها يمكن تقييم أداء هذا النشاط.

أولا- الإنتاج حسب الفروع:

ارتفعت أرقام أعمال شركات التأمين في الجزائر في الفترة الأخيرة؛ وكان هذا نتيجة لما شهدته الجزائر من كوارث طبيعية منها زلزال 21 ماي 2003 والذي مس ولايتي الجزائر العاصمة وبومرداس وما تبعه من إلزامية التأمين ضد الكوارث الطبيعية، كذلك مختلف الأحداث التي جرت على المستوى العالمي كالربيع العربي وانخفاض أسعار السيارات في السوق العالمية، وهو ما يوضحه الجدول التالي صافي أقساط التأمين حسب الفروع:

جدول (10): صافي أقساط التأمين حسب الفروع خلال الفترة (1990-2010).

الوحدة: ألف دولار

أمريكي.

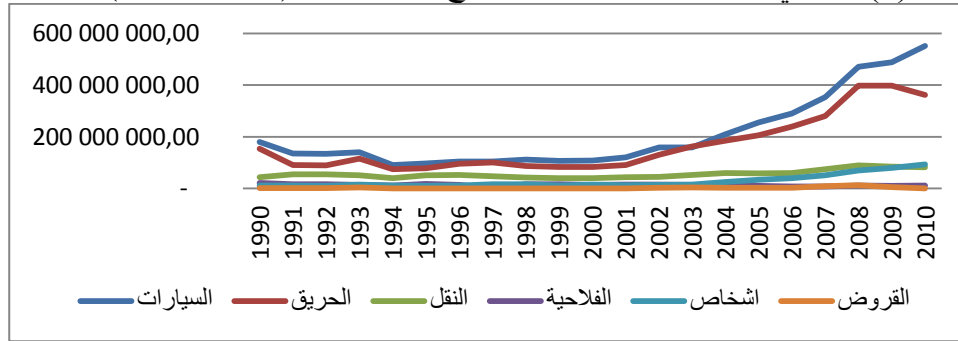
السنوات	فرع السيارات	فرع الحريق	فرع النقل	فرع الفلاحة	فرع الأشخاص	فرع القروض
1990	179 735 325	153 437 541	43 505 617	21 203 495	10 807 148	1 483 146
1991	134 615 971	89 979 705	54 799 773	15 880 381	10 812 993	1 110 803
1992	133 785 966	89 463 231	54 462 991	15 782 819	10 712 690	1 103 980
1993	140 209 834	115 237 015	50 603 902	13 617 798	14 810 898	3 455 876
1994	90 249 644	73 872 386	39 300 762	11 135 604	11 391 863	186 370
1995	97 152 524	78 661 895	50 408 061	16 936 955	10 492 089	0
1996	104 029 775	95 258 603	52 791 503	13 631 866	11 146 700	0
1997	104 536 985	100 965 902	47 326 041	1 859 172	16 364 391	165 669
1998	111 235 955	86 533 878	41 760 300	16 649 642	15 883 555	289 411
1999	107 044 918	82 878 297	39 511 062	16 895 144	11 080 397	273 823
2000	107 636 399	83 331 406	39 722 340	13 629 453	14 510 444	285 027
2001	120 471 716	90 649 752	43 210 842	14 826 421	12 402 329	310 058
2002	158 516 190	129 944 779	44 565 763	14 708 835	13 823 168	2 208 835
2003	158 477 293	161 796 121	51 977 763	13 430 279	15 186 546	3 719 154
2004	209 423 780	185 162 843	60 054 650	13 475 280	25 130 310	2 703 206
2005	255 408 942	206 202 290	58 901 309	10 659 760	34 040 349	2 126 499
2006	289 938 058	238 912 595	59 421 886	7 900 895	40 344 116	3 179 628
2007	353 589 965	280 493 080	74 365 629	7 453 864	51 066 897	8 535 179

12 991 638	69 376 649	11 752 865	88 835 553	397 197 275	471 007 370	2008
5 204 461	79 705 356	10 491 532	84 111 249	397 466 612	487 856 257	2009
712 461	93 251 781	10 875 118	81 637 317	361 244 791	550 719 183	2010

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مدونة المجلس الوطني للتأمينات والبيانات المأخوذة من وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات في الجزائر.

يلاحظ من خلال الجدول (10) سيطرة فرع التأمين على السيارات على هيكل سوق التأمين؛ ويرجع نمو هذا الفرع إلى إجبارية منتجات هذا الفرع في القانون الجزائري ولتطور الحظيرة الوطنية للسيارات (ارتفاع عدد السيارات المستوردة) من جهة ومن جهة أخرى، مثل ما هو موضح في الجداول رقم: (11) و (12)، لكن يجب الإشارة إلى أنه بالرغم من تطور رقم أعمال فرع التأمين على السيارات وارتفاع الحظيرة الوطنية، إلا أن منتجات هذا الفرع مازالت بنفس الخصائص وبنفس المعايير ومن دون أي تغيير.

شكل (7): صافي أقساط التأمين حسب الفروع خلال الفترة (1990-2010).



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات الجدول رقم (10).
من خلال الشكل رقم (7) يلاحظ أن نسبة فرع التأمين على السيارات هي الأعلى بنسبة 45,35%، ثم فرع التأمين على الحريق بنسبة 34,71%، وفرع التأمين على النقل بنسبة 10,53%، وفرع التأمينات الفلاحية بنسبة 2,61%، وفرع تأمينات الأشخاص بنسبة 6,09%، وأخيرا فرع تأمينات القروض بنسبة 0,52%.

جدول (11): تطور الحظيرة الوطنية للسيارات خلال الفترة (1990-2010).

السنوات	حظيرة السيارات	التطور
1990	2 142 203	%5
1991	2 242 203	%5
1992	2 355 364	%5
1993	2 451 601	%4
1994	2 549 241	%4
1995	2 644 223	%4
1996	2 742 306	%4
1997	2 786 257	%2
1998	2 818 681	%1
1999	2 886 064	%2

2000	2 947 517	2%
2001	3 400 000	15%
2002	2 977 857	2%
2003	3 027 445	2%
2004	3 107 526	3%
2005	3 211 052	3%
2006	3 402 294	6%
2007	3 655 378	7%
2008	3 985 958	9%
2009	4 171 827	5%
2010	4 314 607	3%

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على أرقام الإتحاد الوطني للإحصائيات الواردة في الموقع

www.ons.dz

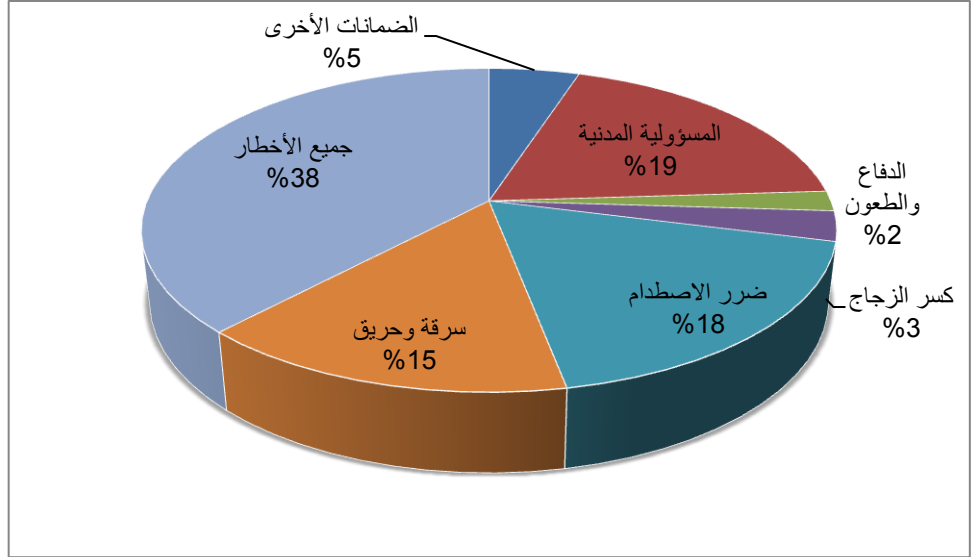
تاريخ الزيارة: 2014/03/15 على الساعة 19 و 20 دقيقة.

يلاحظ من الجدول رقم (11) أن الحظيرة الوطنية للسيارات في الجزائر تطورت لأن الطلب المحلي في السنوات الأخيرة ارتفع بسبب أربعة عوامل: الأول تحسُّن الموارد العمومية (بفضل ارتفاع أسعار النفط الدولية منذ بداية سنوات الألفين) وما نتج منه من تضخم لنفقات التجهيز في قطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات، والثاني تطور النشاط الاقتصادي بفضل مخططات الإنعاش الحكومية (220 مليار دولار بين 2005 و 2012)، وما رافقها من مشاريع صغيرة ومتوسطة مدعومة من البنوك، والثالث ارتفاع مداخل مداخل شرائح معتبرة من الطبقات الوسطى، والرابع منح القروض الاستهلاكية.

1- إنتاج فرع التأمين على السيارات

أ- إنتاج فرع التأمين على السيارات في سنة 2011 حسب نوع الضمان.

شكل (8): إنتاج فرع التأمين على السيارات في سنة 2011 حسب نوع الضمان.



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مدونة المجلس الوطني للتأمينات والبيانات المأخوذة من وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات في الجزائر.

من خلال الشكل رقم (8) يلاحظ أن نسبة ضمان جميع الأخطار من إجمالي إنتاج فرع التأمين على السيارات هي أقل من المتوسط حيث تقدر ب 38% وهو ما معناه غياب ثقافة التأمين لدى المواطن الجزائري؛ لأن هذه النسبة هي ما مجموعه 62% من إنتاج فرع التأمين على السيارات يوزع ما بين المسؤولية المدنية وضرر الاصطدام والسرقة والحريق والتي تتمثل في كونها ضمانات غير متكاملة إلا إذا كانت مذكورة في عقد واحد؛ حيث أن الاكتتاب فيها متفرقة معناه تخفيض التكلفة وخوف الزبون فقط من تحمله لتكلفة الحادث في حالة وقوعه وليس خوفه على نفسه وعلى من معه وقت وقوع الحادث وحتى على مركبته.

ب- تطور أرقام أعمال منتج التأمين على السيارات:

جدول (12): تطور أرقام أعمال نشاط فرع التأمين على السيارات.

الوحدة: ألف دولار أمريكي.

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
فرع السيارات	39644	35337	29566	24540	21082	18873	15516	12362	10268
الاتفاقيات	7970	6284	7457	5982	5366	4912	4082	2957	2640
الأفراد	31674	29053	22109	18558	15717	13961	11434	9405	7628

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مدونة المجلس الوطني للتأمينات والبيانات المأخوذة من وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات في الجزائر.

من خلال قراءة المعطيات الواردة في الجدول رقم (12) والتي تحلل نشاط فرع التأمين على السيارات يتضح أن الأفراد (الخواص) في الجزائر هم الأكثر إقبالا على منتج تأمين السيارات. وتنتقل الجزائر إلى تعميم اتفاقيات التأمين عبر البنوك (يمثل هذا الاتفاق أول شراكة من نوعها منذ إصدار القانون رقم 04-06 المؤرخ في 20 أبريل 2006، ويجدر التذكير أن هذا القانون يسمح للبنوك والمؤسسات المالية بتوزيع منتجات التأمين)، لاسيما بعد الاتفاق المبرم بين بنك الجزائر الخارجي والشركة الجزائرية لتأمين النقل (CAAT) والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، كما أن هذه الاتفاقيات تسمح بالرفع من أرقام أعمال فرع التأمين على السيارات خصوصا وعلى سوق التأمينات عموما.

2- صندوق ضمان السيارات:

الصندوق الخاص بتعويضات حوادث المرور (FSI)، تأسس بموجب المادة 70 من قانون المالية رقم 107-69 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969 والذي تم تعديله بموجب القانون رقم 15-74، حيث يتم التكفل بموجبه وتعويض ضحايا حوادث المرور¹³¹.

كما أن الصندوق الخاص بتعويضات حوادث المرور يحدد قواعد وآليات تنظيم عمله وتنفيذ أنشطته بموجب المرسوم التنفيذي رقم 37-80 المؤرخ في 16 فيفري 1980، والذي تم تعديله بالمرسوم التنفيذي رقم 31-88 ثم المرسوم التنفيذي رقم 103-04 المؤرخ في 5 أبريل 2004، ويهدف هذا الصندوق إلى تمكين الضحايا من الحصول على تعويض هم لا يستطيعون الحصول عليه من طرف شركة التأمين، لأن المتسبب في الحادث غير مؤمن وغير مضمون أو غير معروف.

ثانيا- سيطرة فرع التأمين على الخسائر على مجموع فروع التأمين:

يسيطر فرع التأمين على الخسائر على سوق التأمينات في الجزائر، ويفسر ذلك بزيادة حصص التأمين على السيارات والمركبات باعتباره تأمين إجباري، يمثل فرع التأمين على الخسائر نسبة 94.23 % من السوق، في حين أن فرع التأمين على الأشخاص لا يمثل إلا 5.77% من مجموع سوق التأمينات، والجدول التالي يوضح هيكل سوق التأمينات حسب الفروع:

جدول (13): فرع التأمين على الأشخاص والتأمين على الخسائر خلال الفترة (1990-2010).

الوحدة: ألف دولار أمريكي.

السنوات	التأمين على الأشخاص	التأمين على الخسائر
---------	---------------------	---------------------

¹³¹ - www.fga.dz/presentation.htm

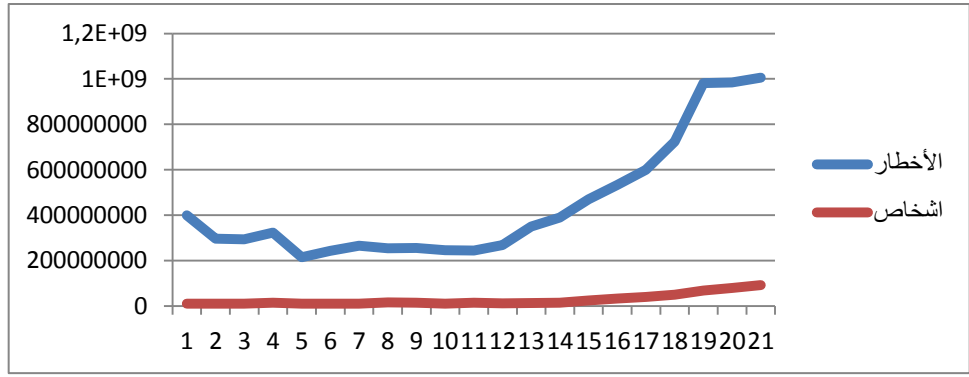
399 365 124,00	10 807 148,00	1990
296 386 633,00	10 812 993,00	1991
294 598 987,00	10 712 690,00	1992
323 124 425,00	14 810 898,00	1993
214 744 766,00	11 391 863,00	1994
243 159 435,00	10 492 089,00	1995
265 711 747,00	11 146 700,00	1996
254 853 769,00	16 364 391,00	1997
256 469 186,00	15 883 555,00	1998
246 603 244,00	11 080 397,00	1999
244 604 624,00	14 510 444,00	2000
269 468 789,00	12 402 329,00	2001
349 944 402,00	13 823 168,00	2002
389 400 610,00	15 186 546,00	2003
470 819 759,00	25 130 310,00	2004
533 298 800,00	34 040 349,00	2005
599 353 062,00	40 344 116,00	2006
724 437 717,00	51 066 897,00	2007
981 784 701,00	69 376 649,00	2008
985 130 111,00	79 705 356,00	2009
1 005 188 870,00	93 251 781,00	2010

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مدونة المجلس الوطني للتأمينات والبيانات المأخوذة من وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات في الجزائر.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (13) سيطرة فرع التأمين على الخسائر على مجموع فروع التأمين، بنسبة 94.23% من مجموع أرقام أعمال سوق التأمينات في الجزائر وهو ما يعني بساطة هذا السوق.

يمكن تمثيل بيانات الجدول رقم (13) في الشكل التالي:

شكل (9): فروع التأمين على الأشخاص والتأمين على الخسائر خلال الفترة (1990-2010).



المصدر: من إعداد الطالب، اعتماداً على معطيات الجدول رقم (13).

من خلال الرسم البياني الموضح في الشكل رقم (9) يتبين أن فرع التأمين على الخسائر يسيطر

على سوق التأمينات بمختلف منتجاته مثل: التأمين على المركبات، التأمين ضد الحرائق، التأمين ضد الأخطار المختلفة، التأمين على نقل البضائع، التأمين الفلاحي، التأمين على ضمان القروض، وذلك لعدة أسباب منها:

- معظم أقساط التأمين لفرع الخسائر مصدرها التأمين على السيارات والمركبات، بسبب إجبارية التأمين على السيارات، بالإضافة إلى ارتفاع حظيرة السيارات في الجزائر خصوصاً في السنوات الأخيرة نتيجة زيادة الأجور لأغلبية الموظفين بالأثر الرجعي.

- اهتمام الأشخاص بالتأمين على الخسائر المحتملة على البضائع ونقلها، الأخطار المحيطة بالمحاصيل الزراعية (كوارث طبيعية) كلها عوامل ساعدت على ارتفاع أقساط التأمين على الخسائر.

- تزايد الأخطار المتعلقة بالمؤسسات.

- ضعف حصة فرع التأمين على الأشخاص (أمراض، وفاة، تقاعد) يعود إلى غياب ثقافة التأمين على الحياة، باستثناء التأمين الإجباري المقنن من الرواتب والأجور.

- تأثير التشريع (القانون رقم 375-09 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009) الذي يشترط رفع الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين التي تمارس نشاط تأمين الأشخاص وتأمين الأضرار إلى 45 مليون دولار عرقل تطور نشاط التأمين على الحياة¹³².

ثالثاً- ضعف فرع التأمين على الأشخاص:

تبقى نسبة مساهمة فرع التأمين على الأشخاص في السوق الجزائري للتأمينات ضعيفة بصفة عامة مقارنة بكل من تونس والمغرب، إذ لا يساهم إلا بنسبة 8.49% من حصة سوق التأمين الإجمالية مقابل 15,07% بالنسبة لتونس و 32,55% للمغرب في سنة 2010.¹³³

¹³² - <http://msiladz.yoo7.com/t2174-topic>

تاريخ الزيارة: 2014/05/03 على الساعة 15 و 12 دقيقة.

¹³³ - http://media.swissre.com/documents/sigma3_2013_fr.pdf

تاريخ الزيارة: 2014/05/11 على الساعة 14 و 10 دقيقة.

جدول رقم (14): نسب إنتاج فروع التأمين على الأشخاص وعلى الخسائر خلال الفترة (1990-2010).

الوحدة: نسبة مئوية.

السنوات	نسبة إنتاج التأمين على الأشخاص	نسبة إنتاج التأمين على الخسائر
1990	2,63%	97,37%
1991	3,52%	96,48%
1992	3,51%	96,49%
1993	4,38%	95,62%
1994	5,04%	94,96%
1995	4,14%	95,86%
1996	4,03%	95,97%
1997	6,03%	93,97%
1998	5,83%	94,17%
1999	4,30%	95,70%
2000	5,60%	94,40%
2001	4,40%	95,60%
2002	3,80%	96,20%
2003	3,75%	96,25%
2004	5,07%	94,93%
2005	6,00%	94,00%
2006	6,31%	93,69%
2007	6,58%	93,42%
2008	6,60%	93,40%
2009	7,49%	92,51%
2010	8,49%	91,51%

المصدر: من إعداد الطالب، اعتماداً على معطيات الجدول رقم (13).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (14) ضعف إنتاج الصناعة التأمينية لفرع الأشخاص، إلا أنه

يعرف نمو متزايد منذ سنة 2004 نتيجة لعدة عوامل منها:

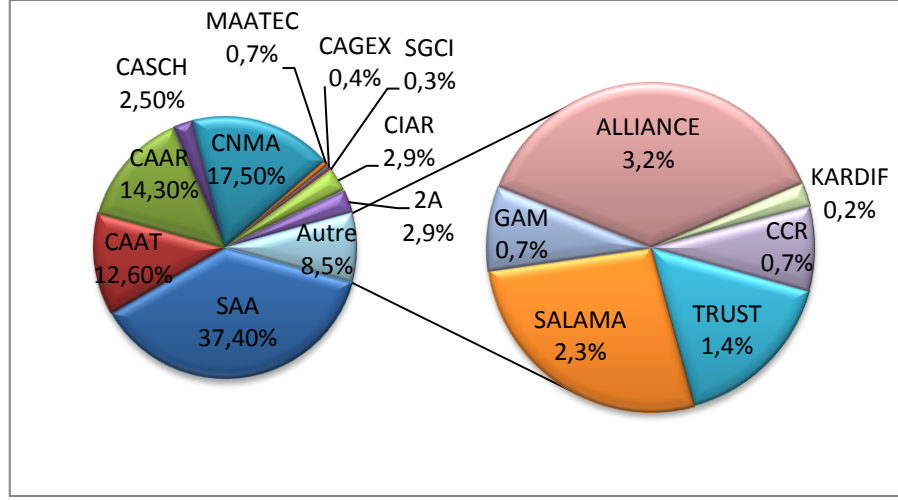
- ✓ تدهور الخدمات المقدمة من طرف صناديق الضمان الاجتماعي.
- ✓ ظهور منتجات تأمينية جديدة على الحياة مثل: منتجات التأمين على التقاعد المكمل.

رابعاً- العمالة والتكوين في شركات التأمين:

إن وجود العديد من الثغرات والفراغات في نظام تسيير الموارد البشرية لقطاع التأمينات يؤثر على أداء العمال والموظفين على صعيد خدمات التسويق وترقية المنتج، لذا يجب إعطاء برامج التكوين حقها والتي تستهدف أساساً القوى العاملة للتأمينات وأيضاً ضمان مرافقتها خصوصاً على الصعيد الفني. وفي نهاية سنة 2011 بلغ إجمالي عمال شركات التأمين 12560 موظف مقابل 12090 في سنة 2010، وهو ما يمثل زيادة قدرها 3,9%.

1- تقسيم مجموع القوى العاملة في شركات التأمين:

شكل (10): تقسيم مجموع القوى العاملة لشركات التأمين خلال سنة 2011.



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات:

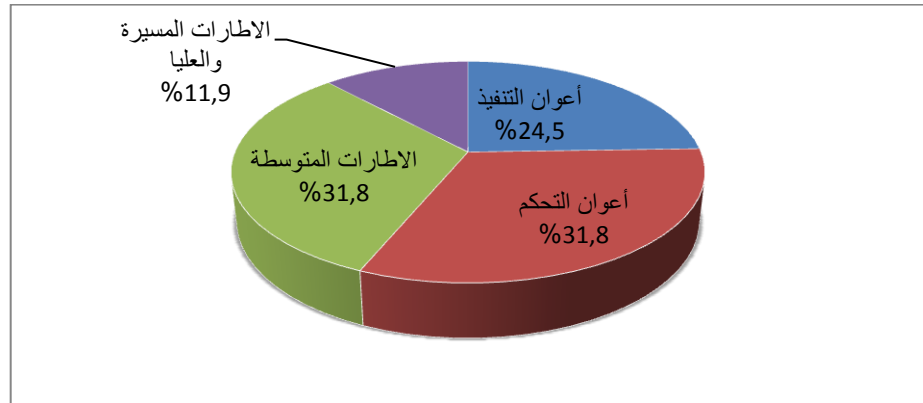
www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/Bulletin-des-assurances-n-23

تاريخ الزيارة: 2014/06/05 على الساعة 14 و 13 دقيقة.

يلاحظ من الشكل رقم (10) أن شركات العمومية للتأمين والتعاضديات هي من توظف العمال أكثر من شركات التأمين الخاصة؛ حيث تقدر نسبتها من عدد العمال ب 85%،

2- هيكل مجموع القوى العاملة حسب الفئة المهنية:

شكل (11): هيكل مجموع القوى العاملة حسب الفئة المهنية خلال سنة 2011.



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات:

www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/Bulletin-des-assurances-n-23

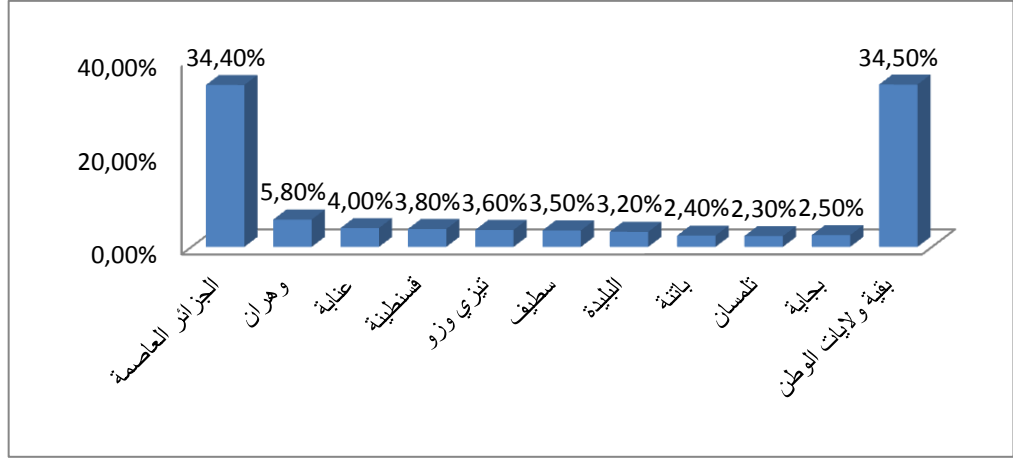
تاريخ الزيارة: 2014/06/05 على الساعة 14 و 30 دقيقة.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (11) طبيعة التدرج الوظيفي أو السلمية على مجموع القوة العاملة

في قطاع التأمينات.

3- توزيع مجموع القوى العاملة لشركات التأمين حسب الولاية:

شكل (12): توزيع مجموع القوى العاملة لشركات التأمين حسب الولاية خلال سنة 2011.



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات:

www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/Bulletin-des-assurances-n-23

تاريخ الزيارة: 2014/06/05 على الساعة 14 و 50 دقيقة.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (12) أن الجزائر العاصمة هي من تستحوذ على أكبر نسبة من

العمال، وهذا بسبب تواجد مقرات الإدارات العامة فيها لكل الشركات التأمينية.

ملاحظة: لم يتسنى لنا الحصول على معطيات وأرقام لكل فترة الدراسة من طرف وزارة المالية،

لأنها هي الجهة الوحيدة التي تعاملنا معها فيما يخص الإحصائيات والأرقام وتم الحصول فقط على

معطيات سنة 2011.

4- تطور العمال المكونين:

في سنة 2011 بلغ عدد العمال المكونين 3382 مقابل 3046 خلال سنة 2010 وهو ما يمثل

ارتفاع في نسبة التكوين ب 11%، ومؤشر نسبة العمال المكونين على إجمالي عدد العمال قدر ب

26,9% في سنة 2011 مقابل 25,2% في سنة 2010.

جدول (15): تطور عدد العمال الذين تم تكوينهم خلال الفترة (2003-2011).

السنة	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
عدد العمال المكونين	3382	3046	2532	2079	1860	1413	1205	1174	1174

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات:

www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/Bulletin-des-assurances-n-23

تاريخ الزيارة: 2014/06/05 على الساعة 16 و 08 دقيقة.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد العمال المكونين تضاعف حوالي 3 مرات خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2011 وهذا بسبب ارتفاع أرقام أعمال سوق التأمينات خلال نفس الفترة وهو ما معناه أن سياسة التكوين في هذا السوق تعتمد على العوائد وتطور أرقام الأعمال وزيادة ونقصان. كما يمكن تمثيل بيانات الجدول رقم (15) من خلال الشكل التالي:
شكل (13): تطور عدد العمال الذين تم تكوينهم خلال الفترة (2003-2011).



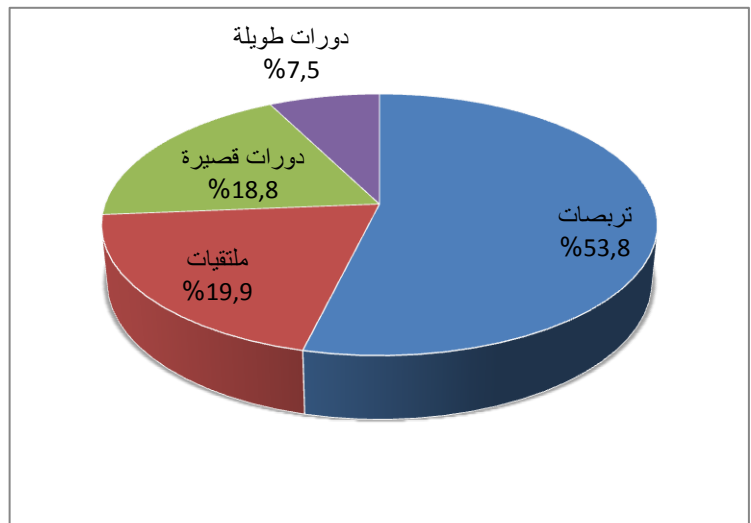
المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات:

www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/Bulletin-des-assurances-n-23

تاريخ الزيارة: 2014/06/08 على الساعة 23 و 25 دقيقة.

5- هيكل العمال المكونين حسب نوعية التكوين:

شكل (14): نوعية التكوين خلال سنة 2011.



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات:

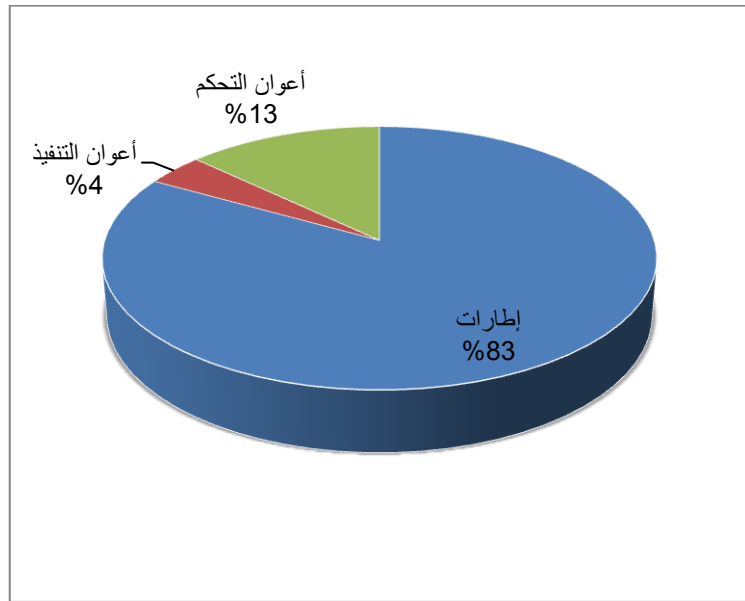
www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/Bulletin-des-assurances-n-23

تاريخ الزيارة: 2014/06/08 على الساعة 23 و 52 دقيقة.

من خلال الشكل رقم (14) نلاحظ أن التكوين في سوق التأمينات الجزائري يعتمد على تقليل التكلفة وهذا على حساب النوعية؛ حيث أن نسبة 53.8% من نوعية التكوين تعتمد على التربصات وهو ما يعني تكلفة أقل أما بقية التكوين فهو موزع بين الدورات القصيرة الأجل والملتقيات في حين خصصت فقط نسبة 7.5% للدورات الطويلة وهو ما يعني إهمال عنصر التكوين لدى شركات التأمين.

6- تقسيم التكوين حسب الفئة السوسيو مهنية:

شكل (15): نوعية العمال المكونين خلال سنة 2011.



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات:

www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/Bulletin-des-assurances-n-23

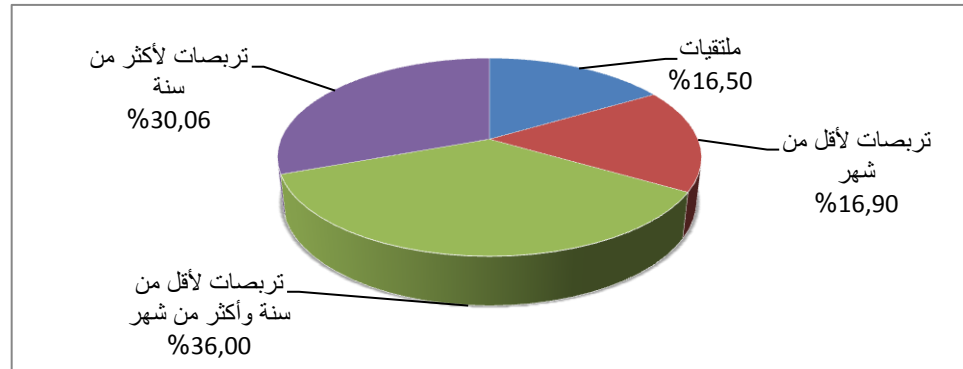
تاريخ الزيارة: 2014/06/20 على الساعة 20 و 05 دقيقة.

من خلال الشكل رقم (15) نلاحظ أن نوعية التكوين في سوق التأمينات الجزائري تعتمد على تكوين الإطارات وهذا على حساب أعوان التحكم والتنفيذ؛ حيث أن نسبة 83% التي استفادت من التكوين هي إطارات وبقية النسب وزعت على أعوان التحكم والتنفيذ ب 13% و 4% على التوالي.

7- الإنفاق على التكوين:

خلال سنة 2009، بلغت قيمة نفقات التكوين 110.941 مليون دينار (بدون احتساب أرقام GAM) مقابل 113.597 مليون دينار في سنة 2008 (بدون احتساب أرقام GAM و ALLIANCE)، مسجلة انخفاضا قدر ب 2,3%.

شكل (16): الإنفاق على التكوين خلال سنة 2009.



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات:

www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/Bulletin-des-assurances-n-23

تاريخ الزيارة: 2014/06/30 على الساعة 13 و 30 دقيقة.

من خلال الشكل رقم (16) نلاحظ أن الإنفاق على التكوين في سوق التأمينات في الجزائر

يعتبر مقبول نوعا ما لأنه يستهدف أكبر فترة ممكنة من التكوين لفائدة العمال المكونين وهذا بالاعتماد على التربصات لأكثر من سنة ولأقل من سنة وأكثر من شهر وهو ما معناه محاولة الحصول على إطار في التسيير.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس مساهمة التأمين في النمو الاقتصادي.

إنّ مؤشري الكثافة التأمينية والاختراق التأميني يستعملان لتقييم الوضعية الاقتصادية الكلية لسوق التأمينات، حيث يشير مؤشر الكثافة إلى متوسط نصيب الفرد من حجم الأقساط المكتتبة ويتم حسابه بقسمة إنتاج التأمين إلى عدد السكان (37.90 مليون نسمة سنة 2012) ويمثل إنفاق الفرد على التأمين، ويشير مؤشر الاختراق (التغلغل) إلى نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام وهو حاصل قسمة رقم الأعمال الإجمالي للتأمين خارج الموافقات الدولية على الناتج المحلي الإجمالي (210 مليون دولار سنة 2012).

المطلب الأول: مؤشر الكثافة التأمينية.

يتصف سوق التأمين في الجزائر بكثافة تأمينية ثابتة تقريبا وأقل مستوى مقارنة بالدول المغاربية، حيث قدرت ب 36.04 دولار بينما بلغت هذه الأخيرة 88 دولار في المغرب و 76 في تونس، لكن تبقى بعيدة عن المتوسط العالمي للكثافة التأمينية المقدر ب 656 دولار¹³⁴.

والجدول التالي يوضح كيفية حساب مؤشر كثافة التأمين عبر العلاقة التالية:

مؤشر كثافة التأمين = رقم أعمال سوق التأمينات على إجمالي عدد السكان.

جدول رقم (16): تطور مؤشر كثافة التأمين في الجزائر (1990-2010).

¹³⁴ - http://media.swissre.com/documents/sigma3_2013_fr.pdf

تاريخ الزيارة: 2014/06/30 على الساعة 14 و 35 دقيقة.

الوحدة: دولار لرقم أعمال التأمينات ولكثافة

التأمين.

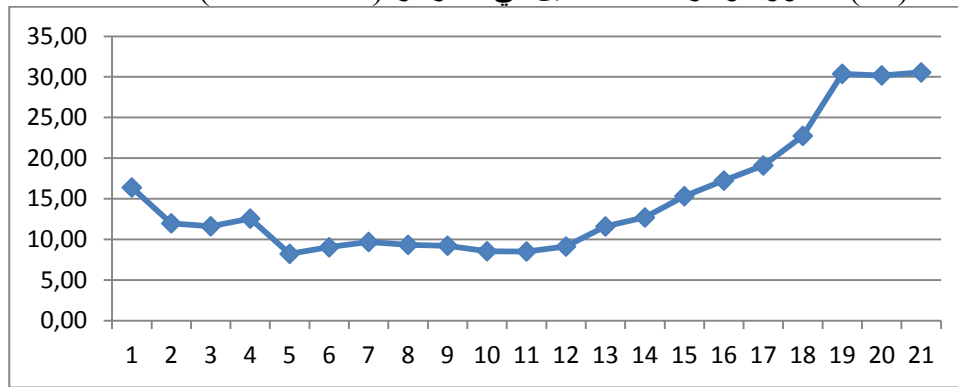
ألف نسمة لعدد السكان.

السنوات	رقم أعمال التأمينات	عدد السكان	كثافة التأمين
1990	410 172 272,00	25 022 000,00	16,39
1991	307 199 626,00	25 640 000,00	11,98
1992	305 311 677,00	26 271 000,00	11,62
1993	337 935 323,00	26 890 000,00	12,57
1994	226 136 629,00	27 496 000,00	8,22
1995	253 651 524,00	28 060 000,00	9,04
1996	276 858 447,00	28 566 000,00	9,69
1997	271 218 160,00	29 040 000,00	9,34
1998	272 352 741,00	29 507 000,00	9,23
1999	257 683 641,00	30 149 000,00	8,55
2000	259 115 068,00	30 416 000,00	8,52
2001	281 871 118,00	30 879 000,00	9,13
2002	363 767 570,00	31 357 000,00	11,60
2003	404 587 156,00	31 848 000,00	12,70
2004	495 950 069,00	32 364 000,00	15,32
2005	567 339 149,00	32 906 000,00	17,24
2006	639 697 178,00	33 481 000,00	19,11
2007	775 504 614,00	34 096 000,00	22,74
2008	1 051 161 350,00	34 591 000,00	30,39
2009	1 064 835 467,00	35 268 000,00	30,19
2010	1 098 440 651,00	35 950 000,00	30,55

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مدونة المجلس الوطني للتأمينات والبيانات المأخوذة من وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات في الجزائر.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن كثافة التأمين في الجزائر هي ضعيفة نوعا ما حيث لا تتجاوز نسبة الاكتتاب السنوي لكل جزائري 36.04 دولار رغم التحسن في الدخل الفردي خلال هذه الفترة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية حيث انتقل الدخل الفردي من 2478 دولار سنة 1990 إلى 5541 دولار سنة 2012 إلا أن الكثافة التأمينية تبقى بعيدة جدا مقارنة بمعظم دول العالم، وحسب هذا المؤشر تحتل الجزائر المرتبة 81 من أصل 88 بلد ضمّه التقرير لسنة 2012، حيث انتقل من 16.39 دولار للسكان عام 1990 إلى 36.04 دولار للسكان سنة 2012، ونشير إلى أن المعدل العالمي لهذا المؤشر يقدر بـ 656 دولار للسكان، والمتوسط القاري بلغ 67 دولار للسكان¹³⁵.

شكل (17): تطور مؤشر كثافة التأمين في الجزائر (1990-2010).



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على معطيات الجدول رقم (16).
المطلب الثاني: مؤشر الاختراق التأميني.

مؤشر الاختراق التأميني يحسب بالعلاقة التالية:

رقم أعمال التأمينات على الناتج المحلي الخام.

والهدف من حساب هذا المؤشر هو تبيان نسبة مساهمة رقم أعمال التأمينات في الناتج المحلي

الخام.

¹³⁵ - http://media.swissre.com/documents/sigma3_2013_fr.pdf

جدول رقم (17): تطور مؤشر الاختراق التأميني في الجزائر (1990-2010).

الوحدة: دولار لرقم أعمال التأمينات والنتائج المحلي

الخام.

نسبة مئوية للاختراق التأميني.

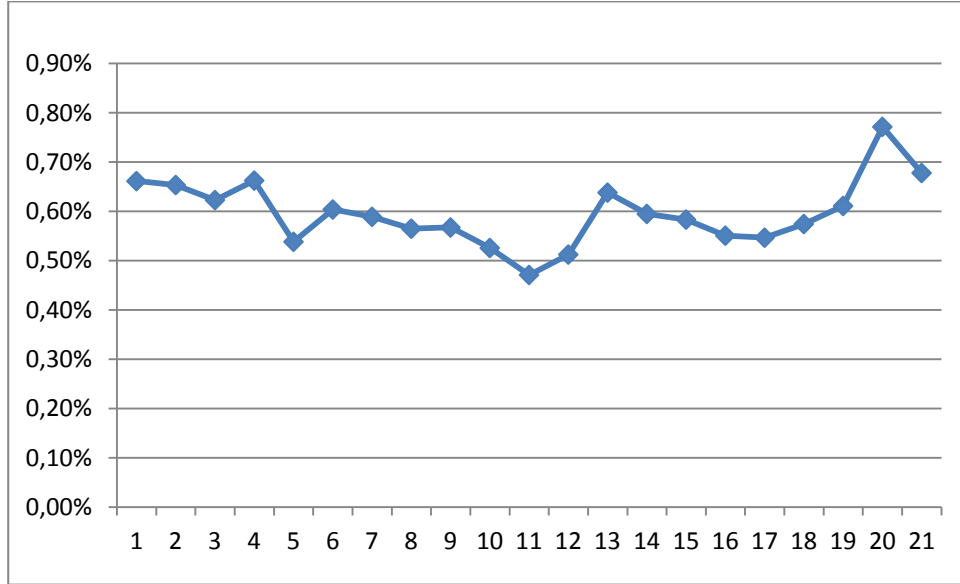
السنوات	رقم أعمال التأمينات	النتائج المحلي الخام	الاختراق التأميني
1990	410 172 272,00	62 000 000 000,00	0,66%
1991	307 199 626,00	47 000 000 000,00	0,65%
1992	305 311 677,00	49 000 000 000,00	0,62%
1993	337 935 323,00	51 000 000 000,00	0,66%
1994	226 136 629,00	42 000 000 000,00	0,54%
1995	253 651 524,00	42 000 000 000,00	0,60%
1996	276 858 447,00	47 000 000 000,00	0,59%
1997	271 218 160,00	48 000 000 000,00	0,57%
1998	272 352 741,00	48 000 000 000,00	0,57%
1999	257 683 641,00	49 000 000 000,00	0,53%
2000	259 115 068,00	55 000 000 000,00	0,47%
2001	281 871 118,00	55 000 000 000,00	0,51%
2002	363 767 570,00	57 000 000 000,00	0,64%
2003	404 587 156,00	68 000 000 000,00	0,59%
2004	495 950 069,00	85 000 000 000,00	0,58%
2005	567 339 149,00	103 000 000 000,00	0,55%
2006	639 697 178,00	117 000 000 000,00	0,55%
2007	775 504 614,00	135 000 000 000,00	0,57%
2008	1 051 161 350,00	172 000 000 000,00	0,61%
2009	1 064 835 467,00	138 000 000 000,00	0,77%
2010	1 098 440 651,00	162 000 000 000,00	0,68%

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مدونة المجلس الوطني للتأمينات والبيانات المأخوذة من وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات في الجزائر.

فيما يتعلق بمساهمة سوق التأمينات في النتائج المحلي الخام فهو الآخر ضعيف ورهيب إذ انخفض معدل الاختراق بشكل واضح من 0,66% سنة 1990 إلى 0,68% سنة 2010 مترجما بذلك المركز 85 ليظل بعيداً جداً عن المعدل العالمي لهذا المؤشر المقدر بـ 6,5% والمتوسط القاري لإفريقيا بلغ 3,6% سنة 2010، وهذا مقابل معدلات أكثر ارتفاعا لدول الجوار مثل: تونس بـ 1,8% والمغرب بـ

3%، ومنه فهو الأضعف في دول المغرب العربي¹³⁶، ونستخلص مما سبق أن موقع السوق لا يزال متخلف جداً مقارنة مع أسواق التأمين المغربي في كل من تونس والمغرب.

شكل (18): تطور الاختراق التأميني في الجزائر (1990-2010).



المصدر: من إعداد الطالب، اعتماداً على معطيات الجدول رقم (17).

المطلب الثالث: شبكة التوزيع لشركات التأمين.

شهد سوق التأمينات في الجزائر تغيرات جذرية من حيث قنوات التوزيع (الشبكة التجارية)، خاصة في سنة 2008 حيث تم توقيع سلسلة من الاتفاقيات بين شركات التأمين والبنوك كونها في منحى تصاعدي إلى اليوم، كما قدرت شبكة التوزيع للسوق ب 1977 وكالة في سنة 2011، وهو ما يمثل انخفاض ب 8,4% مقارنة بسنة 2010.¹³⁷

أولاً: التوزيع حسب نوع الشبكة.

شبكة التوزيع المباشرة تشمل الوكالات المباشرة (الوكالات التجارية المباشرة والمديريات الجهوية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، ووكالات الدخل النسبي) تشمل 1977 وكالة خلال سنة 2011. وشبكة التوزيع الغير مباشرة تشمل 689 وكيل عام و 25 سمسار تأمين¹³⁸، وهو ما يمثل 34,4% من شبكة شركات التأمين، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

¹³⁶ - http://media.swissre.com/documents/sigma3_2013_fr.pdf

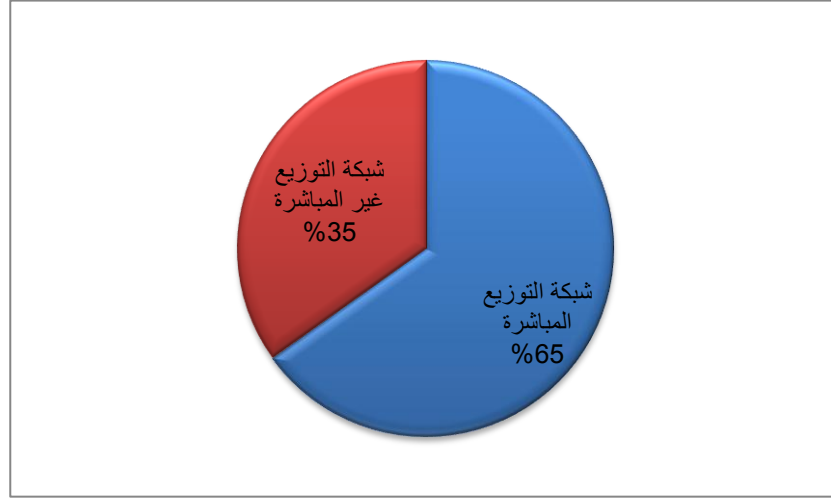
تاريخ الزيارة: 2014/08/05 على الساعة 21 و 20 دقيقة.

¹³⁷ - www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/Bulletin-des-assurances-n-23

تاريخ الزيارة: 2014/08/05 على الساعة 22 و 10 دقيقة.

¹³⁸ - www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/Bulletin-des-assurances-n-23

شكل (19): التوزيع حسب نوع الشبكة.

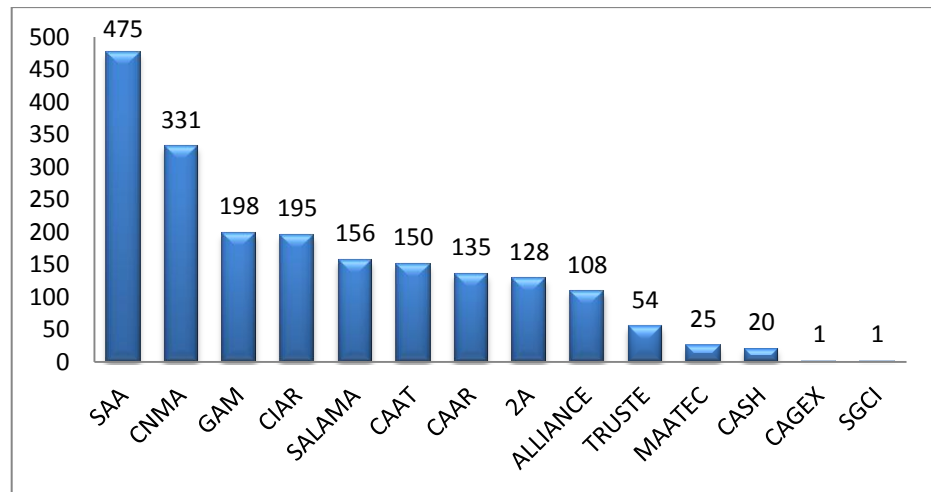


المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على البيانات المأخوذة من مدونة المجلس الوطني للتأمينات في الجزائر.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (19) أن شبكة التوزيع المباشرة هي أكثر انتشارا في سوق التأمينات بنسبة 65% مقارنة مع شبكة التوزيع الغير المباشرة 35%، كما أن نسبة التوظيف تكون أكثر في شبكة التوزيع المباشرة من شبكة التوزيع الغير المباشرة؛ وهو ما يعني توفير وخلق مناصب عمل نظرا لحاجة الوكالات التجارية المباشرة إلى التوظيف مقارنة بالوكلاء العامون والسماسرة الذين يسيرون وكلاتهم بأقل عدد ممكن من العمال.

ثانيا- شبكة التوزيع حسب شركة التأمين:

شكل (20): شبكة التوزيع حسب شركة التأمين لسنة 2011.



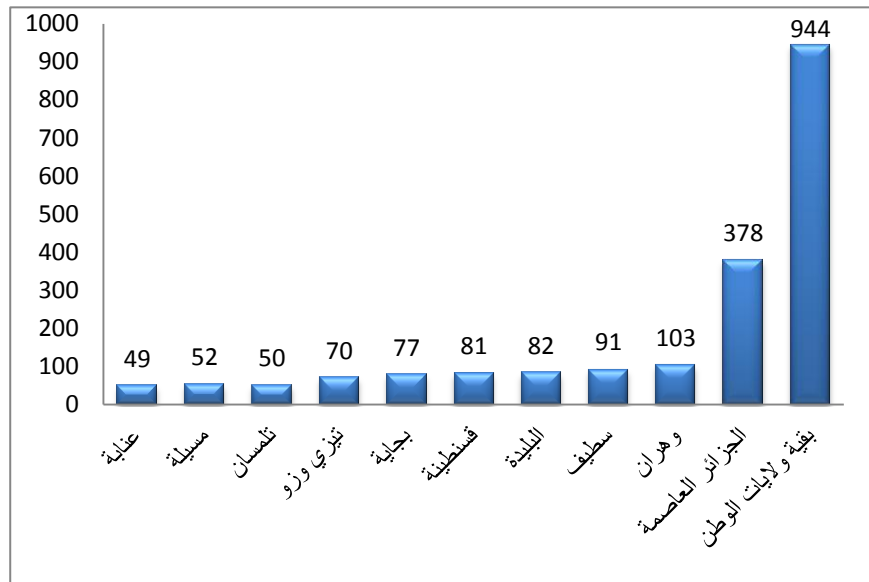
المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على البيانات المأخوذة من مدونة المجلس الوطني للتأمينات في الجزائر.

شهدت شبكة التوزيع في سنة 2011 انخفاض يقدر ب 8.4%، ويرجع هذا إلى انخفاض شبكة التوزيع للشركة المتوسطة للتأمين (GAM) الذي انتقل من 364 وكالة في سنة 2010 إلى 198 وكالة في سنة 2011، كما بلغت شبكة التوزيع العامة لسوق التأمينات 1977 وكالة من جميع الأنواع في سنة 2011.¹³⁹

ثالثا- توزيع شبكة التوزيع حسب الولاية:

إن نسبة 52.4% من شبكة التوزيع تسيطر عليها 10 ولايات شمالية¹⁴⁰، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل (21): التوزيع حسب الولاية.



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على البيانات المأخوذة من مدونة المجلس الوطني للتأمينات في الجزائر.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (21) أنه يوجد اختلال في شبكة التوزيع؛ حيث أن أكثر من نصف هذه الوكالات التجارية تتواجد بالولايات الشمالية (الجزائر العاصمة وحدها فقط تحتوي على ما مجموعه

¹³⁹ - www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/Bulletin-des-assurances-n-23

تاريخ الزيارة: 2013/08/09 على الساعة 07 و 10 دقيقة.

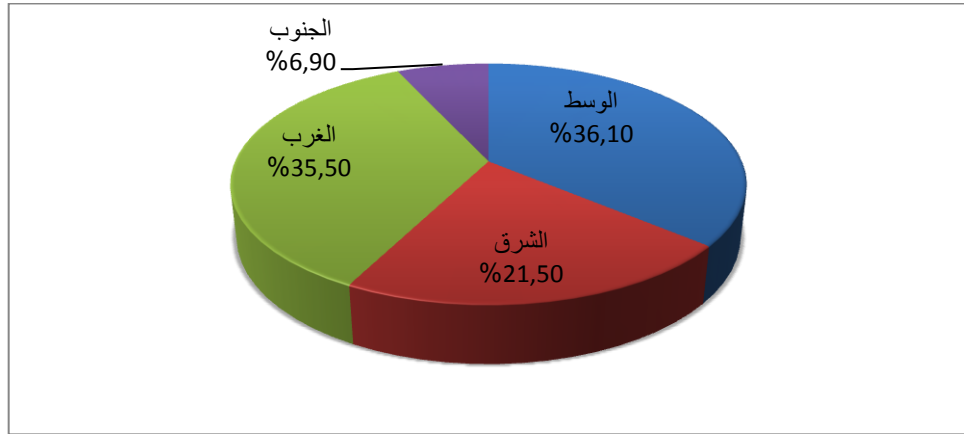
¹⁴⁰ - www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/Bulletin-des-assurances-n-23

تاريخ الزيارة: 2013/08/09 على الساعة 07 و 30 دقيقة.

378 وكالة تجارية أما ولاية عنابة تحتوي على أصغر عدد من الوكالات التجارية قدره 49 وكالة) مما يعني وجود فراغ في بقية المناطق وخاصة الجنوبية والمراكز الحدودية.

رابعاً- توزيع شبكة التوزيع حسب المناطق:

شكل (22): التوزيع حسب المناطق.



المصدر: من إعداد الطالب، اعتماداً على البيانات المأخوذة من مدونة المجلس الوطني للتأمينات في الجزائر.

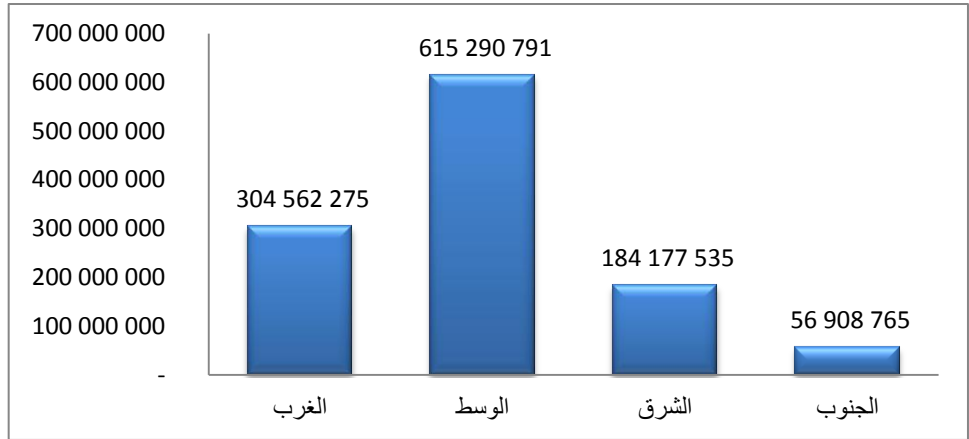
فيما يخص شبكة التوزيع حسب المناطق، لم تحدث عليها تغييرات كبيرة خلال سنة 2011، حيث سجلت المناطق الشرقية والوسطى تغييرات طفيفة بـ 35.5% و 36.1% على التوالي، ويبقى الجنوب والغرب مع حصص صغيرة نسبياً تقدر فقط بـ 6.9% و 21.5% على التوالي خلال سنة 2011.¹⁴¹

خامساً- الإنتاج حسب الولايات للشبكات التجارية لشركات التأمين:

أ- إنتاج السوق حسب المنطقة:

شكل (23): إنتاج السوق حسب المنطقة لسنة 2011.

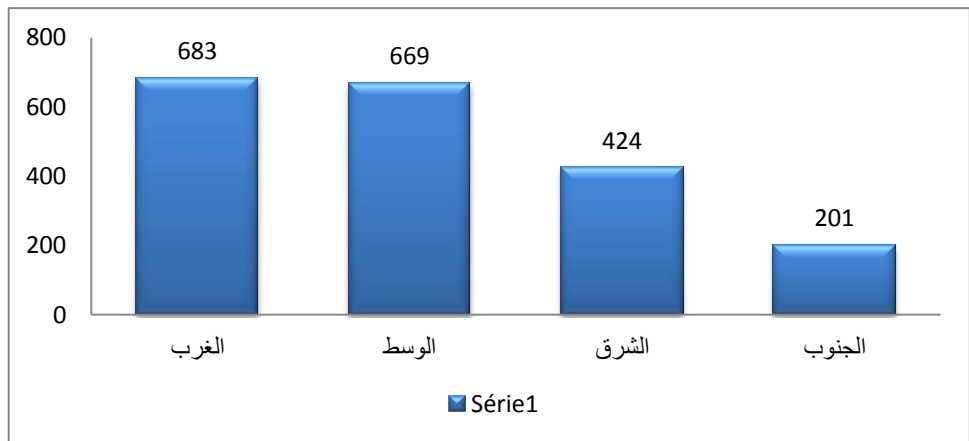
¹⁴¹ - www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/Bulletin-des-assurances-n-23



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على البيانات المأخوذة من مدونة المجلس الوطني للتأمينات في الجزائر.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (23) أن رقم أعمال سوق التأمينات لمنطقة الوسط أكبر من إنتاج بقية مناطق الوطن بالرغم من وجود أكبر عدد من الوكالات التجارية في منطقة الغرب (كما يوضحه الشكل التالي) لكن ارتفاع أرقام أعمال منطقة الوسط يعود إلى كون أغلب اتفاقيات التأمين تجرى على مستوى الإدارات العامة لشركات التأمين المتواجدة في الجزائر العاصمة.

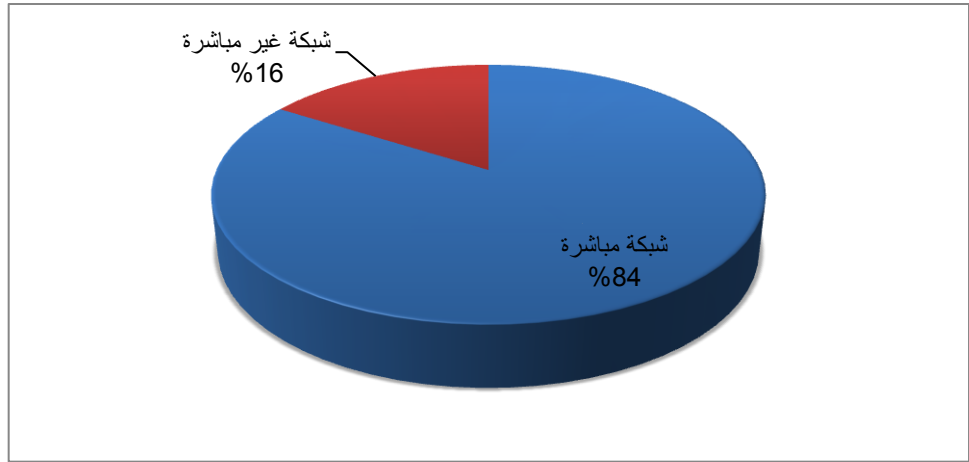
شكل (24): عدد الوكالات حسب المنطقة لسنة 2011.



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على البيانات المأخوذة من مدونة المجلس الوطني للتأمينات في الجزائر.

ب- هيكل الإنتاج حسب نوع الشبكة:

شكل (25): هيكل الإنتاج حسب نوع شبكة التوزيع لسنة 2011.



المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على البيانات المأخوذة من مدونة المجلس الوطني للتأمينات في الجزائر.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (25) أن بنية شبكة التوزيع المباشرة وغير المباشرة خلال سنة 2011 بلغت على التوالي 84% و 16% من مجموع شبكة التوزيع العامة، مقابل 65% و 35% خلال سنة 2010.¹⁴²

ج- التوزيع الجغرافي لإنتاجية القطاع:

كما رأينا في المطلب السابق أن إنتاجية شركات التأمين (خلال سنة 2011) في منطقة الوسط أكبر من إنتاجية بقية المناطق فمثلا ولاية الجزائر العاصمة تنتج 40.3% من رقم أعمال القطاع، ثم تليها ولاية وهران بمعدل 5.0% كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (18): التوزيع الجغرافي لإنتاجية السوق لسنة 2011.
الوحدة: دولار لرقم أعمال التأمينات ونسبة مؤوية لحصة الإنتاج.

رمز الولاية	اسم الولاية	الإنتاج		الوكالات التجارية	
		الرقم (مليون دولار)	الحصة %	العدد	الحصة %
01	ولاية أدرار	3 482 818,10	0,30%	13	0,66%
02	ولاية الشلف	18 575 029,86	1,60%	42	2,12%
03	ولاية الأغواط	5 804 696,83	0,50%	17	0,86%
04	ولاية أم البواقي	8 126 575,56	0,70%	28	1,42%
05	ولاية باتنة	22 057 847,95	1,90%	15	0,76%
06	ولاية بجاية	41 793 817,18	3,60%	35	1,77%
07	ولاية بسكرة	12 770 333,03	1,10%	82	4,15%
08	ولاية بشار	5 804 696,83	0,50%	77	3,89%
09	ولاية البليدة	31 345 362,88	2,70%	38	1,92%
10	ولاية البويرة	15 092 211,76	1,30%	36	1,82%
11	ولاية تمنراست	2 321 878,73	0,20%	12	0,61%
12	ولاية تيسة	8 126 575,56	0,70%	24	1,21%

¹⁴² - www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/Bulletin-des-assurances-n-23

2,63%	52	2,30%	26 701 605,42	ولاية تلمسان	13
1,57%	31	0,90%	10 448 454,29	ولاية تيارت	14
3,54%	70	3,30%	38 310 999,08	ولاية تيزي وزو	15
19,12%	378	40,20%	466 697 625,13	ولاية الجزائر	16
1,57%	31	0,80%	9 287 514,93	ولاية الجلفة	17
1,21%	24	0,90%	10 448 454,29	ولاية جيجل	18
4,60%	91	3,20%	37 150 059,71	ولاية سطيف	19
0,66%	13	0,40%	4 643 757,46	ولاية سعيدة	20
1,97%	39	1,50%	17 414 090,49	ولاية سكيكدة	21
1,77%	35	1,10%	12 770 333,03	ولاية سيدي بلعباس	22
2,48%	49	3,40%	39 471 938,44	ولاية عنابة	23
1,06%	21	1,00%	11 609 393,66	ولاية قالمة	24
4,10%	81	2,80%	32 506 302,25	ولاية قسنطينة	25
1,47%	29	0,90%	10 448 454,29	ولاية المدية	26
1,62%	32	1,10%	12 770 333,03	ولاية مستغانم	27
2,63%	52	1,20%	13 931 272,39	ولاية المسيلة	28
1,32%	26	0,90%	10 448 454,29	ولاية معسكر	29
1,82%	36	2,20%	25 540 666,05	ولاية ورقلة	30
5,21%	103	5,00%	58 046 968,30	ولاية وهران	31
0,25%	5	0,40%	4 643 757,46	ولاية البيض	32
0,30%	6	0,10%	1 160 939,37	ولاية إليزي	33
2,33%	46	1,10%	12 770 333,03	ولاية برج بوعرييج	34
2,28%	45	2,10%	24 379 726,69	ولاية بومرداس	35
0,91%	18	0,30%	3 482 818,10	ولاية الطارف	36
0,10%	2	0,10%	1 160 939,37	ولاية تندوف	37
0,51%	10	0,20%	2 321 878,73	ولاية تيسمسيلت	38
1,11%	22	0,60%	6 965 636,20	ولاية الوادي	39
0,81%	16	0,40%	4 643 757,46	ولاية خنشلة	40
0,76%	15	0,50%	5 804 696,83	ولاية سوق أهراس	41
2,12%	42	1,60%	18 575 029,86	ولاية تيبازة	42
1,52%	30	1,20%	13 931 272,39	ولاية ميلة	43
1,42%	28	1,00%	11 609 393,66	ولاية عين الدفلى	44
0,40%	8	0,20%	2 321 878,73	ولاية النعامة	45
0,96%	19	0,50%	5 804 696,83	ولاية عين تموشنت	46
1,32%	26	0,60%	6 965 636,20	ولاية غرداية	47
1,37%	27	0,90%	10 448 454,29	ولاية غليزان	48

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على البيانات المأخوذة من مدونة المجلس الوطني للتأمينات في الجزائر.

وهو ما يمنحنا ما مجموعه 1 160 939 366,00 كرقم أعمال ل 1977 وكالة خلال سنة 2010، كما أن أعلى نسبة إنتاج سجلت بالجزائر العاصمة، أما بقية الولايات فقد سجلت نسب متفاوتة في أرقام الأعمال.

خاتمة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن سوق التأمينات في الجزائر قد شهد تحولات عميقة، انعكس دورها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث قامت الدولة بمجهودات كبيرة لرفع كل العراقيل والمشاكل التي يتخبط فيها هذا السوق باعتباره سوقا حساسة بإمكانه المساهمة في التنمية المحلية والاقتصادية للبلاد، وذلك من خلال جملة من الإصلاحات وعلى رأسها التشريعات والقوانين المؤطرة لهذا السوق والتي حررتة من الاحتكار ومنحت فرص للمستثمر المحلي والأجنبي لاسيما في فرع التأمين على الأشخاص الذي لا يزال يعرف ركودا.

غير أنه وعلى الرغم من هذه الإصلاحات، يبقى سوق التأمينات في الجزائر بعيدا عن مستوى أسواق التأمين العالمية وحتى القارية، نتيجة عدة عوامل نذكر منها:

- هيمنة شركات التأمين العمومية على سوق التأمينات في الجزائر حتى بعد صدور القانون رقم 95-07 والذي ألغى التخصيص وفتحها أمام المنافسة.

- قلة الاستثمارات الأجنبية في هذا السوق؛

- عدم الاهتمام بنشاط تسويق الخدمات والمنتجات التأمينية؛

- غياب الثقافة التأمينية عند المواطن لاسيما في فرع التأمين على الأشخاص والحياة، مما دفع المستثمرين لعدم الاستثمار في هذه السوق؛

- نقص المؤهلات والكفاءات المختصة في التأمينات؛

- التشريعات والقوانين خصوصا تلك المشرعة في الأونة الأخيرة التي كانت عاملا في كبح تطور سوق التأمينات؛

كما تم التوصل أيضا إلى أن مساهمة سوق التأمينات في الناتج المحلي الإجمالي هي مساهمة بسيطة وتكاد تكون معدومة؛ لكن بطريقة غير مباشرة يساهم هذا السوق (التأمينات) في دعم الاستثمار وعملية الإنتاج وهذا عبر تقديمه لتغطية تأمينية على القروض ومساهمته في خلق مناصب عمل.

تمهيد الفصل:

يتناول هذا الفصل دراسة علاقات الارتباط والسببية بين سوق التأمينات والنمو الاقتصادي في الجزائر، لبيان خصائص البيانات المستخدمة في هذه الدراسة سيتم فحص خصائص البيانات من حيث سكونها (Stationary)، وتكاملها (Cointegration)، وتحديد المنهجية القياسية التي سيتم استخدامها، فإذا كانت البيانات متكاملة سيتم استخدام منهجية متجه تصحيح الخطأ (VEC) (Vector error correction) للوصول إلى حالة التوازن في الأجل الطويل، أما إذا لم تكن متكاملة سيتم استخدام منهجية الانحدار الذاتي المعياري (VAR) (Vector autoregressive)، واختبار جرانجر للسببية (Granger Causality) على بيانات الناتج المحلي الإجمالي وتلك التي تعكس نمو سوق التأمينات الجزائري، حيث تم استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2010) لقياس النمو الاقتصادي، بينما تم قياس نمو التأمينات من خلال حجم وسيولة سوق التأمينات المحلي حيث تم استخدام أقساط التأمين لنفس الفترة.

الخاتمة العامة:

إن سوق التأمينات في الجزائر يعد سوقا خصبا ويتوفر على فرص نمو حقيقية هائلة لم يتم استغلالها بالشكل المناسب، فهناك إمكانيات استثمارية ضخمة يزخر بها تؤدي إلى نموه بسرعة متزايدة (346493 مؤسسة صغيرة ومتوسطة و 278576 عدد أصحاب المهن الحرة من الأشخاص الطبيعيين الخواص والمؤسسات الناشطة في الصناعة التقليدية عام 2009 والقطاع الفلاحي والتغطية الصحية و 6 مليون مسكن، و 270 ألف سيارة تستورد سنوياً، النقل البري والجوي والبحري، البناء والأشغال العمومية...إلخ)، إذ بدأ يتجاوز رقم أعمال السوق عتبة 1 مليار دولار وهو رقم بسيط جداً يدل على أنه سوق محفز وواعد قابل للتطور قدره خبراء صناعة التأمين في الجزائر بقيمة 5 إلى 6 مليار دولار أمريكي سيما وأن سقف التنافس مفتوح بالجزائر.

كما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مفتوح ويعتمد بدرجة كبيرة على العالم الخارجي وتنتهج الحكومة سياسة تتسم بحرية الاستثمارات من وإلى الجزائر مع سياسة سوق تأميني تقليدي يتسم بدرجة عالية من التركيز على منتجات التأمين الاجبارية وعدم الاهتمام ببقية منتجات التأمين الأخرى.

بالإضافة إلى سعي السلطات الحكومية إلى جذب الاستثمارات والاستفادة منها في السوق الوطنية والذي يتوقف نجاحها على تأمين الاستقرار لهذه الاستثمارات، وضرورة تقديم منتجات تأمينية لحماية المستثمرين من خسائر الاستثمار في المجال الفلاحي أيضاً وما ينجم عنه من فقدان المحاصيل، حيث أن الفلاحة هي البديل التنموي في الاقتصاد الجزائري لفترة ما بعد النفط.

وقمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول كما يلي:

الفصل الأول:

وتطرقنا فيه إلى الأسس النظرية للتأمين عبر التطرق إلى نشأة وظهور التأمين وعقد التأمين ومبادئه و المعالجة الاقتصادية للتأمين.

الفصل الثاني:

وتطرقنا فيه إلى النمو الاقتصادي من خلال استعراض النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المتعلقة به ثم الأسس النظرية للنمو الاقتصادي و تفسير النمو محدداته وطرق قياسه.

الفصل الثالث:

وتطرقنا فيه إلى دراسة سوق التأمينات في الجزائر للمدة (1990-2010). وتوصلنا من خلاله إلى النتائج التالية:

- 1- نتيجة لضعف سوق التأمينات الجزائري مالياً وفنياً، ولانخفاض مستوى الاستثمار فيه، فقد أخفق هذا السوق المساهمة في النمو الاقتصادي، مع غياب الأثر الايجابي للتأمين على النمو الاقتصادي؛
- 2- اشتراكات سوق التأمينات ليست في متناول كل الشرائح الاجتماعية (الفقراء)؛
- 3- الدخل الحقيقي يعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة على أقساط التأمين في الجزائر .
- 4- غياب ثقافة تأمينية لدى المجتمع الجزائري.

5- إن انخفاض وعدم انتظام صناعة التأمين، ولا سيما في الخدمات المقدمة والمقترحة على الشركات والمتعاملين الاقتصاديين، يرفع من عدم اليقين بشأن القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل الأفراد والشركات، والتي تشكل عقبة للنشاط الاقتصادي؛

الفصل الرابع:

وتطرقنا فيه إلى تحليل وقياس العلاقة السببية بين التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2010). وتوصلنا من خلاله إلى النتائج التالية:

من خلال تحليل نموذج الدراسة باستخدام الاختبارات القياسية (اختبارات السكون للمتغيرات، اختبار التكامل المشترك، اختبار السببية) تم التوصل الى ما يلي:

- 1- بينت نتائج اختبارات سكون المتغيرات (ديكي فولر المطور و فيليبس بيرون) أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى العام إلا أنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى؛
- 2- تبين من اختبار التكامل المشترك أن المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً وتم التوصل إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (نصيب الفرد من الدخل الوطني وكثافة التأمين)، مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.
- 3- كما تبين أيضاً من خلال هذه الدراسة عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل ولا قصيرة الأجل بين المتغير المستقل و المتغير التابع، إذن نستنتج من خلال هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي لا يؤثر في كل من سوق التأمينات الجزائري.

إن عدم وجود علاقة سببية بين التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر تشكل مؤشر هام يمكن أن يشجع الحكومة أن تولي اهتماماً لعملية تنظيم والاستغلال الفعال لسوق التأمينات. في ضوء كل ما يحدث في هذا البلد، إشكالية البحث تمكن في إيجاد حلول مستدامة لتحسين الظروف الاجتماعية للسكان، تدور أيضاً حول مساهمة سوق التأمينات في ضمان التمويل وحماية الأشخاص والممتلكات. وسوق التأمينات

يتطلب تنظيم قنوات توزيع منتجات التأمين وتنظيم مشغلي السوق هي أيضا مهمة كما ناقشها (س دوما و شرويدر (DOUMA S and SCHREUDER H, 2008) وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن أنشطة التأمين ترتبط باقتصاد السوق والحريات السياسية، وأدوارها تبدو أعمق في الأنظمة الجماعية أين يكون الأفراد لهم الخصوصية في الحرية. تطور مجتمع يحتاج إلى آليات فعالة للحماية.

كما أن ضعف وانعدام الأمن يهددان الناس بصفة عامة، خاصة الفقراء منهم، إن مساعدة الفقراء هي علامة على التضامن، لكن الفقراء يجب أن يشاركوا في جهود أولئك الذين يساعدهم. ومؤسسات التأمين تطورت في إطار هذا التصور، وذلك بفضل تنظيمها من قبل صناديق التأمين التبادلي ذات أبعاد شاملة محلية وطنية وعالمية، فهي تسمح للناس أن يكونوا جزءا من مجموعة تكون مساهمات الذين لم يتعرضوا إلى حوادث تسمح بتعويض أولئك الذين تعرضوا إلى حوادث.

فكثافة التأمين ونصيب الفرد من الدخل هي من العوامل الرئيسية التي تدخل في تحليل هذه الدراسة، كما أن ضرورة وأهمية أنشطة التأمين على مستويين، أولا على المستوى الفردي عندما تصبح مصاريف التأمين مهمة في ميزانية الأسرة، وعلى مستوى جماعي عندما يصبح التأمين عنصرا هاما من عناصر الدخل الوطني. صحيح يمكن لعناصر محددة في تحفيز النمو الاقتصادي أن تعمل على تنشيط أهمية الطلب على التأمين، حيث إن الأمر يتعلق بما يلي: ارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة قيم الممتلكات المؤمن عليها (المباني والمركبات والآلات والطائرات،... إلخ)، والزيادة في أسعار التأمينات على الحياة (القيمة المحددة من الدخل المفقود في حالة وقوع حادث أو وفاة).

مجالات التأمين الأصغر هي على النحو الذي قدمها م كوهين (COHEN. M, 2003)، و ب ديفلتر وآخرون (DEVELTERE P. and al, 2004)، مع ب سريال (CRIEL. B, 1999) إذ أثبتوا أن التأمين على الصحة التبادلي يمكن أن يستغل في دراسات محددة للحد من ضعف إقبال الناس على التأمين.

هل يمكن أن نأمل في تقليص فجوة الرعاية الاجتماعية التي تنمو بشكل متزايد بين البلدان الصناعية والبلدان الفقيرة، على سبيل المثال، يصبح من المهم أن يصاحب التأمين كل المساعدات وجميع مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقروض نقل التكنولوجيا. وهذا الاحتياط يمكن أن يحد من ضعف مشاريع التنمية والمساعدات المتفرقة من الحكومة الجزائرية لمواطنيها، وبالتالي، يسمح الحد من ضعف وهشاشة المستفيدين من المساعدات لكي لا يعودوا إلى وضعيتهم الأولى من الفقر. وهناك حاجة إلى تمويل المشاريع، فهي تشكل نوع من أنواع تحسين المستوى الاجتماعي، ولكنها يمكن أن تقلل من ضعف الناس الفقراء إلا لبعض الوقت، ولكن ليس بشكل دائم.

ويمكن تلخيص نتائج الدراسة كالاتي:

إن متغيرات كل من نصيب الفرد من الدخل الوطني وكثافة التأمين يمكن أن تكون معقدة في البحوث المستقبلية (من أجل معرفة ما اذا كان بالإمكان حفظ السببية عند مستوى 0,05 بين هذه المتغيرات، فإنه يجب إجراء فروق من الدرجة الثانية لهذين المتغيرات، وإجراء مراجعة اختبار الإستقرارية، تطبيق اختبار السببية للمتغيرات من الدرجة الثانية يكشف عن فرضية مفادها أن نصيب الفرد من الدخل يؤثر في كل من كثافة التأمين عند مستوى معنوية 5%).

ثالثا: اختبار الفرضيات:

من خلال نتائج الدراسة القياسية تم قبول الفرضية الثالثة والتمثلة في: عدم وجود علاقة تأثير وتأثر بين التأمين والناتج المحلي الخام، ورفض الفرضية الأولى والتمثلة في أن التأمين يؤثر في الناتج المحلي الخام، ورفض الفرضية الثانية والتمثلة في أن: الناتج المحلي الخام يؤثر في التأمين،

ومن الممكن ربط هذه النتائج القياسية بواقع الاقتصاد الجزائري، من خلال الملاحظة التالية:

هل الناتج المحلي الخام في الجزائر يتأثر بأقساط التأمين، حيث أن تحسن واضح لكثافة التأمين يكون لها تأثير كبير على مستوى دخل الأفراد؟.

وأخيرا في ضوء ما خلصت إليه الدراسة، يمكن تقديم بعض الاقتراحات وهي كالتالي:

- 1- العمل على تطوير سوق التأمينات من أجل الرفع من نسبة مساهمته في النمو الاقتصادي؛
- 2- ضمان التكوين في هذا السوق بالاستعانة بشركات التأمين الأجنبية في نقل التقنية الحديثة في تقديم الخدمة التأمينية الحديثة وأساليب التسيير الحديثة، ثم توطئها لزيادة القدرة التنافسية لسوق التأمينات الجزائري؛
- 3- إنشاء بنك معلومات (Bonus et Malus) للمساعدة في التوصل لأفضل الطرق للتغيير ومنح ديناميكية أكثر للسوق؛
- 4- تسهيل دخول شركات التأمين الأجنبية لتخفيض كلفة إعادة التأمين بالخارج؛
- 5- على شركات التأمين العمل على مواكبة الظروف والمتغيرات الاقتصادية لأجل المساهمة أكثر في إنعاش النمو الاقتصادي؛

6- الإسراع في إقامة أجهزة ضمان مراقبة سوق التأمينات وتنظيمه؛

7- ضرورة إدراج التأمينات في المقررات الدراسية مثل فتح تخصصات جامعية جديدة حول التأمين؛

8- إدخال أحدث الوسائل في تقديم خدمات التأمين وتقديم المزايا التكميلية للمستفيدين منها؛

9- ضرورة الاهتمام بسوق التأمينات من خلال استحداث تشريعات تساعد على النهوض به وتساهم بشكل مباشر في نمو الاقتصاد الوطني؛ وإشراك مسؤولي الشركات في مناقشة أى قوانين أو تشريعات تخص قطاع التأمين؛

10- تشجيع قيام فروع تأمينية جديدة للشركات توزع على مناطق الجزائر التي لا توجد بها شبكة توزيع حالياً وذلك للابتعاد عن تمركزها في بعض المناطق؛

11- إعلاء مبدأ الربحية وليس حجم الاكتتاب، وذلك بأن تحاسب الشركة في نهاية السنة المالية على حجم

الربحية وليس بحجم الأقساط أي الغاية تكون بنتيجة النشاط خلال العام وهذا سيدفع كافة الشركات إلى

ضرورة انتقاء الأخطار عند الاكتتاب وذلك بالتسعير الجيد والسليم والدراسة المتأنية للأخطار؛

12- ضرورة تطوير وابتكار وسائل التسويق وعدم اقتصر المنافسة على المنافسة السعرية فقط بل يجب أن تتعداها إلى المنافسة غير السعرية، وذلك عن طريق تقديم خدمات تأمينية حديثة غير تقليدية ومتميزة للعملاء، والاهتمام بتصميم الخدمة، وإضفاء صفة المحلية أو الخصوصية مع قدرة الجهاز الإنتاجي الذي يسوقها؛

13- تطوير نظام الوساطة وعدم اقتصره على الفرد، بأن تقوم به مؤسسات متخصصة لها شخصيتها المعنوية، وبها كوادر ويكون لها الحق في الاتصال بمعيدي التأمين لتوزيع الأخطار ولديها المقدرة المالية على تحمل المخاطر؛

14- نظراً لأهمية التأمينات في نمو الناتج المحلي فإنه يجب التركيز على زيادة الاهتمام بالتأمين التجاري عموماً وبالتأمين التكافلي خاصة وتفعيل دوره في زيادة نسب الاكتتاب وتنويع قاعدة الخدمات التأمينية؛

15- عدم الاعتماد فقط على التسويق المباشر والتوسع في تطبيق المفهوم الشامل للتسويق واستخدام الأساليب الحديثة في تسويق الخدمة التأمينية كاستخدام الخط الأخضر، والتسويق الإلكتروني... الخ؛

16- الاهتمام بتبسيط إجراءات التأمين ولغة العقد وشروطه حتى يسهل علي العملاء فهم ما يحتويه، وترجمة بنود العقد إلى اللغة العربية وحتى منشورات المستخدمة للإعلام؛

17- تغيير لغة عقد التأمين إلى العربية، لأجل تسهيل المعاملات؛

في ظل هذه المعطيات والوقائع، سيكون من الضروري العمل على نشر الوعي التأميني لدى المواطن الجزائري أو ما يسمى بثقافة التأمين، حيث أن تعزيز انتشار التأمين يساعد في تقديم منتجات تأمينية إضافية مما يؤثر على حصيلة نشاط قطاع التأمين؛

وأخيرا يقترح الطالب إجراء دراسات أخرى ذات علاقة بموضوع تأثير التأمينات على النمو الاقتصادي وخصوصاً إجراء دراسات حول أثر سوق التأمينات في حماية الاستثمارات الاستراتيجية في ظل غياب شركات وطنية قادرة على تولي مهام اعادة التأمين بدل اللجوء إلى الخارج وما يمس من السيادة الوطنية كالتأمين على منشآت الشركة الوطنية للمحروقات، وعليه فإنه من الضروري العمل على تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية عبر دعم الشركة الوطنية لإعادة التأمين لأن ذلك من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: الاطار النظري والمنهجي للدراسة.

تظهر العديد من الدراسات أن التأمين له بالغ الأهمية في الاقتصاد وفي الحياة اليومية، وله أيضا تأثير على مسار عملية التنمية الاقتصادية لكن لا يزال من الصعب تقييمه. وأضاف د.س لومبارت (DC) (Lambert, 1966) أن صناعة التأمين تساهم في الدخل الوطني عن طريق زيادة القيمة المضافة لأقساط التأمين، حيث يتم استغلال هذه القيمة المضافة لدفع الرواتب والعمولات وأرباح الأسهم والضرائب غير المباشرة.

إن معرفة الأثر المتبادل بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التأمين يعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على التأمين، باعتبار أن السياسات الاقتصادية توضع عادة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الدخل الوطني) وليس لرفع الاكتتاب في التأمين (كثافة التأمين)، التي تعتبر في أغلب النماذج الاقتصادية القياسية كمتغيرات داخلية. لذلك فإن التحليل النظري أو المقاربات النظرية لمفهوم التأمين وأهميته في النمو الاقتصادي، قد تفقد أهميتها إذا لم تأخذ بعين الاعتبار العلاقات السببية المثبتة في الواقع، وكذلك بالنسبة للسياسات الاقتصادية التي لا تهدف في غالب الأحيان إلى رفع الاكتتاب في التأمين (كثافة التأمين)، وإنما لزيادة معدلات النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الدخل الوطني)، وهكذا، وبعد القيام بعرض الجزء الأول في إطار نظري، سوف يتم عرض الجزء الثاني في إطار المنهجية المستخدمة لتحليل وقياس العلاقة السببية بين التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2010).

المطلب الأول: استعراض العلاقة بين تطور سوق التأمينات والنمو الاقتصادي.

تؤكد العديد من الدراسات والبحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وسوق التأمينات¹⁴³. فالدراسات القياسية تبين وجود علاقة سببية حسب مفهوم جرانجر (Causalité au sens de Granger)، غير أن التحليل النظري لا يؤكد دائما هذه العلاقة، نظرا لتركيزه على التأمين كظاهرة اقتصادية ناتجة عن طبيعة نشاطه وأهميته في السياسات الاقتصادية. وتغير معدلات النمو الاقتصادي يؤدي حسب المقاربة القياسية إلى ارتفاع معدلات (كثافة ونسبة انتشار التأمين) بنسب متفاوتة، تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي المحقق. وكذلك فإن ارتفاع نشاط سوق التأمينات قد يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل تحدده طبيعة هذا السوق ومدى نشاطه ومدى ارتباطه بالأسواق الأكثر تأثيرا على النمو في الاقتصاد.

يتناول هذا المطلب بعض الأدبيات والدراسات الاقتصادية لدور سوق التأمينات في النمو الاقتصادي والمنهجية المعتمدة لتقييم مدى مساهمة وأثر سوق التأمينات في النمو الاقتصادي في الجزائر.

أولاً- أهمية التأمين في النمو الاقتصادي:

قد أجريت عدة دراسات لإظهار أهمية سوق التأمينات في النمو الاقتصادي للأمة¹⁴⁴، ومعظم هذه الدراسات تؤدي إلى حقيقة أن لهذا السوق أهمية لتحقيق النمو الاقتصادي ووجود سوق تأميني قوي

¹⁴³⁻ Jean-Claude Sourou KEKE, LIBERALISATION DU SECTEUR DE L'ASSURANCE ET CROISSANCE ECONOMIQUE AU BENIN, (PROJET DE RENFORCEMENT DES CAPACITES EN CONCEPTION ET ANALYSE DES POLITIQUES DE DEVELOPPEMENT, REPUBLIQUE DU BENIN, Septembre 2010).

http://www.capod.org/IMG/pdf/liberalisation_secteur_assurances.pdf

- Patrick M. Liedtke, L'ASSURANCE ET SON RÔLE PRÉPONDÉRANT DANS LES ÉCONOMIES MODERNES, (Secrétaire général et directeur exécutif de l'Association de Genève).

[https://www.fsa.fr/webffsa/risques.nsf/b724c3eb326a8defc12572290050915b/a6f6d0cd9a0c0cd5c125723a0035da69/\\$FILE/Risques_063_0024.htm](https://www.fsa.fr/webffsa/risques.nsf/b724c3eb326a8defc12572290050915b/a6f6d0cd9a0c0cd5c125723a0035da69/$FILE/Risques_063_0024.htm)

- RAPPORT SOMMAIRE, assuréconomie Étude sur l'incidence économique et sur la croissance d'un Secteur à forte valeur au Nouveau-Brunswick : les assurances, (canada, février 2012).

http://www.gnb.ca/inb/fr/pdf/INSURECONOMY_NB_French.pdf

¹⁴⁴⁻ Jean-Paul Louisot, L'Assurance contribution au développement économique, (Université Paris 1 Panthéon/Sorbonne, 2009).

للمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى:

http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&cad=rja&ved=0CDIQFjAB&url=http%3A%2F%2Fwww.fanaf.org%2Fdownload%2Ffichier.php%3Fid%3D29&ei=usMLU9OtNePNyG0O3IHYAw&usg=AFQjCNHQ6VhI_dmUyHPoxsagPnyIN39aQ&sig2=-v0-0_pVx1FzV01_JURzow&bvm=bv.61725948,d.bGQ

هو واحد من أهم الخصائص الأساسية لنظام اقتصادي فعال. ومن بين هذه الدراسات الدراسة التي أجريتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (CEPA, 2006) والدراسة التي قان بها ريبول (Ripoll, 1973) من حيث تطور نشاط سوق التأمينات في الدول النامية يمكن من قيام مؤسسات وطنية للتأمين، وأنه حتى بعد التحرر من الاستعمار فإن هذا السوق (التأمينات) لا يزال متخلفا.

ولأجل تحليل مساهمة سوق التأمينات في النمو الاقتصادي، فإن معظم الكتاب يستعملون معدل الاختراق التأميني كوسيلة تسمح بتحليل مساهمة السوق في الناتج المحلي الإجمالي حيث يقارن هذا المعدل في دولة ما مع مجموعة دول، هذا المنهج استعمل خصوصا في دراسة قامت بها اللجنة الأوروبية للتأمينات (CEA, 2006) لتحليل مساهمة سوق التأمينات في النمو الاقتصادي داخل الاتحاد الأوروبي (هذه الدراسة شملت 25 دولة)¹⁴⁵، وأظهرت هذه الدراسة أن بعض الدول لديها معدلات اختراق تأميني مرتفعة، في حين أن بعض البلدان لها معدلات ضعيفة، وبمقارنة هذا المعدل مع الولايات المتحدة الأمريكية فإنه أمكن التوصل إلى أن سوق التأمينات الأوروبي هو أقل تطورا مع الولايات المتحدة الأمريكية (حيث أن هذا المعدل يتجاوز 10%)، في حين أن المعدل المتوسط المرجح للدول 25 للاتحاد بلغ 8,5% فقط.

وفي نفس الإطار ونفس الاتجاه تم إجراء دراسة على البلدان الإفريقية، توصل موستاسي (Moustassie, 2006) إلى أن الحصة النسبية لمساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال في مراحلها الأولى، والأسواق فيها لديها امكانيات هائلة للنمو لكن بشرط استغلالها استغلالا فعالا.

وحسب ثيري (Thierry, 2005)، فإن تقييم مكانة سوق التأمينات في الاقتصاد الوطني يكمن عبر طريقتين: مساهمة الفرد (كثافة التأمين)، ونسبة مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، كما يمكن اعتبار التأمين كنوع من أنواع الادخار (تخصيص الادخار العائلي)، ويلاحظ أنه من بين مختلف

- Marcel MULUMBA KENGA TSHIELEKEJA "L'Assurance : Catalyseur du Développement Modèles de références et Applications au cas de la République Démocratique du Congo" (Thèse de Doctorat en Sciences Économiques et de gestion, Université Catholique De Louvain, Louvain-la-Neuve Octobre 2011).

http://www.uclouvain.be/cps/ucl/doc/iag/documents/These_Mulumba_Kenga_Marcel_Sept2011.pdf

¹⁴⁵ Thomas HESS, Assurance, réassurance : Une autre contribution au développement Actes du colloque du 14 juin 2005, Paris.

https://www.lamicrofinance.org/files/19606_file_fr_WP_ITM4Fr.pdf

¹⁴⁵ - http://ec.europa.eu/internal_market/insurance/index_en.htm

المتعاملين في السوق المالي فإن شركات التأمين هي صغيرة نسبيا مقارنة ببقية المتعاملين فيما يخص مجموع الالتزامات في هذا السوق.

كما يتم تقييم الوضع في سوق التأمينات من خلال تحليل بعض المتغيرات مثل عدد الشركات العاملة في هذا السوق، مختلف المجالات المشمولة بالتغطية، عدد المناصب التي يتم خلقها، حجم الأقساط المكتتبة، المؤسسات والهيئات التي توطر وتنظم هذا السوق، وما إلى ذلك كمنهج يستخدم في معظم الدراسات التي تسعى إلى توضيح أهمية هذا السوق في الاقتصاد.

ولكن **ليدتك (Liedtke, 2006)**، توصل في نفس الاطار إلى أن سوق التأمينات يلعب دورا في السوق المالي، كما له أثر مالي على النمو الاقتصادي خاصة في الاقتصاديات الحديثة، ووجود علاقة ارتباط قوية بين الأداء الجيد لسوق التأمينات وتأثيره المتبادل في النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي)، كما توصل أيضا إلى أن هناك عدد من الاثار البناءة والفعالة قد أهملت ولم تتم دراستها بالتفصيل عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات السياسية.

ثانيا- تحليل محددات سوق التأمينات في الجزائر وعلاقته بالنمو الاقتصادي:

بدأ الاقتصاد الجزائري في النمو في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، هذا النمو الذي ينتظر أن يستمر في ضوءه محاربة الفقر، وتحسين الاقتصاد الكلي للبلاد والعمل على ايجاد اطار محفز ومناسب للاستثمار.

وفي الحقيقة، الجزائر أصبحت تحتاج إلى استثمارات هائلة نتيجة ارتفاع احتياطاتها المالية من العملة الصعبة الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما يجعل سوق التأمينات ضروري أكثر من أي وقت مضى.

وهكذا، وفي ظل ضعف سوق التأمينات، فإن جزء كبير من النشاط الاقتصادي سيكون غير موجود. هذه النتيجة ترغم كل من السلطات والمتعاملين في سوق التأمينات لمضاعفة الجهود من أجل تحسين إدارة وتطوير هذا السوق، حيث أن التأمين لا يسهل المعاملات الاقتصادية فقط من خلال نقل المخاطر ويسمى التعويض، ولكن أيضا يعمل على تعزيز الوساطة المالية حسب وارد زيربريغ 2000.

كما أن وجود سوق تأميني قوي هو صفة أساسية من صفات النظام الاقتصادي الفعال، لأنه يسهم في النمو الاقتصادي وتعزيز خلق فرص العمل وتشجيع الاستثمارات، في الواقع أهمية سوق التأمينات في عملية النمو الاقتصادي في الجزائر بدأت منذ سنة 1995.

المبحث الثاني: إختبارات الدراسة القياسية.

مهما كانت طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية يجب التعرف على طبيعة الإختبارات التي تستخدم في دراسة إستقرارية هذه المتغيرات، كما أن معادلات نماذج الانحدار كانت أكثر الطرق استعمالاً في السبعينيات، ثم في أواخر الثمانينات ظهرت إختبارات التكامل المشترك وأصبحت أكثر شيوعاً واستعمالاً لتقدير نماذج الانحدار كونها تأخذ الاتجاه العشوائي للسلاسل الزمنية المدروسة في الحسبان، كما تساهم أيضاً في تفادي مشكلة الانحدار الزائف، ثم دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات وتحديدها.

المطلب الأول: إختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية (فحص جذور الوحدة).

تعتبر دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية من بين الشروط المهمة للتكامل المترام لأن غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية، عبر عدة مراحل تبدأ بالتحقق من إستقرار أو عدم إستقرار السلسلة الزمنية، ثم معرفة نوعية عدم الإستقرار ما إذا كان من النوع (TS)، أو من النوع (DS)، وتعد إختبارات جذر الوحدة كقيلة بإجراء إختبارات الإستقرارية، ويتم القيام بهذه العملية من أجل تفادي الإنحدار الزائف، والنتائج المضللة، كما يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، وهو ما يعتبر من بين أهم الشروط الضرورية للقيام بإختبار التكامل المشترك؛ وإلا فلن تكون هناك علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل.

أولاً: إختبارات جذور الوحدة (Unit Roots Tests).

"عند دراسة السلاسل الزمنية وخاصة تلك التي تتطرق إلى الجوانب الاقتصادية والمالية، يلاحظ وجود إتجاهات عشوائية (Stochastic Trends) معنوية تجعل السلاسل غير مستقرة، ولغرض إجراء عملية التحليل؛ فإنه لا بد من معالجتها بتحويلها إلى سلسلة مستقرة، وذلك من خلال إثبات استقرارها عند المستوى (level) أو عند الفروق من الدرجة الأول (First differences) $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ أو الفروق من الدرجة الثانية (second differences)؛ وهذا حسب طبيعة السلسلة ومدى استجابتها لهذا التحويل"¹⁴⁶.

وغالباً ما تكون قياسات السلاسل الزمنية بالأسعار أو بالكميات، ولكن ما يميزها هو الترتيب للفترات الزمنية؛ فمثلاً: "السلسلة تمثل الأسعار للفترات (1, 2, 3, 4, ... n) أو الأسعار للسنوات (2000، 2001، 2002) ... إلخ"¹⁴⁷.

¹⁴⁶ - صفاء بونس الصفاوي ومزاحم محمد يحيى، "تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، (جامعة بغداد، العدد 14، 2008)، ص 17.
¹⁴⁷ - سهيل أحمد سمحان ومحمود حسين الوادي، مبادئ الإحصاء والاقتصاد والعلوم الإدارية، (الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010)، ص 163.

"كما أن أي سلسلة زمنية تحتوي على متغيرين: الأول هو الزمن وهو المتغير المستقل، أما الثاني فهو قيمة الظاهرة قيد الدراسة ويعتبر المتغير التابع"¹⁴⁸.

بشكل عام فإن: "السلسلة الزمنية للمتغير (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d)؛ إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة"¹⁴⁹.

وهناك العديد من الإختبارات التي يمكن إستخدامها للتأكد من وجود جذر الوحدة من عدمه، أي لإختبار صفة السكون في السلسلة الزمنية، من بين هذه الاختبارات: إختبار ديكي فولر (DF) -Dickey-Fuller، وإختبار ديكي فولر المطور (ADF) "Augmented Dickey-Fuller"، إختبار فيليب و بيرن (PP) "Phillips and Perron, 1988".

1- إختبار ديكي - فولر (DF) (Dickey Fuller):

قدم هذا الاختبار لأول مرة من طرف فولر (Fuller) في سنة 1976، وتم مواصلة البحث فيه من طرف كل من ديكي و فولر (Dickey and Fuller) سنة 1979، ويهتم إختبار (DF) بالتحقق من إستقرارية السلسلة من عدمها في حالة وجود نموذج ذو إنحدار ذاتي من الرتبة الأولى (1) (AR) " First order Autoregressive Model"، وهذا بالإعتماد على ثلاثة نماذج لإختبار إستقرارية السلسلة الزمنية، وفرضيتان: "الفرضية الأولى هي فرضية العدم؛ أي إثبات وجود جذر الوحدة، أما الفرضية الثانية وهي الفرضية البديلة؛ هي مختلفة بحيث تقترح تمثيل خاص للسلسلة المستقرة"¹⁵⁰.

للقيام بهذا الإختبار يجب أولاً بناء نموذج رياضي، ويسمى بنموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى (1) (AR)، والذي يمكن كتابته بواسطة المعادلة التالية: (1) $Y_t = Y_{t-1} + e_t$

للمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى:
- بدار عاشور "المفاضلة بين نموذج السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار البسيط في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة : مطاحن الحضنة بالمسيلة" (مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2006)، ص 55.
- Herlin, *Economie appliquée des series temporelles*, (Univerisité de Paris, Dauphine, 2003), p 35.
148- محمد حسين محمد رشيد، الاحصاء الوصفي والتطبيقي والحيوي، (الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008)، ص 273.

للمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى:
- ناظم عيد الله عبد المحمدي وسعدية عبد الكريم طعمه، "استخدام نماذج السلاسل الزمنية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في مدينة الفلوجة"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، (المجلد 4، العدد 07، 2011)، ص 27.
- بولويز عبد الوافي "تقلبات الدولار وأثرها على الاقتصاد العالمي حالة الجزائر" (مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، جامعة مستغانم، 2010)، ص 176.
- صلاح الدين حسين الهيتي، الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية تطبيقات باستخدام SPSS، (عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2010)، ص ص 449-448.

149- H.R.Seddighi, K.A.Lawler and A.V.Katos, *Econometric SIA Practical Approach*, (London, 2000), p. p 262-263.

150- Claudio Araujo, Jean-François Brun, Jean-Louis Combes, *Econométrie*, (paris, Bréal éditions, 2004), p. p 117-120.

حيث أن:

Y_t : متغيرة عند الزمن t .

Y_{t-1} : متغيرة عند الزمن $t-1$.

e_t : حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه: وسط حسابي $=0$ ، تباين ثابت، قيمه غير مرتبطة، وعندئذ يسمى حد الخطأ الأبيض.

كما يلاحظ أن معامل الإنحدار في المعادلة رقم (1) يساوي الواحد (1)، وهو ما يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة؛ أي عدم إستقرار بيانات السلسلة، ووجود إتجاه في البيانات.

2- إختبار ديكي فولر المطور (ADF) (Test Augmented Dickey Fuller):

في سنة 1981 طور كل من ديكي و فولر "Dickey and Fuller" إختبار لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية يسمى بإختبار ديكي فولر المطور (ADF) - "Test Augmented Dickey- Fuller"، والذي يعتبر من بين أحسن الإختبارات لجذر الوحدة؛ "بسبب تصحيحه لمشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الإختبار عددا معيناً من فروقات المتغير التابع"¹⁵¹.

"إن إختبار (ADF) يحمل نفس خصائص إختبار (DF)، بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية ΔY_{t-j+1} ، حيث $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ ، $\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ ، ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي"¹⁵².

يعتمد هذا الإختبار على ثلاثة عناصر للتأكد من مدى إستقرارية السلاسل الزمنية أو عدم استقرارها وهي: صيغة النموذج المستخدم، وحجم العينة، ومستوى المعنوية.

إذا كانت متغيرات النموذج عبارة عن سلاسل زمنية؛ فإن إدخال السلاسل الزمنية في نموذج الإنحدار سوف يؤدي إلى نتائج مضللة مثل: ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2) حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وهذا ما يوصف بالإنحدار الزائف (spurious regression)، لذا لا بد من التأكد

¹⁵¹- DICKEY D.A, FULLER W.A, Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root, (Econometrica, Vol 49, 1981), p 1072.

¹⁵² مرباح، قصدي جامعة الاقتصادية، في العلوم ماجستير مذكرة ("الجزائر في التضخم لظاهرة وقياسية اقتصادية دراسة "هتهات - سعيد¹⁵² 144، ص 2006)ورقلة،

من سكون هذه السلاسل الزمنية لكل متغير على حدة. ولإختبار سكون (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة فإن ذلك يتطلب إختبار جذر الوحدة (unit root test).

وإختبار (ADF) يركز على الفرضية: $H_1: \rho < 1$ ، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج:

$$\left(\begin{array}{l} \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^k \Delta Y_{t-j} + e_t \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^k \Delta Y_{t-j} + c + e_t \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^k \Delta Y_{t-j} + c + b \end{array} \right)$$

يمكن تحديد قيمة (n) حسب معيار أكايك (AKAIKE)، أو معيار شوارز (Schwarz).

وهناك ثلاثة صيغ للنماذج التي يمكن إستخدامها في إختبار (ADF) ¹⁵³:

$$\Delta Y_t = \sum_{j=1}^k Y_{t-j} - 1 + \sum_{j=1}^k \Delta Y_{t-j} - 1 + e_t \quad \text{الصيغة الأولى:}$$

يلاحظ عدم إحتواء هذه الصيغة على حد الثابت، والإتجاه الزمني، وتمثل الفرضيات في هذه

$$H_0: \rho = 1 \quad \text{الحالة في: فرضية العدم}$$

$$H_0: \rho < 1 \quad \text{الفرضية البديلة}$$

حيث تشير (Δ) إلى الفروق من الدرجة الأولى للسلسلة الزمنية (Y_t)، ويتم إختبار فرضية العدم (Null hypothesis) بواسطة المعلمة ($\delta = 0$)، أي وجود جذر وحدة في السلسلة بمعنى أنها غير ساكنة، وإذا كانت (δ) معنوية وأقل من الصفر ($\delta < 0$)؛ فهذا معناه قبول الفرضية البديلة، أي عدم وجود جذر وحدة (unit root)، "وإذا كان حد الخطأ (e_t) في الصيغة الأولى يعاني من الارتباط الذاتي (autocorrection)، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفروق المبطنة" ¹⁵⁴.

¹⁵³ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، (الاسكندرية، الدار الجامعية، 2005)، ص. 659-658.

¹⁵⁴ - Damondar N, Gujarati, *Econométrie*, Traduction de la 4ème édition Américaine par Bernard Bernier, (Bruxelles Belgique, de-boek Université, 2004), p 807.

من أجل التخلص من مشكلة الارتباط التسلسلي المعبر عنها بإحصائية (D-W)؛ يجب إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية K في المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = \sum_{j=1}^K Y_{t-1} + \sum_{j=1}^K \Delta Y_{t-1} + e_t$$

كما يلاحظ أنه إذا كانت هذه المشكلة تختفي بعد إدراج ثلاثة حدود للفروق مثلاً؛ فإن هذه الفروق تتمثل في:

$$\left(\begin{array}{l} \Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_t \\ \Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_t \\ \Delta Y_{t-3} = Y_{t-3} - Y_t \end{array} \right)_{3,4}$$

بعدها يتم تقدير صيغة تاو ديكي فولر المطور وفقاً للصيغة التالية:

$$\left(\tau^*_{\lambda} = \frac{\hat{\lambda}}{S_{\lambda}} \right)$$

ثم يتم الحصول على القيم الحرجة ADE $\lambda (l,n,e)$ للنموذج (I)، وحجم العينة (N)، ومستوى المعنوية (e).

الصيغة الثانية: هذه الصيغة تختلف عن الصيغة الأولى؛ لكونها تحتوي على حد ثابت:

$$\Delta Y_t = a + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k P_j \Delta Y_{t-j} + e_t$$

إذن، إختبار الفرضيات في هذه الصيغة يكون كالاتي:

$$\left(\begin{array}{l} P=1 \\ A=0 \end{array} \right) \text{ : فرضية العدم: } H_0$$

$$\left(\begin{array}{l} P \neq 1 \\ a \neq 1 \end{array} \right) \text{ : الفرضية البديلة: } H_1$$

وحتى يتم هذا الإختبار لابد من حساب تاو ديكي فولر المطور باستخدام الصيغة السابقة، و تاو

للمعلمة الناقلة ($\tau^* \lambda$) باستخدام المعادلة التالية:

$$\left(\tau^* a = \frac{\hat{a}}{S_{\hat{a}}} \right)$$

ثم يتعين البحث عن القيم الحرجة لكل من (a, y)، وهو مايسمح بالحصول على القيم التالية:

القيمة الحرجة لـ (λ) هي: $ADF\lambda (e, n, II)$

القيمة الحرجة لـ (a) هي: $ADF\alpha (e, n, II)$

بعدها تتم مقارنة القيمة المحسوبة بالقيم الجدولية.

الصيغة الثالثة: تتضمن هذه الصيغة حداً ثابتاً وإتجاهاً زمنياً، كما يمكن كتابتها حسب المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = a + \beta_t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k P_j \Delta Y_{t-j} + e_t$$

إذن، إختبار الفرضيات في هذه الصيغة يكون كالاتي:

$$\left(P=1 \right) \text{ : فرضية العدم: } H_0$$

$$\left(\begin{array}{l} a=1 \\ B=0 \end{array} \right)$$

$$\left(\begin{array}{l} p < 1 \\ a \neq 1 \end{array} \right) \text{ : الفرضية البديلة: } H_1$$

$$B \neq 0$$

ثم يتم حساب القيم المحسوبة لتاو للمعلمات المختلفة على النحو التالي:

$$\left(\begin{array}{l} \tau^* \lambda = \frac{\hat{\lambda}}{S_{\hat{\lambda}}} \\ \tau^* a = \frac{\hat{a}}{S_{\hat{a}}} \end{array} \right)$$

$$\tau^*_{\beta} = \frac{\hat{\beta}}{S\hat{\beta}}$$

وهو ما يمكن من الحصول على القيم الحرجة لكل هذه المعلمات¹⁵⁵.

3- إختبار فيليب بيرن (PP) (Phillip- Perron, 1988):

عند القيام باختبار ديكي و فولر المطور (ADF)، وفي حالة قبول فرضية العدم (أي عدم استقرار متغيرات النموذج)؛ فإنه يتم تحديد درجة التكامل للمتغيرات التي يتضمنها النموذج، فإذا كانت السلسلة الزمنية للمتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى؛ يمكن القول بأنها سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي يصعب الوصول إلى علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، فرغم الاستعمال الواسع لإختبار ديكي فولر المطور؛ إلا أنه يعاني من مشكلة عدم أخذه بعين الاعتبار عدم وجود مشكلة اختلاف التباين، وإختبار التوزيع الطبيعي (Normal distribution test) الموجود في سلسلة زمنية ما، ولذا يتم استعمال إختبار آخر إضافي ضمن إختبارات جذر الوحدة، وهو إختبار فيليب بيرن (PP) (Perron Phillip, 1988)، حيث أن لديه قدرة إخبارية أفضل و أدق من إختبار (ADF)، خصوصا عندما تكون عينة الدراسة صغيرة، وتضارب وعدم إنسجام نتائج إختبار (ADF)، والصيغة الرياضية لإختبار (PP) تكون كالتالي:

$$\Delta Z_t = \phi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma\left(t - \frac{T}{2}\right) + \psi\Delta Z_{t-1} + e_{3t}$$

حيث: Δ : تمثل الفرق الأول.

القيم الحاسمة (t) لإختبار الفرضية العدمية؛ في كل الإختبارات السابقة تعتمد على قيم ماكينون (MacKinnon, 1991).

المطلب الثاني: إختبارات التكامل المشترك (Co-ntegration Test).

يستخدم التكامل المشترك إذا كانت بيانات السلاسل الزمنية مستقرة ودرجة تكاملها واحدة؛ لإختبار وجود توازن طويل الأجل بين بيانات السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها.

¹⁵⁵ - توجد جداول خاصة لقيم τ^*

للمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى

-Damondar N. Gujarati, Dawn C.Porter, ESSENTIALES OF ECONOMETRICS, (Fourt edition, Library of congress Catalog-in-Publication Data, 2010), p.p 517-533.

"بعد إثبات أن المتغيرات تتصف بأنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)، يتم الانتقال إلى اختبار التكامل المشترك بينها"¹⁵⁶.

وتوجد عدة اختبارات يمكن استخدامها لإختبار التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين للمتغيرين (Y_t, X_t) ، من بينها الاختبارات التالية:

أولاً: إختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل و جرانجر (Engle and Granger Test) (EG).

تمكن أنجل و جرانجر (Engle and Granger, 1987) من إثبات إمكانية استخدام سلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى دون التخلي عن العلاقة طويلة الأجل؛ وذلك من خلال تحليل التكامل المشترك (Co-integration)، حيث أن هذا الاختبار يتحقق من وجود التكامل المشترك بين السلسلتين الزميتين للمتغيرين (Y_t, X_t) ، لذا يجب توفر الشرط التالية¹⁵⁷:

$$\begin{pmatrix} Y_t \sim I(1) \\ X_t \sim I(1) \\ Y_t = a + bX_t + e_t \\ e_t \sim I(0) \end{pmatrix}$$

ويلاحظ أن حد الخطأ العشوائي (e_t) يقيس إنحراف العلاقة المقدر في الأجل القصير عن إتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

إذن، يمكن تعريف التكامل المشترك بأنه عبارة عن التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل، فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك؛ فإن العلاقة بينهما تكون متجهة نحو وضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود إنحرافات عن هذا الإتجاه في الأجل القصير، وتنعكس هذه الإنحرافات كما تم التطرق في البواقي المتمثلة في المعادلة التالية:

$$e_t = Y_t - a - bX_t$$

¹⁵⁶ - محمد عبد السميع عناني، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية مدخل حديث باستخدام SPSS، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009)، ص 277.

للمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى

- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، القياسي الاقتصادي النظرية والتحليل، (الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011)، ص 271.

- محمد بن بوزيان وبن عمر عبد الحق، "العلاقات السببية وعلاقات التكامل المترام بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس"، أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 01، جوان 2007)، ص 34.

¹⁵⁷ Engle, R and Granger, Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing, (Econometrica, Vol. 55, 1987), p.p 250-276.

وفقاً للمعادلة السابقة، فإن النظام يكون في وضع توازن عندما تكون: $e_t = 0$

وفي حالة عدم التوازن؛ يتم الحصول على: $e_t \neq 0$

إذن يمكن الحصول على الحالات التالية:

1- إذا كان $Y_t \sim I(1)$ و $X_t \sim I(1)$

"فإن كل مزيج خطي للسلسلتين الزمنية للمتغيرين $(\phi_1 Y_t + \phi_2 X_t)$ ؛ سينتج عنه سلسلة تكون إما $I(1)$ أو غير ساكنة"¹⁵⁸، سيحدث هذا؛ لأن سلوك عدم سكون السلاسل $I(1)$ سيكون مسيطراً على سلوك $I(0)$.

2- إذا كان كل من (Y_t, X_t) هو $I(1)$

فإن أي مزيج خطي للسلسلتين الزمنية للمتغيرين $(\phi_1 Y_t + \phi_2 X_t)$ ؛ سيكون كذلك $I(1)$ ، في هذه الحالة نقول أن (Y_t, X_t) هما متكاملتين من الدرجة $(1,1)$ ، لكن المشكلة تكمن في كيفية تقدير معاملات علاقة التوازن طويلة الأجل، وفيما إذا كانت متكاملة أم لا، لذا قدم كل من أنجل وجرانجر طريقة مباشرة مكونة من أربع خطوات كما يلي:

الخطوة الأولى: إختبار درجة تكامل المتغيرات.

تعرف درجة تكامل المتغير كما قدمها أنجل وجرانجر "Engle and Granger, 1987" بأنها تمتلك درجة التكامل، عندما يمكن القول عن المتغير Y_t بأنه متغير متكامل من الرتبة (d) ؛ إذا أمكن جعله ساكناً أو مستقراً بعد أخذ (d) من الفروقات، ويرمز لذلك بـ $I(d)$ ، فمثلاً: يكون المتغير متكاملًا من الدرجة الأولى، ويرمز له بـ: $Y_t \sim I(1)$

إذا كان: $\Delta Y_t \sim I(0)$ (أي أن ΔY_t ساكن).

"ويتم إختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام اختبار أنجل وجرانجر (and Granger)

(Engle, 1987) بتقدير المعادلة التالية"¹⁵⁹: $Y_t = a + bX_t + e_t$

¹⁵⁸ - خالد محمد السواعي، أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام Eviews، (إربد، دار الكتاب الثقافي، 2011)، ص 197.

¹⁵⁹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 636.

حيث أن:

Y_t : المتغير التابع.

X_t : المتغير التوضيحي.

e_t : حد الخطأ العشوائي، $e_t \sim (0, \sigma^2 e)$

المعادلة السابقة هي معادلة إنحدار التكامل المشترك (Co-integrating regression) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، والتي ترصد العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات وذلك عند تحقق الشروط التالية:

- يجب أن يكون المتغيرين (Y_t ، X_t) متكاملين من نفس الدرجة.

- حد الخطأ العشوائي (e_t) في المعادلة السابقة يجب أن يكون ساكناً (Stationary).

من بين أساسيات التكامل المشترك يجب أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، لذا فإن الخطوة الأولى هي إختبار كل متغير لتحديد درجة تكامله، كما يمكن تطبيق إختباري: ديكي وفولر، وإختبار ديكي وفولر الممطور لمعرفة عدد جذور الوحدة (إذا وجدت) في كل متغير، حيث يمكن المفاضلة بين ثلاث حالات تقود إلى الخطوة الثانية أو تقترح التوقف:

✓ إذا كان كلا المتغيرين ساكنين $I(0)$ ؛ فمعناه أنه يمكن تطبيق تحليل الإنحدار التقليدي.

✓ إذا كان كلا المتغيران متكاملين بدرجات مختلفة؛ فمن الممكن إستنتاج أنهما غير متكاملين.

✓ إذا كان كلا المتغيرين متكاملين بنفس الدرجة؛ عندها يمكن الإنتقال إلى الخطوة الثانية.

كما يمكن القول أيضاً، أنه إذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الرتبة؛ فهذا معناه أنه لا يوجد خطر التكامل المشترك، وبالتالي الإجراء يتوقف عند هذه الخطوة الأولى.

الخطوة الثانية: تقدير علاقة طويلة الأجل.

إذا تم التوصل في الخطوة الأولى إلى أن المتغيرين (Y_t ، X_t) هما متكاملان من نفس الدرجة

(في الاقتصاد عادة تكون $I(1)$)، وإذا كانت: $I(1)$ X_t →

$I(1)$ Y_t →

يتم الانتقال إلى الخطوة الثانية؛ وهي تقدير علاقة توازنية طويلة الأجل بإستعمال طريقة المربعات الصغرى، مع إفتراض أن $Y_t = Z_t1$ ، وأن $X_t = (Z_t2, \dots, Z_tm)$ ، ثم إفتراض أن النموذج المراد تقديره يكون حسب المعادلة التالية: $Y_t = \beta_1 + \beta_2 X_t + e_t$

وهو ما يمكن من الحصول على بواقي هذه المعادلة، إذا لم تكن البواقي متكاملة؛ سوف يتم الحصول على نتيجة زائفة، أما إذا كانت متكاملة؛ فإن الانحدار (OLS) ينتج مقدرات متسقة للمعلمة β_2 .

الخطوة الثالثة: اختبار مدى سكون سلسلة البواقي.

لكي يتم تحديد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة؛ يجب تقدير بواقي (et) المعادلة السابقة، وهي سلسلة البواقي (et) المقطرة لعلاقة طويلة الأجل، فإذا كانت الإنحرافات عن التوازن الطويل الأجل ساكنة؛ يكون المتغيرين (Y_t ، X_t) متكاملين، ويتم تطبيق إختبار (ADF) على سلسلة البواقي لتحديد درجة تكاملها، كما أن إختبار (ADF) يأخذ شكل المعادلة التالية:

$$\Delta e_t = a + b_t + P e_{t-1} + \sum_{i=1}^p \delta_i \Delta e_{t-i} + e_t$$

إختبار مدى سكون سلسلة (et) يكون بتقدير الصيغة: $\Delta e_t = \lambda e_{t-1}$

وتحدد قيمة (t المحسوبة) لأجل مقارنتها مع قيمة (t الجدولية)؛ من خلال جداول أعدها خصيصا كل من أنجل وجرانجر لذلك، فإذا كانت قيمة (t المحسوبة) أكبر من قيمة (t الجدولية) ترفض فرضية العدم، وبالتالي تكون البواقي ساكنة (سلسلة et ساكنة)، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرين (Y_t ، X_t) وأن هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل بينهما، ويتم قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم سكون البواقي (et) إذا كانت قيمة (t المحسوبة) أصغر من قيمة (t الجدولية)، أما في حالة رفض الفرضية الصفرية؛ فإن هذا يعني سكون البواقي (et) وبالتالي وجود تكامل مشترك بين المتغيرين (Y_t ، X_t)، ثم يتم إختبار الفرضيات كالتالي:

(Hypothesis Ho: p=1
	H1: p<1
	Test $tp=(p-1)/se(p)$
	Statistic where p is the estimate of p

Critical ADF(I,N,e)

Value

إذا ماتم رفض فرضية العدم ($H_0: p=1$)؛ يمكن القول أن المتغيرين (Y_t ، X_t) يتكاملا تكاملاً مشتركاً، ويمكن تعميم النموذج الأصلي ليحتوي على معامل للإتجاه العام حسب المعادلة التالية¹⁶⁰:

$$Y_t = \alpha + \gamma_t + X_t$$

يلاحظ أن المعادلة السابقة تركز على البواقي المقدرة وليس على البواقي الحقيقية لمعادلة التكامل المشترك، لذا لا يمكن الإشارة إلى جداول (DF) لمرافقة إختبار الاستقرارية، يجب ملاحظة وقراءة جدول (ماك كينون) للقيم الحرجة لإختبارات التكامل المشترك سواء في حال إفتراض وجود إتجاه، عام أو في حال عدم إفتراض ذلك.

يمكن إيجاد القيم الحرجة لإختبار جذر الوحدة وإختبار التكامل المشترك بإستخدام المعادلة التالية¹⁶¹:

$$CV(K, Model, N, sig) = b + b_1 (1/N) + b_2 (1/N)^2$$

Notation:

Regression Model: 1=no constant; 2= no trend; 3=with trend;
K: Numbre of variables in cointegration testes (K=1 for unit root test);
N: Numbre of observations or sample size;

Sig: level of signification, 0.01, 0.05, 0.1.

"لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، يجب استعمال

إختبار التكامل المتزامن ل: جوهانسون (Johansen, 1988)¹⁶¹.

¹⁶⁰- محمد غرس الدين وباسر محمد جاد الله، مدخل إلى الاقتصاد القياسي، (الإسكندرية، جهاز ونشر وتوزيع الكتاب الجامعي، 2005)، ص 211.

¹⁶¹- J.G.Mackinnon, Critical Values for Cointegration Tests, (Cointegrated Time Series), p. p 267- 276.

¹⁶²- Allain pirotte, l'économétrie des origines au développement récent, (Paris, édition CNRS, 2004), p 101.

ثانياً: إختبار جوهانسن للتكامل المتزامن.

في سنة 1988 م طور جوهانسن (Johansen) مقارنة للتكامل المتزامن تركز على نموذج الإنحدار الذاتي (VAR) (Vector Autoregressive model)، بإستخدام دالة الإمكانية العظمى (Maximum Likelihood Function)، "حيث أن هذا الإختبار يفترض وجود (P) من المتغيرات الاقتصادية في متجه الإنحدار الذاتي من الدرجة (K)، وتقدير مصفوفة التكامل المتزامن وإيجاد رتبته التي تعبر عن رتبة التكامل المتزامن، وعلى تقدير النموذج التالي"¹⁶³:

$$\Delta Y_t = A^0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \Pi Y_{t-1} + e$$

حيث أن المصفوفة تكتب على الشكل التالي: $\Pi = \sum p_i = 1 A_{i-1}$

$P =$ عدد التأخرات في النموذج.

$Rg(\Pi p) = R$ رتبة المصفوفة Π ؛ والتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.

يتم إختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين الزمئيتين المستقرتين للمتغيرين (Y_t, X_t) ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود إختلال في الأجل القصير؛ بواسطة إختبار جوهانسن "Johansen test"، لكن منهجية كل من جوهانسن وجوسليوس (Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين تعتبر الأفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط؛ لأنها تسمح بدراسة الأثر المتبادل بين المتغيرات، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية أنجل وجرانجر (Engle and Granger).

منهجية جوهانسن لإختبار لرتبة المصفوفة (Π) تطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية، وأن لا تكون المصفوفة (Π) ذات رتبة كاملة $(0 < r(\Pi) = r < \eta)$ ، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم إستخدام إختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى (LR) "Likelihood Ratio Test"، وهما:

1- إختبار الأثر (Trace Test) "مجموع عناصر قطر المصفوفة" ويتم حسابه كما يلي:

163- Johansen, S. and Juselius, K. Testing Structural hypothesis in a multivariate Co-integration analysis of the PPP and the UIP for UK, (Journal of Econometrics, Vol. 53, 1992), p 211.

$$\lambda_{\text{trace}} = -T \sum_{i=r+1}^P \ln (1 - \lambda_i)$$

يتم اختبار فرضية العدم، وعدد متجهات التكامل المشترك $r \geq$ مقابل الفرضية البديلة؛ إذ يجب أن تكون عدد متجهات التكامل المتزامن $r =$ (حيث $r = 0, 1, 2$).

2- اختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigen Values Test) ويتم حسابه كما يلي:

$$\lambda_{\text{max}} = -T \ln (1 - \lambda_{r+1})$$

يتم اختبار فرضية العدم، وعدد متجهات التكامل المشترك $r =$ مقابل الفرضية البديلة؛ إذ يجب أن تكون عدد متجهات التكامل المتزامن $r + 1 =$.

ومن خلال مقارنة نسبة الإمكانية بالقيم الحرجة عند درجة تباطئ: 1%، 5%؛ يمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، وبالتالي يفضل استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) "Error Correction model".

جدول رقم (19): قواعد القرار للتكامل المتزامن.

النتيجة:	رتبة المصفوفة النتيجة:
لا توجد علاقة تكامل متزامن.	$r = 0$
كل المتغيرات مستقرة و لا يمكن اجراء الاختبار.	$r = K$
يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.	$k - 1 > r > 1$

المصدر: من اعداد الطالب.

عندما يكون: $(k - 1 > r > 1)$ يمكن حساب الإحصائية (λ_{trace}) ، و يمكن حسابها بواسطة المعادلة

التالية¹⁶⁴:

¹⁶⁴ Régis Bourbonnais, Économétrie, (5 édition, paris, Dunod, 2004), p 293.

$$\lambda_{\text{trace}} = n \sum_{i=1}^k \ln(1 - \lambda_i)$$

حيث: n : عدد الملاحظات.

λ_i : قيم المصفوفة.

k : عدد المتغيرات.

جدول رقم (20) : قرار التكامل المتزامن.

قيمة t_{Φ_j} :	الفرضيات:	النتيجة:
أكبر من القيم الحرجة.	$H_1 : r > 0, H_0 : r = 0$	ترفض H_0 ويتم المرور للاختبار الموالي.
أكبر من القيم الحرجة.	$H_1 : r > 1, H_0 : r = 0$	ترفض H_0 ويتم المرور للاختبار الموالي.
		في حالة رفض H_0 وقبول H_1 يعني عدم وجود علاقة تكامل وفي حالة قبول H_0 يعني عدم وجود علاقة تكامل.

المصدر: من اعداد الطالب.

كما أثبت أنجل وجرانجر "Engle and Granger, 1987" أنه يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن؛ من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الخطأ.

ثالثاً: نموذج تصحيح الخطأ (ECM) (Error Correction Model).

"إذا كانت السلسلتين الزمنتين للمتغيرين (Y_t, X_t) غير ساكنتين، ولكنهما تتصفان بخاصية التكامل المشترك كمجموعة، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ Error correction model (ECM)"¹⁶⁵.

1- مفهوم نموذج تصحيح الخطأ:

¹⁶⁵ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 682.
للمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى

- إياد خالد شلاش المجالي، "أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الإستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994-2009) دراسة تحليلية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (المجلد 27 العدد الرابع، 2011)، ص 341.

نموذج تصحيح الخطأ هو نموذج يأخذ بعين الإعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل (لإحتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية "Lagged variable")، والعلاقة قصيرة الأجل (لإدراجها فروق السلاسل الزمنية "Time Series").

"ولاختبار تحقق شرط التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة بواسطة نموذج (ECM) قدم بيرساران (Persaran, 2001) منهجاً حديثاً لإختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (القصيرة والطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ، حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة صفر (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1)، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة، ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية"¹⁶⁶، ولا يطبق هذا النموذج إلا بعد نجاح إختبار جوهانسن للتكامل المتزامن.

2- صيغة نموذج تصحيح الخطأ:

بأخذ المتغيرين (Y_t, X_t) كمتغيرات الدراسة، يتم تقدير العلاقة بينهما باستخدام المعادلة التالية: Y

$$= + X +$$

حيث: X : المتغير المستقل.

إذن يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ يتمثل في البواقي حيث:

$$e_t = Y_t - \alpha_0 - \alpha_1 X_t$$

وباستخدام هذا الحد (e_t) ، يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ حسب المعادلة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{k=1}^K \alpha_k X_{t-k} + \sum_{j=1}^J \beta_j (Y_{t-j} - \alpha_0 - \alpha_1 X_{t-j}) + Z_t$$

حيث أن:

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1} : \text{تمثل الفروق الأولى للمتغير التابع.}$$

$$\Delta X_{t-j} : \text{تمثل الفروق الأولى للمتغير التفسيري.}$$

وهناك شكلين من أشكال نموذج تصحيح الخطأ:

الشكل الأول: نموذج تصحيح الأخطاء من شكل المتوسطات المتحركة.

¹⁶⁶ - William H. Greene, Econometric Analysis, (New Jersey, USA, 5th Edition, Prentice Hall, 2003), p 654.

هو نموذج يمكن كتابته وفق المعادلة التالية:

$$Z_t = \beta\mu + \beta\phi(L)s_t + \beta\phi(L)e_t$$

حيث أن: Z تمثل علاقة غير مستقرة لأن شعاع المسار العشوائي غير مستقر.

(L)s + (L)e_t: تمثل علاقة مستقرة.

الشكل الثاني: نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الأخطاء.

هو نموذج يمكن كتابته وفق المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = c - bz_{t-1} + p = 1 \quad i = 1 \quad Q \Delta Y_{t-1} + e_t$$

وهو ما يمثل علاقة مستقرة.

حيث أن:

$$c - bz_{t-1} + Q Y_t + e_t : \text{علاقة غير مستقرة.}$$

و لإرجاعها مستقرة يجب أن تكون:

$$Z_{t-1} = (Y_{t-1} - \delta_{t-1}) \text{ مستقرة}$$

وبالتالي تكون هناك ثلاث حالات:

الحالة الأولى: إذا كانت رتبة المصفوفة (ϕ) ثابتة أي مساوية لعدد التغيرات؛ فإن المتغيرات المدروسة تكون مستقرة حول اتجاه عام، يتم الاكتفاء ببناء نموذج للمتغيرات العادية من نوع شعاع إنحداري دون اللجوء إلى نموذج تصحيح الأخطاء.

الحالة الثانية: إذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الصفر؛ يتم الاكتفاء ببناء نموذج من شكل إنحدار ذاتي لفروق المتغيرات.

الحالة الثالثة: إذا كانت رتبة التكامل المترامن محصورة ما بين الرتبة التامة و الصفر؛ فإن النموذج الأمثل هو نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الواحد؛ تكون طريقة التقدير لهذا النموذج هي

طريقة (Engles and Granger) ذات المرحلتين، أما الحالة الأخرى فتستعمل فيها طريقة (Johansen)¹⁶⁷.

3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان مستقرتان ومتكاملتان؛ يمكن تقدير العلاقة بينهما انطلاقاً من نموذج تصحيح الأخطاء، ولقد بين كل من أنجل وجرانجر (Engle and Granger, 1987) أن كل السلاسل المتكاملة يمكن أن تمثل بنموذج لتصحيح الأخطاء (ECM).

عندما تكون السلسلتين الزمنيةتين للمتغيرين (Y_t, X_t) كالتالي: Y_t و X_t $I(1)$ يمكن تقدير علاقة المدى الطويل بينهما بطريقة المربعات الصغرى تشير إلى استقرارية البواقي.

أما عندما يرمز إلى السلسلتين الزمنيةتين للمتغيرين (Y_t, X_t) بالرمز $CI(1,1)$ ؛ يمكن تقديرهما بنموذج تصحيح الخطأ.

3-1- خطوات تقدير نموذج الخطأ في حالة متغيرين:

يمكن تقدير نموذج تصحيح الأخطاء وفق الخطوات التالية¹⁶⁸:

الخطوة الأولى: تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + e_t \text{ (ecm)}$$

الخطوة الثانية: تقدير علاقات النموذج الحركي (على المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

$$\Delta Y_t = \alpha \Delta X_t + \beta e_{t-1} + e_t \text{ (}\alpha_2 < 0\text{)}$$

3-2- تقدير النموذج في حالة عدة متغيرات:

يتم تقدير نموذج تصحيح الأخطاء في حالة وجود (k) متغير في النموذج المراد دراسته، وهو ما يمكن من الحصول على حالتين من الإختبارات:

¹⁶⁷ - موري سمية "أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر" (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم السنتير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010)، ص 211.

¹⁶⁸ - Régis Bourbonnais, op-cit, p 283.

1-2-3- حالة وجود شعاع وحيد للتكامل المتزامن:

حيث يتم استعمال طريقة أنجل وجرانجر (Engle and Granger, 1978) لتقدير نموذج تصحيح الأخطاء، ويكون ذلك وفق المرحلتين التاليتين:

المرحلة الأولى: يتم من خلالها تقدير العلاقة في المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى، وحساب البواقي.

المرحلة الثانية: يتم فيها تقدير علاقة النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_{1t} + \alpha_2 \Delta X_{2t} + \alpha_k \Delta X_{kt} + e_t$$

2-2-3- حالة وجود عدة أشعة للتكامل المتزامن:

في هذه الحالة؛ فإن طريقة أنجل وجرانجر (Engle and Granger, 1978) غير فعالة لتقرير نموذج تصحيح الأخطاء، لذلك يتم اللجوء إلى تقدير النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ (MVCE) (modèle vectoriel à correction d'erreur).

كما تم التطرق من قبل إلى حالة وجود متغيرين، فإن نموذج تصحيح الأخطاء يعطى وفق المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_1 + \alpha_2 e_{t-1} + e_t$$

وهو ما يمكن القول من إيجاد علاقة بين المتغيرين (Y_t, X_t) ، بالرغم من وجود تغيرات في العلاقة في المدى الطويل، أي يمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة وفق المعادلة التالية:

$$Y_t = + B X_t + e_t$$

وبالتالي، فإن احتمال وجود علاقة للنموذج الديناميكي في المدى القصير يكون وفق:

$$\left[\begin{array}{l} Y_t = c + \lambda e_{t-1} + e_t, \lambda \leq 0 \\ X_t = c + \lambda e_{t-1} + e_t, 0 \end{array} \right]$$

4- مراحل نموذج تصحيح الخطأ:

إن مراحل نموذج تصحيح الخطأ تكون كالتالي:

المرحلة الأولى: يستعمل فيها اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test)؛ لمعرفة مدى إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في البحث، وتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم إستقراريتها بواسطة إستعمال إختبار (ADF)، أو إستعمال إختبار (PP)، كما يمكن أيضا إستعمال إختبار (KPSS) "Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin".

بعد إثبات أن السلسلتين الزمئيتي للمتغيرين (Y_t ، X_t) مستقرتين و من نفس الرتبة، يتم التأكد من التكامل المتزامن أو المشترك بإستعمال الإختبارات التالية: إختبار أنجل جرانجر، إختبار جوهانسن، ثم إختبار السببية لجرانجر.

المرحلة الثانية: يستعمل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) "The Error Correction Model"؛ لمعرفة متى تقترب السلاسل الزمنية من التوازن في المدى الطويل، و تغيرات السلاسل المشتركة تكون ديناميكية في المدى القصير، أي هذا أن الإختبار له القدرة على إختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف "correlation Spurious".

المطلب الثالث: السببية وقياسها.

أولاً: مفهوم السببية (le concept de causalité).

يعد مفهوم السببية "causalité" من المفاهيم المهمة في علم الإحصاء التطبيقي، فهو بمثابة مسألة فلسفية عميقة تدور حولها أسئلة عديدة؛ من جانب، هل أن الناس هم الذين يعتقدون بأن كل شيء يسبب كل شيء، ومن جانب آخر، هل أن الناس هم الذين ينكرون وجود السببية مهما كانت. في حين أن العالم القياسي لايمر "Leamer" يفضل إستخدام مصطلح الأسبقية (priorité) بدلاً من مصطلح السببية.

والسببية في إستعمالها في الاقتصاد مختلفة في معناها عن السببية في أي إستعمالات أخرى؛ فهي تشير إلى مقدرة متغير بالتنبؤ (وبذلك يسبب) بالمتغير الآخر، مع إفتراض وجود متغيرين (Y_t ، X_t) يؤثر كل منهما في الآخر بمتباطئة موزعة، حيث أن تحديد العلاقات السببية ما بين المتغيرات الاقتصادية؛ يسمح في العديد من الأحيان بتحديد نوع العلاقة ما بين هذه المتغيرات في المدى القصير، وهو ما يوفر

معلومات تمكن من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية، وبالتالي أصبحت المعرفة السببية عبارة على شرط ضروري في السياسة الاقتصادية.

ثانياً: أنواع السببية.

يمكن تصنيف أنواع السببية بشكل عام إلى أربعة أنواع كالتالي¹⁶⁹:

1- السببية في إتجاه واحد (Unit-Directional Model):

في هذا النوع من السببية يمكن القول بأن المتغير (X_t) كمتغير مستقل يسبب المتغير (Y_t) كمتغير تابع، حيث أن استعمال كل المعلومات المتوفرة؛ يؤدي إلى تحسين توقع المتغير (X_t) وليس العكس، أي أن المتغير التابع (Y_t) لا يسبب المتغير المستقل (X_t) ، وهو ما يمكن من كتابة الصيغة التالية $(Y_t) \rightarrow (X_t)$:

2- السببية بالتغذية العكسية (Feed back):

بين المتغيرين (Y_t, X_t) ؛ في هذه الحالة يمكن إثبات أن المتغير المستقل (X_t) يسبب التغير في المتغير التابع (Y_t) ، وفي نفس الوقت المتغير التابع (Y_t) يسبب تغير المتغير المستقل (X_t) ، ويحدث هذا النوع من السببية؛ نتيجة تحقق شرطين أساسيين هما:

1-2- أن تكون هناك حلقة من التأثير المتبادل بين المتغيرين؛ حيث أن أحدهما يسبب الآخر، وفي هذه الحالة سيتداخل الأثرين.

2-2- أن يكون كلا المتغيرين يتأثران بمتغير ثالث؛ مما يجعل تباين كلا المتغيرين بنفس الإتجاه، والنتيجة تظهر في شكل أثر متبادل، لكن في الحقيقة لا توجد علاقة بين المتغيرين.

3- السببية اللحظية بين المتغيرين (Y_t, X_t) :

¹⁶⁹ - صفاء عبد الجبار علي الموسوي، "العلاقات السببية في نماذج الاقتصاد القياسي على مقدرات OLS"، مجلة العلوم الاقتصادية، (العدد 14، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2007)، ص. ص 72-71.

:للمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى

- مشهور هذلول بربور "العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)"، (أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008)، ص 116.
-Damodar N.Gujarati, Basic Econometrics, (USA, fourth edition, 2003), p 696.

يمكن القول بأن هناك سببية لحظية (X_t, Y_t) ؛ إذا كان توقع القيمة الجارية للمتغير (X_t) هو أفضل توقع عندما تدخل القيمة الحالية (\bar{Y}) للمتغير (Y_t) في هذا التوقع¹⁷⁰، وهو ما يمكن من صياغتها كالتالي:

$$\left[Y_t \Rightarrow X_t \sigma^2 \left(\frac{x}{u, y} \right) < \sigma^2(x, u) \right]$$

4- السببية ذات التأثير الزمني:

في هذا النوع من السببية يمكن القول بأن المتغير (Y_t) يسبب المتغير (X_t) بتأخر زمني (m) ؛ إذا كان (m) هو أصغر قيمة لـ (K) .

حيث أن:

$$\left[X_t \Rightarrow Y_{t-m} \left(\text{بتأخر زمني} \right) \sigma^2 \left(\frac{x}{u - y(k)} \right) < \sigma^2 \left(\frac{x}{u - y(k-1)} \right) \right]$$

ثالثاً: إيجاد اتجاه السببية.

إن إيجاد اتجاه السببية يقصد به معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين المتغيرات، وهذا باستخدام طرق وأساليب القياس الاقتصادي عبر مرحلتين، حيث أن المرحلة الأولى تتضمن تحليل السببية بين المتغيرات (سببية جرانجر) "Granger causality"؛ لأجل التوصل إلى معرفة طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات (أحادية الاتجاه، عكسية، تبادلية)، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة بناء نموذج الإنحدار الذاتي المتعدد لقياس أثر الصدمة في إحدى المتغيرات على تطور كل منهما بواسطة دالة الإستجابة للذبذبات "Fonction de "impulsionnelle réponse"، وتجزئة التباين "Décomposition de la variance".

1- دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات:

¹⁷⁰ - سعيد هتهات، مرجع سابق، ص. 93-94.

:للمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى

- سليم عقون "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر" (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010)، ص 111.

يقصد بالعلاقة السببية؛ مدى تسبب نمو متغير معين في نمو متغير آخر أم لا، أو العكس، أو وجود تأثير متبادل، والهدف من دراسة السببية هو معرفة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات، وهل هي عكسية أو تبادلية أو ليس هناك علاقة على الإطلاق، وهذا بإستخدام سببية جرانجر "Granger causality".

2- اختبار قياس السببية:

على الصعيد النظري؛ تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية يوفر عناصر تؤدي إلى الفهم الجيد للظواهر الاقتصادية، ومعرفة السببية (the causal knowledge) هي ضرورية من أجل الصياغة الصحيحة للسياسات الاقتصادية، وفي الواقع إن معرفة اتجاه السببية هو مهم أيضا للتأكيد على وجود علاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

3- اختبار سببية جرانجر (Granger Causality test):

تعد مساهمة جرانجر "Granger, 1969" الأبرز بين باقي الدراسات التي تطرقت لمفهوم السببية، حيث طور إختبار بسيط لتعريف السببية كما يلي: يقال أن المتغير (Y_t) يسبب (X_t) ؛ إذا أمكن للمتغير (X_t) التنبؤ به باستخدام القيم المتباطئة للمتغير (Y_t) ، وهو ما يعني أن سببية جرانجر تعتمد على التغير المنتبأ لمتغير إذا حدث قبل المتغير الآخر، فإذا تقدم متغير على المتغير الآخر (سببية جرانجر)؛ لا يمكن التأكد بأن المتغير الأول يسبب المتغير الآخر، ولكن يمكن القول بأن المتغير الآخر لا يمكن أن يسبب المتغير الأول.

عموما يمكن القول أن المتغير (X_t) يتسبب في المتغير (Y_t) ؛ لو أن تنبؤ قيم (Y_t) عن طريق القيم السابقة للمتغير (X_t) بالإضافة على القيم السابقة للمتغير (Y_t) كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير (Y_t) فقط¹⁷¹.

يعتمد إختبار العلاقات السببية لجرانجر على تقدير نموذج (VAR)، إذ يمكن تعريف هذه النموذج عموما على أنه ذلك النموذج التي يتبع فيه كل متغير لقيمه الماضية وقيم متغير آخر من نفس هذا النموذج، والمعبر عنه بالمعادلات التالية:

$$X_t = \alpha x + \sum Bx.i X_{t-1} + e_{x.t} \dots (1)$$

¹⁷¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 689. للمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى:

- ندوى خزعل رشاد ومزاحم محمد يحيى، "استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة"، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، (العدد 19، جامعة بغداد، 2011)، ص.ص 270-271.

$$Y_t = \alpha_y + \sum B_{y.i} Y_{t-i} + e_{y.t} \dots (2)$$

$$X_t = \alpha_x + \sum B_{x.i} X_{t-1} + \sum \phi_{x,i} Y_{t-i} + e_{x.t} \dots (3)$$

$$Y_t = \alpha_y + \sum B_{y.i} Y_{t-1} + \sum \phi_{y,i} X_{t-i} + e_{y.t} \dots (4)$$

يلاحظ أن المعادلة رقم (1) هي معادلة مختزلة (restricted) للمعادلة رقم (3)، والمعادلة رقم (2) هي معادلة مختزلة للمعادلة رقم (4).

لإختبار العلاقات السببية يجب إستعمال الفرضيتين العديمتين التاليتين:

$$\left[\begin{array}{l} H_0 : \phi_x = 0 \\ H_0 : \phi_y = 0 \end{array} \right]$$

إذا لم يكن بالإمكان رفض أي من هاتين الفرضيتين؛ فإن المتغيرين (Y_t, X_t) مستقلين عن بعضهما البعض، أما إذا تم رفضهما معاً؛ فمعناه وجود علاقة سببية في الإتجاهين (المتغير (X_t) يسبب المتغير (Y_t) ، والمتغير (Y_t) يسبب المتغير (X_t)).

إذا تم رفض الفرضية الأولى و قبول الفرضية الثانية؛ فإن هذا يعني وجود علاقة سببية تنطلق من المتغير (X_t) إلى المتغير (Y_t) ، أما إذا تم قبول الفرضية الأولى ورفض الفرضية الثانية؛ فإن هذا يعني وجود علاقة سببية أيضاً لكن تنطلق من المتغير (Y_t) إلى المتغير (X_t) .

إذا تم قبول الفرضيتين البديلتين أي: المتغير (X_t) يسبب المتغير (Y_t) والمتغير (Y_t) يسبب المتغير (X_t) ؛ فتكون هناك حلقة رجعية (Feedback effect)¹⁷².

ولإجراء إختبار جرانجر للعلاقة السببية "Granger Causality test"؛ يجب حساب إحصائية فيشر (إستخدام إحصائية إختبار F للقيود الخطية) وفق العلاقة التالية¹⁷³:

$$F = \frac{(SCR_c - SCR_{nc})/r}{SCR_{nc} / (T-k-1)}$$

¹⁷²- Régis Bourbonnais, op-cit, p 274.

¹⁷³ -Valérie MIGNON, Econométrie théorie et applications, (paris, economica, 2008), p 299.

مع الأخذ بعين الاعتبار الفرضيتي: العديمة والبديلة؛ أي أن: إحصائية F تتبع التوزيع $F(r, T-k-1)$ حيث أن:

SCR_c : هو مجموع مربعات الأخطاء في المعادلة المختزلة، أي هو مجموع مربعات البواقي في النموذج المقيد (وهو الذي يشترط أن تكون فيه قيود خطية وتتحول إلى نموذج برمجة خطية).

SCR_{nc} : هو مجموع مربعات الأخطاء في المعادلة الغير مختزلة، أي مجموع مربعات البواقي في النموذج غير المقيد (لا يوجد فيه قيود).

r : عدد معاملات المعادلة غير المختزلة.

k : الفرق بين معاملات المعادلة غير المختزلة والمعادلة المختزلة.

n : عدد المشاهدات المستخدمة لتقدير المعادلة غير المختزلة.

فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى معين من المعنوية فإن فرضية العدم سوف ترفض، وهذا يعني أن هناك علاقة سببية باتجاهين، أي أن المتغير (X_t) يتأثر بالمتغير (Y_t) وبالعكس المتغير (Y_t) يتأثر بالمتغير (X_t) ، أما إذا كانت F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى معين من المعنوية فإن الفرضية العدمية سوف تقبل أي عدم وجود علاقات سببية.

المبحث الثالث: التحليل القياسي لتأثير التأمينات في النمو الاقتصادي.

مثلما تبين بعض الدراسات النظرية أهمية خدمات سوق التأمينات وقدرتها التأثيرية في النمو الاقتصادي تفعل ذلك الكثير من الدراسات التطبيقية إلى الحد الذي يؤكد العلاقة على مستوى النظرية الاقتصادية، وفي هذا القسم تعالج الدراسة القدرة التأثيرية لسوق التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر مستخدمة نموذج الانحدار الخطى المتعدد واختبارات التكامل المشترك (Cointegration)، وأخيرا اختبار سببية جرانجر.

المطلب الأول: تحليل بيانات الدراسة.

خلفية البحث (le Contexte de la Recherche):

بعد التحليل النظري السابق سننتقل الآن إلى التحليل القياسي ومعرفة مدى تطابق النتائج ما بين التحليلين، وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية التي تمكننا من فهم الظواهر الاقتصادية المتعلقة

بموضوع دراستنا وذلك بالاعتماد على: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ثم الانتقال إلى اختبارات التكامل المشترك وأخيرا اختبار العلاقات السببية.

تقدير النموذج الأولي:

تم بناء النموذج القياسي من خلال الاعتماد على النظرية الاقتصادية وعلى الدراسات السابقة لمعرفة أهمية التأمينات في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، ونظرا للعلاقة بين هذه المتغيرات، يمكن تقدير النموذج التالي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 DH_t + \varepsilon_t$$

$$\varepsilon_t \sim N(0, \sigma^2) \text{ و } 21 = n \text{ و } n, \dots, 1 = t$$

حيث أن:

Y : نصيب الفرد من الناتج، ويتم حسابه من خلال الناتج المحلي الاجمالي على عدد السكان، وقد تم التحصل على الناتج المحلي الإجمال من إحصاءات صندوق النقد الدولي، ويمثل المتغير التابع في النموذج الرئيسي للدراسة.

DH : كثافة التأمين، ويتم حسابه من خلال حاصل قسمة رقم أعمال التأمينات على عدد السكان، ويمثل المتغير المستقل الأول في النموذج الرئيسي للدراسة.

ε_t : هو عبارة عن الخطأ العشوائي.

مع الإشارة أن المعطيات الخاضعة للدراسة سنوية، ومن بين أهم برامج التحليل الاحصائي والقياسي برنامج Eviews5¹⁷⁴، كما سيعتمد على تقدير نموذج قياسي للفترة (1990-2010)، وقد تحصلنا على مختلف الإحصائيات من عدة مصادر: كموقع البنك العالمي في الشبكة العنكبوتية، والديوان الوطني للإحصائيات، أما المؤشرات التي تعبر على سوق التأمينات في الجزائر فقد تحصلنا عليها من عدة

¹⁷⁴ - برنامج (EViews) برنامج متقدم في التحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية، ويعتبر نسخة مطورة من البرنامج الذي سبقه (TSP). والبرنامج مفيد جدا للباحثين الاقتصاديين، وقد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار مثل الارتباط الذاتي (autocorrelation) والمتعدد (multicollinearity) واختلاف التباين (heteroskedasticity) وأخطاء صياغة النماذج (misspecification). البرنامج له حماية خاصة ولا يعمل في أي جهاز إلا بعد تسجيل هوية الجهاز عبر الانترنت، كما يمكن تحديثه إلكترونيا من موقع الشركة. الإصدار الأخير (Eviews 8.0) أشتمل على تقنيات متقدمة في تحليل السلاسل الزمنية وأساليب فحص جذر الوحدة (unit roots) واختبار التكامل المشترك (cointegration tests) إضافة إلى تحليل بيانات البانل (Panel data analysis) والاختبارات الإحصائية المتقدمة.

وثائق وإحصاءات سنوية لكل من وزارة المالية في الجزائر (مديرية البنوك والتأمينات)، بالإضافة إلى إحصاءات صندوق النقد الدولي ومؤشرات البنك الدولي.

التحقق من العلاقة السببية:

للتحقق من السببية يجب القيام بالخطوات التالية: تحديد السلاسل ومصادرها، والمنهجية المطبقة، التعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار مثل الارتباط الذاتي (autocorrelation) والمتعدد (multicollinearity) واختبارات سكون السلاسل، اختبارات التكامل المشترك للمتغيرات الرئيسية، اختبار العلاقة السببية.

المنهجية:

سوف سنتبع المنهجية التالية:

في المرحلة الأولى سنقوم بتحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة، ثم في المرحلة الثانية نقوم باختبار فرضية وجود علاقة طويلة المدى بين نصيب الفرد من الدخل الوطني وكثافة التأمين، بالاعتماد على اختبار التكامل المشترك، وفي المرحلة الثالثة والأخيرة ننتقل لتعيين وتحديد اتجاه العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل الوطني وكثافة التأمين من خلال اختبار جرانجر للسببية، ويقدم تحفظ على النتائج وتفسيرها نظرا لوجود عدد قليل من سنوات التحليل (21).

المطلب الثاني: دراسة وصفية لبيانات سلاسل الدراسة.

إن فحص الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة تعد الخطوة المنهجية الضرورية الأولى في كل الدراسات الإحصائية التطبيقية التي تدرس وجود ونمط واتجاه العلاقات بين المتغيرات؛ إذ أن اختبار التكامل المشترك والسببية بين مختلف المتغيرات يتطلب معرفة مستوى سكون السلسلة وكذا درجة تكاملها.

وتأتي أهمية دراسة الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية لسبب مهم؛ وهو أن الطبيعة الغير مستقرة للمتغيرات الاقتصادية قد تؤثر على نتائج الاختبارات القياسية بحيث يتزايد احتمال الارتباط الزائف وتباين القيمة المقدرة لمعاملات الانحدار لن يكون أقل ما يمكن.

ومن المهم التعرف على اتجاهات وتطور كل من هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة (1990-

2010)، وهذا من خلال القيام بالاختبارات التالية:

أولاً- سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني: والتي تعبر على نصيب الفرد من الدخل الوطني، ورمزنا لها بالرمز (Y).

جدول رقم (21): السلسلة الزمنية لنصيب الفرد من الدخل الوطني.

الوحدة: دولار أمريكي.

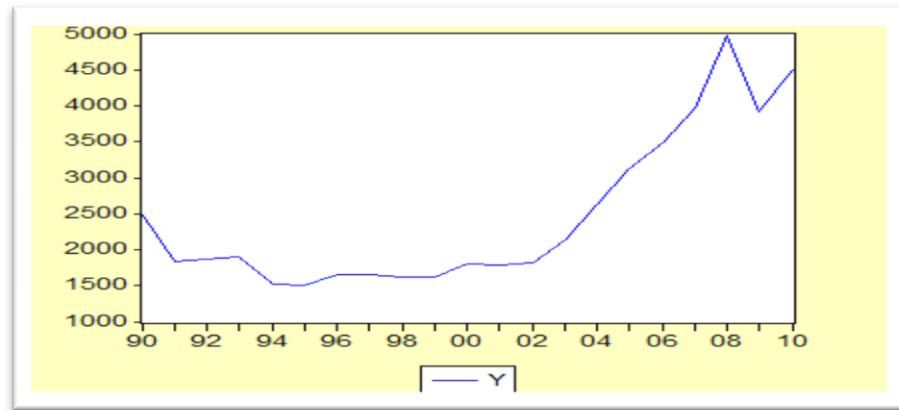
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
السلسلة y	2478	1833	1865	1897	1527	1497	1645
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
السلسلة y	1653	1627	1625	1808	1781	1818	2135
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السلسلة y	2626	3130	3495	3959	4972	3913	4506

المصدر: من إعداد الطالب، باستعمال برنامج Eviews، اعتماداً على البيانات المأخوذة من وزارة المالية في الجزائر.

يمكن تمثيل بيانات سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني (Y)، من خلال الجدول رقم (21)، في

الشكل التالي:

شكل رقم (26): التمثيل البياني لنصيب الفرد من الدخل الوطني.



المصدر: من إعداد الطالب، باستعمال برنامج Eviews، اعتمادا على بيانات الجدول رقم (21).

من خلال الشكل رقم (26) نلاحظ التقلبات التي مرت بها سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني، فمنذ سنة 1990 وهي سنة بداية الدراسة تميزت السلسلة بالاضطراب حيث عرف نصيب الفرد من الدخل الوطني مستويات منخفضة استمرت إلى غاية سنة 1995 وبعدها عرف نموا ملحوظا حتى سنة 1999 حيث شهد خلال هذه الفترة نوعا ما من الاستقرار، وفي سنة 2001 انخفض من جديد ثم بعدها عرف نموا طبيعيا إلى غاية سنة 2010 وهي نهاية فترة الدراسة، ويعود هذا الارتفاع المنتظم والمضطرب في نفس الوقت من نصيب الفرد من الدخل الوطني إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق حيث أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني.

هذا التذبذب في إشارة الميل العام للسلسلة (Y)، بالإضافة إلى التغير المتشابه والمنتظم في كل سنة، من شأنه أن يؤثر سلبا على استقرارية السلسلة محل الدراسة.

ثانياً- سلسلة كثافة التأمين: والمعبرة على كثافة التأمين، ورمزنا لها بالرمز (DH).

جدول رقم (22): السلسلة الزمنية لكثافة التأمين.

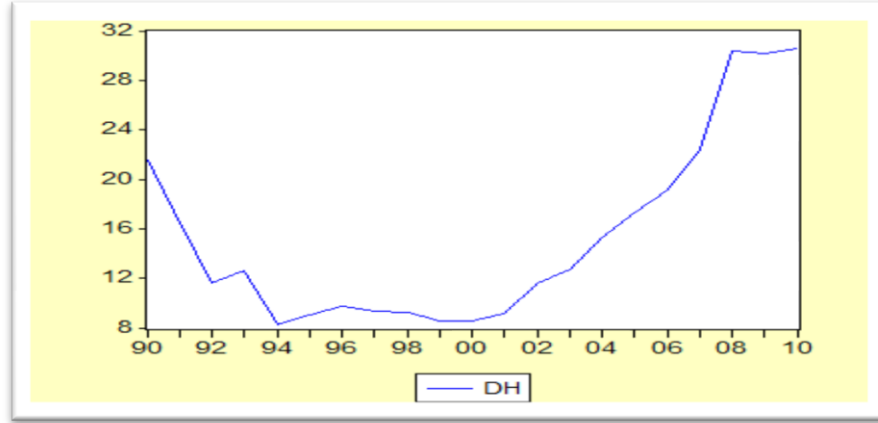
الوحدة: دولار أمريكي.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
السلسلة DH	21.54	16.47	11.62	12.57	8.22	9.04	9.69
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
السلسلة DH	9.34	9.23	8.55	8.52	9.13	11.60	12.70
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السلسلة DH	15.32	17.24	19.11	22.47	30.39	30.19	30.55

المصدر: من إعداد الطالب، باستعمال برنامج Eviews، اعتمادا على البيانات المأخوذة من وزارة المالية في الجزائر.

يمكن تمثيل بيانات سلسلة كثافة التأمين (DH)، من خلال الجدول رقم (22)، في الشكل التالي:

شكل رقم (27): التمثيل البياني لكثافة التأمين.



المصدر: من إعداد الطالب، باستعمال برنامج Eviews، اعتمادا على بيانات الجدول رقم (22).

من خلال الشكل رقم (27) نلاحظ التطورات التي مرت بها كثافة التأمين خلال الفترة (1990-2010)، حيث عرفت كثافة التأمين انخفاضا متذبذبا حتى سنة 2000 أين عرفت تطورا ملحوظا إذ ارتفعت من 9.13 دولار سنة 2001 إلى 30.55 دولار سنة 2010. كما أن زيادة وارتفاع أسعار البترول بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط خاصة في الصين والهند بفضل الأداء الاقتصادي الجيد بشكل خاص والتحسين في أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام، قد انعكست إيجابا على الدخل في الجزائر وهو ما رفع من وارداتها الجباية النفطية باعتبارها دولة مصدرة للنفط فاستطاعت تكوين احتياطات مالية ضخمة، مما سمح لها بتطبيق خطط تنموية ضخمة ساهمت في تحسن مؤشرات الأداء الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما رفع من نسبة كثافة التأمين عبر الرفع من الاكتتاب في التأمين بمختلف أشكاله.

إن الملاحظات البيانية السابقة لا يمكن أن تعطينا جواب واضح حول ما إن كانت السلاسل محل الدراسة مستقرة أم لا، لذلك سنستعين بالاختبارات الإحصائية المعدة لذلك (دراسة استقرارية السلاسل).

المطلب الثالث: اختبارات استقرارية وسكون السلاسل الزمنية (اختبارات جذر الوحدة).

يعتبر تحليل السلاسل الزمنية مهما للتأكد من سكون واستقرار المتغيرات موضع الدراسة قبل

إجراء اختبارات للتكامل المشترك وللعلاقة السببية من خلال اختبارات جذور الوحدة وتحديد درجة

تكامل السلاسل الزمنية.

سوف نستخدم الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات السكون للمتغيرات ، ويتم استخدام اختبارات جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة ما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، لكي نتوصل من خلالها إلى نتائج واقعية، وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية يبنى عليه اتخاذ قرارات سليمة، حيث أن طبيعة هذه السلاسل تكون عادة غير ساكنة مما قد يؤدي إلى حدوث ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف (Spurious regression) ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالباً ما تتصف بعدم ثبات التباين (Variance) أو لها صفة الدورية (Cycle)، أو عامل الاتجاه العام (Trend) في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينها (اختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها)، أي اختبار السلاسل الزمنية والعمل على جعلها مستقرة ومعرفة درجة تكاملها عبر الزمن والذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات بنفس الاتجاه أو بعكسه.

كما ترتبط صحة النتائج المتعلقة بتقدير النماذج القياسية بافتراض استقرار السلاسل الزمنية لكل من متغيرات الدراسة. ومن بين الشروط الضرورية لإجراء اختبارات التكامل المشترك أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة وإلا فلن تكون هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، واختبار وجود جذر الوحدة (The unit root test of stationarity) في سلسلة زمنية (للتحقق من درجة تكاملها) يمكن استعمال العديد من الاختبارات الإحصائية، لكن من خلال هذه الدراسة تم الاعتماد على اختبارين فقط وهذا لجودة نتائجهما وكثرة استخدامهما في الكشف عن استقرار وسكون المتغيرات والسلاسل الزمنية؛ وهما¹⁷⁵: اختبار ديكي-فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller tes, ADF 1981) والذي يعتبر من أحسن اختبارات جذر الوحدة (كما يفضل استخدامه لتجاوز حدوث مشكلة الارتباط الذاتي "المتسلسل" في المتبقي وذلك بإضافة متغيرات متباطئة)، واختبار فليبس-بيرون (Phillips-Perron test, PP 1988). وقد تم الاستغناء عن اختبار ديكي فولر البسيط نظراً لعدم أخذه أو تجاهله الارتباط الذاتي في الخطأ العشوائي وهو ما يؤدي إلى عدم اتسام تقديرات المربعات الصغرى لمعادلة الانحدار بالكفاءة¹⁷⁶.

¹⁷⁵ - <https://uqu.edu.sa/page/ar/93198529>

¹⁷⁶ - <https://uqu.edu.sa/page/ar/93198529>

لذا يجب أن نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) وذلك باستعمال برنامج Eviews لتقدير نماذج كل متغير، كما أن جميع اختبارات الاستقرارية أجريت مع وجود اتجاه زمني وقاطع لسلاسل عند قيمتها الأصلية وبالقاطع فقط عند الفروق، ومن أجل تحديد عدد فترات الإبطاء لمختلف السلاسل، تم الاعتماد على معايير كل من أكايك (Akaike's Info criterion) و شوارز (schwarz Info criterion) وذلك للقضاء على أي احتمال لوجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ العشوائي، كما أن استخدام فترات تباطؤ أطول يسبب فقدان مشاهدات أكثر وبالتالي درجة حرية أقل للنموذج، لذا يتم التأكد من اختيار عدد فترات الإبطاء بعدم وجود ارتباط ذاتي في الأخطاء عند تقدير النماذج والتحقق منها بواسطة اختبار ديكي-فولر المطور واختبار فليبس-بيرون وذلك بالاعتماد على قيم داربن واتسن.

أولاً- اختبار استقرارية سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني عند المستويات (Level):

يتم تطبيق اختبارات السكون لهذه السلسلة، ثم تليها عملية التمييز لجعل المتغيرات ثابتة، إذ يعتبر شرط السكون أساساً لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية.

1- اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلسلة γ :

تكون السلسلة مستقرة إذا كانت معاملات دالة ارتباطها PK معنوية لا تختلف عن الصفر من أجل

كل $k > 0$ ، والجدول التالي يبين دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة (γ):

جدول رقم (23): دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة (γ).

Correlogram of γ						
Date: 12/01/14 Time: 11:44						
Sample: 1990 2010						
Included observations: 21						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.698	0.698	11.764	0.001
		2	0.410	-0.149	16.047	0.000
		3	0.220	-0.010	17.343	0.001
		4	0.165	0.108	18.116	0.001
		5	0.158	0.036	18.873	0.002
		6	0.147	0.007	19.569	0.003
		7	0.126	0.017	20.117	0.005
		8	0.082	-0.031	20.367	0.009
		9	0.035	-0.026	20.417	0.016
		10	-0.000	-0.017	20.417	0.026
		11	0.000	0.024	20.417	0.040
		12	0.000	-0.020	20.417	0.060

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

بالنظر إلى المخطط البياني الوارد في الجدول رقم (23) يتضح لنا أن السلسلة Y غير مستقرة نظرا لوجود تدهور آسي في دالة الارتباط الذاتي البسيطة AC.

2- اختبار ديكي - فولر المطور (ADF) للسلسلة Y :

يستخدم اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) في دراسة استقرارية السلسلة الزمنية، ولتطبيق هذا الاختبار على سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني نقوم بتقدير النماذج القاعدية الثلاث على السلسلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، وتتمثل صيغة النموذج في:

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta Y_{t-j} + c + dt + \varepsilon_t$$

ونقوم باختبار استقرارية السلسلة الزمنية لنصيب الفرد من الدخل الوطني للتحقق من صحة الفرضية المتمثلة في: $I(1) \rightarrow Y$

كما يتم تقدير المعادلة التالية بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية بحيث تكون الفرضية العدمية كما يلي: $H_0 : \rho = 1$

وتتمثل النماذج الثلاث المراد اختبارها على سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني في:

$$\text{النموذج الأول: } \Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

$$\text{النموذج الثاني: } \Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta Y_{t-j} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{النموذج الثالث: } \Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta Y_{t-j} + c + dt + \varepsilon_t$$

حيث أن:

Δ : هي تفاضل المتغير أو كما يعرف بالفرق الأول.

P: عدد التأخرات (التباطؤ) وقد تم تحديده في هذه الدراسة باستعمال معامل (akaike modified) في اختبار ADF وعن طريق معامل (Newey-west Bandwidth) في اختبار (phillipes-perron).

(1)- نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى.

(2)- نموذج الانحدار الذاتي بوجود ثابت.

(3)- نموذج الانحدار الذاتي مع وجود اتجاه عام.

باستعمال طريقة المربعات الصغرى لتقدير Q_j في النماذج الثلاثة فإننا نحصل على (tQ_j) التي تخضع لتوزيع ستيودنت (Student)، ويكون القرار الإحصائي كما يلي:

- إذا كانت القيمة المطلقة لـ tQ_j أصغر من القيمة المطلقة t_{tab} نقبل فرضية العدم (H_0)؛ أي أن سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني غير مستقرة وذلك لوجود الجذر الأحادي.

- إذا كانت القيمة المطلقة لـ tQ_j أكبر من القيمة المطلقة t_{tab} نرفض فرضية العدم (H_0)؛ أي أن سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني مستقرة وذلك لعدم وجود الجذر الأحادي.

إن اختبار جذر الوحدة لسلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني عند مستوى السلسلة الزمنية وبعد تطبيقه في برنامج eviews يظهر النتائج التالية:

جدول رقم (24): اختبار (ADF) لنصيب الفرد من الدخل الوطني.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on Y		
Null Hypothesis: Y has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.979965	0.9069
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

من خلال الجدول رقم (24) نلاحظ أن القيمة المحسوبة $z_{\rho t}$ تساوي (0,979) وهي أصغر من القيمة الحرجة الجدولية (1,959)، عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم (H_0) مما يعني وجود جذر أحادي أي أن سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني غير مستقرة.

3- اختبار فليبس-بيرون (PP) Phillips-Perron test:

والذي يتم بواسطته تعديل معلمي لتباين النموذج، إذ يأخذ في الاعتبار وجود ارتباط ذاتي، ويعكس

الطبيعة الديناميكية في السلسلة ويكون تقدير التباين على النحو التالي: $S^2_{u1} = T^{-1} \sum_{t=1}^T U_{\wedge}$

حيث أن:

T: حجم العينة.

L: معامل إنهاء التباطؤ (Leg Truncation Parameter).

إن اختبار جذر الوحدة لسلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني عند مستوى السلسلة الزمنية وبعد

تطبيق برنامج eviews يظهر النتائج التالية:

جدول رقم (25): اختبار (PP) لنصيب الفرد من الدخل الوطني.

Phillips-Perron Unit Root Test on Y		
Null Hypothesis: Y has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.979965	0.9069
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ أن القيمة المحسوبة jQt تساوي (0,979) وهي أصغر من القيم الحرجة الجدولية (1,959)، عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم (H_0) مما يعني وجود جذر أحادي أي أن سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني غير مستقرة، وقد قمنا باختبار جذر الوحدة لسلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني، ووجدناها غير مستقرة في المستوى سواء باختبار (ADF) أو باختبار (PP)، وذلك عند مستوى معنوية 5%.

وتشير الجداول رقم (24) و (25) إلى قبول فرضية العدم للسلسلة (Y) في صورة مستويات ما يعني أن السلسلة الزمنية لنصيب الفرد من الدخل الوطني غير مستقرة في مستواها الأصلي (تم رفض فرضية التكامل من الدرجة صفر) عند مستوى معنوية 5%، ويتضح هذا من خلال القيم الحرجة لديكي- فولر المطور وفليبس-بيرون لكل من مركبة الاتجاه العام ومعلمة الحد الثابت ومعلمة جذر الوحدة، حيث كانت قيم تاو المحسوبة لجذر الوحدة أكبر من قيم تاو الجدولية لديكي- فولر المطور و فليبس-بيرون وهذا ما يعني أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى.

ومنه يتم التوصل إلى النتائج التالية:

- جميع القيم المطلقة لاختبارات (ADF) و (PP) المحسوبة هي أصغر من القيم الحرجة ل ماكينون "MACKINNON" عند مستوى معنوية 5%، ومعناه وجود مسار له جذر وحدة وبالتالي ليس ثابت.

- إن المتغير: نصيب الفرد من الدخل (Y) يتم إنشاؤه بواسطة المسار "Stationary Differency" (DS) لعدم وجود أهمية هذا الاتجاه، ونتيجة وجود اتجاه عام نقوم بخلق سلسلة جديدة.

ثانيا- اختبار استقرارية سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني عند الفروق من الدرجة الأولى (1st (Différence):

من أجل إرجاع سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني مستقرة نطبق عليها الفروق من الدرجة الأولى (سلسلة الفروقات: تأثير السنة الماضية يؤثر على السنة الحالية).

وباستعمال برنامج eviews نحصل على النتائج التالية:

1- اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلسلة من الدرجة الأولى (DY):

جدول رقم (26): دالة الارتباط الذاتي لنصيب الفرد من الدخل الوطني من الدرجة الأولى.

Correlogram of D(DLY)						
Date: 03/07/13 Time: 14:38						
Sample: 1990 2010						
Included observations: 19						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.281	-0.281	1.7555	0.185
		2	-0.247	-0.354	3.1873	0.203
		3	0.159	-0.043	3.8170	0.282
		4	0.063	0.027	3.9216	0.417
		5	-0.262	-0.224	5.8748	0.319
		6	0.059	-0.105	5.9804	0.425
		7	0.078	-0.089	6.1840	0.518
		8	-0.019	-0.005	6.1974	0.625
		9	0.003	0.030	6.1978	0.720
		10	0.000	-0.048	6.1978	0.798
		11	0.000	-0.022	6.1978	0.860
		12	0.000	-0.015	6.1978	0.906

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي المبينة في الجدول رقم (26)، أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات k تساوي 0، معنويًا لا تختلف عن الصفر (داخل مجال الثقة)، ومنه نرفض فرضية العدم (أي أن سلسلة كثافة التأمين هي سلسلة مستقرة).

2- اختبار ديكي - فولر المطور (ADF) لنصيب الفرد من الدخل الوطني من الدرجة الأولى:

جدول رقم (27): اختبار ADF لنصيب الفرد من الدخل الوطني من الدرجة الأولى.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(Y)		
Null Hypothesis: D(Y) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.893132	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.692358
	5% level	-1.960171
	10% level	-1.607051

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

من خلال الجدول رقم (27) نلاحظ أن القيمة المطلقة المحسوبة jQt تساوي (4,893) وهي أكبر من القيمة المطلقة الحرجة الجدولية (1,960)، عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم (H_0) مما يعني عدم وجود جذر أحادي وبذلك فإن سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى.

وبدون حد ثابت ومتجه حيث أن القيم المحسوبة لاختبار (ADF) تزيد عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يعني عدم إمكانية رفض فرضية استقرار أي السلسلة: $I(1) \rightarrow D(Y)$

3- اختبار فليبس-بيرون لنصيب الفرد من الدخل الوطني من الدرجة الأولى:

جدول رقم (28): اختبار PP لنصيب الفرد من الدخل الوطني من الدرجة الأولى.

Phillips-Perron Unit Root Test on D(Y)		
Null Hypothesis: D(Y) has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.855220	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

من خلال الجدول رقم (28) نلاحظ أن القيمة المطلقة المحسوبة jQt تساوي (4,855) وهي أكبر من القيمة المطلقة الحرجة الجدولية (1,960)، عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم (H_0)، وهو ما يعني عدم وجود جذر أحادي، وأن سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني مستقرة وبدون حد ثابت ومتجه حيث أن القيم المحسوبة لاختبار (PP) تزيد عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية: 5%، ومتكاملة من الدرجة الأولى أي: $I(1) \rightarrow D(Y)$

بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى للسلسلة (DY) توصلنا إلى أنها قد استقرت سواء باختبار (ADF) أو باختبار (PP) بالنموذج قاطع واتجاه عام أو بالنموذج قاطع فقط؛ لكن بعد اختبار معنوية معلمة نموذج القاطع والاتجاه العام اتضح لنا أنها غير معنوية عند مستوى معنوية: 5%، مما يعني أن سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني مستقرة عند مستوى معنوية: 5%، وتتبع نموذج القاطع.

وتوضح الجداول رقم (27) و (28) أن سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني (DY) مستقرة عند أخذ الفروق الأولى، مما يعني أن هذه السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.

كما أن هذه السلسلة لها معالم سالبة، أي أن هذه السلسلة ترجع إلى مستواها الطبيعي بعد أي اضطراب، حيث إن أي اضطراب موجب في المستوى يجب أن تتبعه فروق أولى سالبة لكي نضمن الرجوع إلى المستوى الطبيعي.

ثالثا- اختبار استقرارية سلسلة كثافة التأمين عند المستوى (Level):

يتم تطبيق اختبارات السكون لهذه السلسلة، ثم تليها عملية التمييز لجعلها ثابتة.

1- اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلسلة (DH):

تكون السلسلة مستقرة إذا كانت معاملات دالة ارتباطها (PK) معنويا لا تختلف عن الصفر من أجل كل $k > 0$ ، والجدول التالي يبين دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة (DH):

جدول رقم (29): دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة (DH).

Correlogram of DH						
Date: 12/01/14 Time: 15:22						
Sample: 1990 2010						
Included observations: 21						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.619	0.619	9.2436	0.002
		2	0.318	-0.105	11.816	0.003
		3	0.212	0.098	13.025	0.005
		4	0.147	-0.010	13.642	0.009
		5	0.131	0.064	14.163	0.015
		6	0.112	0.000	14.566	0.024
		7	0.075	-0.009	14.759	0.039
		8	0.022	-0.044	14.778	0.064
		9	-0.022	-0.033	14.797	0.097
		10	-0.037	-0.009	14.856	0.137
		11	0.000	0.052	14.856	0.189
		12	0.000	-0.033	14.856	0.249

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

بالنظر إلى المخطط البياني الوارد في الجدول رقم (29) يتضح لنا أن السلسلة DH غير مستقرة نظرا لوجود تدهور أسي في دالة الارتباط الذاتي البسيطة AC.

2- اختبار ديكي – فولر المطور (ADF) للسلسلة (DH):

يعتمد اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) في دراسة استقرارية السلسلة الزمنية، ولتطبيق هذا الاختبار على سلسلة كثافة التأمين نقوم بتقدير النماذج القاعدية الثلاث على السلسلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، وتتمثل صيغة النموذج في:

$$\Delta DH_t = \rho DH_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta DH_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t$$

ونقوم باختبار استقرارية السلسلة باستخدام اختبار ديكي-فولر المطور للتحقق من صحة الفرضية المتمثلة في:

$$DH_t \rightarrow I(1)$$

كما يتم تقدير المعادلة التالية بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية بحيث تكون الفرضية العديمة كما يلي: $H_0: \rho = 1$

وتتمثل النماذج الثلاث المراد اختبارها على سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني في:

$$\Delta DH_t = \rho DH_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta DH_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$\Delta DH_t = \rho DH_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta DH_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$\Delta DH_t = \rho DH_{t-1} - \sum_{j=2}^p \theta_j \Delta DH_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثالث:}$$

حيث أن:

Δ : هي تفاضل المتغير أو كما يعرف بالفرق الأول.

p : عدد التأخرات (التباطؤ) وقد تم تحديده في هذه الدراسة باستعمال معامل (akaike modified) في اختبار ADF ومعامل (Newey-west Bandwidth) في اختبار (phillips-perron).

(1)- نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى.

(2)- نموذج الانحدار الذاتي بوجود ثابت.

(3)- نموذج الانحدار الذاتي مع وجود اتجاه عام.

باستعمال طريقة المربعات الصغرى لتقدير Qz في النماذج الثلاثة فإننا نحصل على (tQj) التي تخضع لتوزيع ستيودنت (Student)، ويكون القرار الإحصائي كما يلي:

- إذا كانت القيمة المطلقة لـ tQj أصغر من القيمة المطلقة t_{tab} نقبل فرضية العدم (H_0) ؛ أي أن سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني غير مستقرة وذلك لوجود الجذر الأحادي.

- إذا كانت القيمة المطلقة لـ tQj أكبر من القيمة المطلقة t_{tab} نرفض فرضية العدم (H_0) ؛ أي أن سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني مستقرة وذلك لعدم وجود الجذر الأحادي.

إن اختبار جذر الوحدة لسلسلة كثافة التأمين عند مستوى السلسلة الزمنية وبعد تطبيقه في برنامج eviews يظهر النتائج التالية:

جدول رقم (30): اختبار ADF لكثافة التأمين.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DH		
Null Hypothesis: DH has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.717735	0.8620
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

من خلال الجدول رقم (30) نلاحظ أن القيمة المحسوبة tQj تساوي (0,717) وهي أصغر من القيمة الحرجة الجدولية: (1,959)، عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم (H_0) مما يعني وجود جذر أحادي أي أن سلسلة كثافة التأمين غير مستقرة.

3- اختبار فليبس-بيرون (PP) Phillips-Perrontest:

هذا الاختيار يتم بواسطته تعديل معلمي لتباين النموذج، إذ يأخذ في الاعتبار وجود ارتباط ذاتي، ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة ويكون تقدير التباين على النحو التالي:

$$S^2_{u1} = T^{-1} \sum_{t=1}^T U_t^2$$

حيث أن:

T: حجم العينة.

L: معامل إنهاء التباطؤ (Leg Truncation Parameter).

إن اختبار جذر الوحدة لسلسلة كثافة التأمين عند مستوى السلسلة الزمنية وبعد تطبيق برنامج eviews يظهر النتائج التالية:

جدول رقم (31): اختبار (PP) لكثافة التأمين.

Phillips-Perron Unit Root Test on DH		
Null Hypothesis: DH has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.402892	0.7903
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

من خلال الجدول رقم (31) نلاحظ أن القيمة المحسوبة $\hat{\rho}_T$ تساوي (0,402) وهي أصغر من القيمة الحرجة الجدولية (1,959)، عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم (H_0) مما يعني وجود جذر أحادي أي أن سلسلة كثافة التأمين غير مستقرة، وقد قمنا باختبار جذر الوحدة لسلسلة كثافة التأمين، ووجدناها غير مستقرة في المستوى سواء باختبار (ADF) أو باختبار (PP)، وذلك عند مستوى معنوية 5%.

وتشير الجداول رقم (30) و (31) إلى قبول فرضية العدم للسلسلة (DH) في صورة مستويات ما يعني أن السلسلة الزمنية لكثافة التأمين غير مستقرة في مستواها الأصلي (تم رفض فرضية التكامل من الدرجة صفر) عند مستوى معنوية 5%، ويتضح هذا من خلال القيم الحرجة لديكي-فولر المطور وفليبس-بيرون لكل من مركبة الاتجاه العام ومعلمة الحد الثابت ومعلمة جذر الوحدة، حيث كانت قيم تاو

المحسوبة لجذر الوحدة أكبر من قيم تاو الجدولية لديكي-فولر المطور وفليبس-بيرون وهذا ما يعني أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى.

ومنه يتم التوصل إلى النتائج التالية:

- جميع القيم المطلقة لاختبارات (ADF) و (PP) المحسوبة هي أصغر من القيم الحرجة ل ماكينون "MACKINNON" عند مستوى معنوية 5%، ومعناه وجود مسار له جذر وحدة وبالتالي ليس ثابت.

- إن متغير كثافة التأمين (DH) يتم إنشاؤه بواسطة المسار "Stationary Differency" (DS) لعدم وجود أهمية هذا الاتجاه، ونتيجة وجود اتجاه عام نقوم بخلق سلسلة جديدة.

رابعاً- اختبار استقرارية سلسلة كثافة التأمين عند الفروق من الدرجة الأولى (1st Différence):

من أجل إرجاع سلسلة كثافة التأمين مستقرة نطبق عليها الفروق من الدرجة الأولى، وباستعمال برنامج eviews نحصل على النتائج التالية:

1- اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلسلة D(DH) من الدرجة الأولى:

جدول رقم (32): دالة الارتباط الذاتي للسلسلة DH من الدرجة الأولى.

Correlogram of D(DH)						
Date: 12/01/14 Time: 15:38						
Sample: 1990 2010						
Included observations: 20						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.327	0.327	2.4813	0.115	
		2 0.276	0.189	4.3475	0.114	
		3 0.223	0.102	5.6375	0.131	
		4 -0.008	-0.165	5.6391	0.228	
		5 0.018	-0.009	5.6491	0.342	
		6 0.048	0.073	5.7225	0.455	
		7 0.055	0.076	5.8252	0.560	
		8 -0.005	-0.077	5.8262	0.667	
		9 0.011	-0.024	5.8311	0.757	
		10 0.000	0.007	5.8311	0.829	
		11 0.000	0.039	5.8311	0.884	
		12 0.000	-0.014	5.8311	0.924	

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي المبينة في الجدول رقم (32)، أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات k تساوي 0، معنويا لا تختلف عن الصفر (داخل مجال الثقة)، ومنه نرفض فرضية العدم (أي أن سلسلة كثافة التأمين هي سلسلة مستقرة).

2- اختبار ديكي – فولر المطور (ADF) لكثافة التأمين من الدرجة الأولى:

جدول رقم (33): اختبار

ADF لسلسلة كثافة
التأمين من الدرجة
الأولى.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(DH)		
Null Hypothesis: D(DH) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=2)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.212866	0.0029
Test critical values:	1% level	-2.692358
	5% level	-1.960171
	10% level	-1.607051

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

من خلال الجدول رقم (33) نلاحظ أن القيمة المحسوبة t_{Qj} تساوي (3,212) وهي أكبر من القيم الحرجة الجدولية: (1,960)، عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم (H_0) مما يعني عدم وجود جذر أحادي أي أن سلسلة كثافة التأمين مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.

وبدون حد ثابت ومتجه حيث أن القيم المحسوبة لاختبار (ADF) تزيد عن القيم الحرجة عند

مستوى معنوية 5%، مما يعني عدم إمكانية رفض فرضية استقرار أي السلسلة: $I(1) \rightarrow d(dh)$

3- اختبار فليبيس-بيرون لكثافة التأمين من الدرجة الأولى:

جدول رقم (34): اختبار

PP لسلسلة كثافة التأمين

من الدرجة الأولى.

Phillips-Perron Unit Root Test on D(DH)		
Null Hypothesis: D(DH) has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.189320	0.0031
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

من خلال الجدول رقم (34) نلاحظ أن القيمة المحسوبة jQt تساوي (3,189) وهي أكبر من القيمة الحرجة الجدولية: (1,960)، عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم (H_0)، وهو ما يعني عدم وجود جذر أحادي، وأن سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني مستقرة وبدون حد ثابت ومتجه حيث أن القيم المحسوبة لاختبار (PP) تزيد عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية: 5%، ومتكاملة من الدرجة الأولى أي: $I(1)$ $d(dh)$ →

بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى للسلسلة ($D(DH)$) توصلنا إلى أنها قد استقرت سواء باختبار (ADF) أو باختبار (PP) بالنموذج قاطع واتجاه عام أو بالنموذج قاطع فقط؛ لكن بعد اختبار معنوية معلمة نموذج القاطع والاتجاه العام اتضح لنا أنها غير معنوية عند مستوى معنوية: 5%، مما يعني أن سلسلة كثافة التأمين مستقرة عند مستوى معنوية: 5%، وتتبع نموذج القاطع.

وتوضح الجداول رقم (33) و (34) أن سلسلة كثافة التأمين ($D(DH)$) مستقرة عند أخذ الفروق الأولى، مما يعني أن هذه السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.

كما أن هذه السلسلة لها معالم سالبة، أي أن هذه السلسلة ترجع إلى مستواها الطبيعي بعد أي اضطراب، حيث إن أي اضطراب موجب في المستوى يجب أن تتبعه فروق أولى سالبة لكي نضمن الرجوع إلى المستوى الطبيعي.

من خلال ما سبق يمكن الحصول على الجدول التالي:

جدول رقم (35): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية.

PP			ADF			المتغيرات
القرار	الفرق الأول	عند المستوى	القرار	الفرق الأول	عند المستوى	
I(1)	-4.855	0.979	I(1)	-4.893	0.979	Y
I(1)	-3.189	0.402	I(1)	-3.212	0.717	DH
القيم المطلقة الحرجة: ADF= 1.96; PP= 1.95 عند 5%.						

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

يلاحظ من الجدول رقم (35) أن القيم المحسوبة عند اختبار (ADF) و (PP) تزيد عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) مما يعني عدم إمكانية رفض فرضية استقرار المتغيرات وبالتالي يمكن القول أنه في 95% من الحالات لا يمكن رفض فرضية استقرار المتغيرات (نرفض الفرضية H_0)؛ وهو ما معناه أن كل السلاسل مستقرة (Stationary)، أي أن السلاسل مستقرة عند الفروق الأولى، ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1) I(1) (بدون حد ثابت واتجاه عام)، كما تم التعامل مع مختلف السلاسل المتبقية بنفس الإستراتيجية، ونتائج المخرجات كلها يمكن الرجوع إليها في الملاحق رقم (1)، وتتلخص النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

DY: السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

DDH: السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

يلاحظ أن جميع المتغيرات تصبح ثابتة من خلال مسار أو عملية (DS) عند الفروق من الدرجة

الأولى I(1).

2- مصفوفة الارتباط: من الجدول أدناه نلاحظ أن علاقة الارتباط بين (DY) و (DDH) هي علاقة قوية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (36): نتائج مصفوفة الارتباط.

	D(Y)	D(DH)
--	------	-------

D(Y)	1	0.6903
D(DH)	0.6903	1

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

من خلال قراءة قيم الجدول السابق يمكن الحكم بأن مصفوفة الارتباط تثبت وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات: $(D(Y))$ و $(D(DH))$ ، في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2010).

لقد بينت اختبارات جذر الوحدة لكل السلاسل الزمنية في فروقها الأولى أن هذه السلاسل متكاملة من نفس الدرجة، مما يعنى أن هذه السلاسل تتحرك معا عبر الزمن وأن هناك علاقة زمنية طويلة الأجل تعرف بانحدار التكامل المشترك، وبالتالي فإن الشرط الأول لإجراء اختبار التكامل المتزامن بين السلاسل محقق.

المطلب الرابع: اختبار التكامل المشترك (Cointegration test).

إن درجة التكامل تختبر ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في المستوى $I(0)$ أو مستقرة في الفروق الأولى $I(1)$ أو في الفروق الثانية $I(2)$ ، ويتم معرفة درجة التكامل بإجراء اختبار ديكي - فولر المطور.

1 - تحديد عدد فترات التباطؤ:

جدول رقم (37): تحديد عدد فترات التباطؤ.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: Y DH
Exogenous variables: C
Date: 11/16/15 Time: 12:20
Sample: 1990 2010

Included observations: 17						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-178.7740	NA	5909369.	21.26753	21.36556	21.27728
1	-151.8262	44.38471*	400110.8	18.56778	18.86186*	18.59702
2	-148.9583	4.048731	470252.1	18.70098	19.19110	18.74970
3	-142.3815	7.737423	371739.2*	18.39782*	19.08400	18.46603*
4	-140.1541	2.096420	524535.2	18.60636	19.48858	18.69405

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

3من أصل 5 مؤشرات حددت فترات التباطؤ بثلاث فترات (HQ-AIC-FPE) والمؤشران الاخران (SC- LR) حدهاها بفترة واحدة بما أن عدد المشاهدات صغير فيفضل اختيار عدد الفترات الاصغر و بالتالي تكون فترات التباطؤ فترة واحدة والتي ستستعمل في باقي الاختبارات

2- اختبار جوهنسن للتكامل المشترك Johansen test of cointegration

يجب أولاً أن تكون المتغيرات غير مستقرة في الدرجة 0 (level) وان تكون متكاملة من نفس الدرجة أي مثلاً أن تكون مستقرة من الدرجة 1 first differenced

1-2 بالنسبة لـ Y

جدول رقم (38): اختبار جوهنسن للتكامل المشترك لـ Y .

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.128200	0.9598
Test critical values:	1% level	-3.808546
	5% level	-3.020686
	10% level	-2.650413
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: Y has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.149109	0.4898
Test critical values:	1% level	-4.498307
	5% level	-3.658446
	10% level	-3.268973
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: Y has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.979965	0.9069
Test critical values:	1% level	-2.685718

5% level	-1.959071
10% level	-1.607456
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.	

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

ما نلاحظه أنه في الجداول الثلاث القيمة المطلقة ل ADF test statistic أصغر من القيمة المطلقة لـ 5% level test critical values وكذلك نجد أن مستوى المعنوية لـ ADF test statistic في الجدولين أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر وحدة و ADF test statistic بالتالي السلسلة غير مستقرة.

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.272524	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.831511
	5% level	-3.029970
	10% level	-2.655194
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19		

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.017516	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.532598
	5% level	-3.673616
	10% level	-3.277364
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19		

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.893132	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.692358
	5% level	-1.960171
	10% level	-1.607051
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19		

ما نلاحظه أنه في الجداول الثلاث القيمة المطلقة ل ADF test statistic أكبر من القيمة المطلقة لـ 5% level test critical values وكذلك نجد أن مستوى المعنوية لـ ADF test statistic في الجدولين أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر وحدة و ADF test statistic ونقبل الفرضية البديلة بالتالي السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

2 - 2 بالنسبة لـ DH

جدول رقم (39): اختبار جوهنسن للتكامل المشترك لـ DH.

Null Hypothesis: DH has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.213262	0.9664
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: DH has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.427209	0.3560
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Null Hypothesis: DH has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.717735	0.8620
Test critical values:	1% level	-2.685718
	5% level	-1.959071
	10% level	-1.607456
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

ما نلاحظه أنه في الجداول الثلاث القيمة المطلقة ل ADF test statistic أصغر من القيمة المطلقة لـ test critical values 5% level وكذلك نجد أن مستوى المعنوية لـ ADF test statistic في الجدولين أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر وحدة و ADF test statistic بالتالي السلسلة غير مستقرة.

Null Hypothesis: D(DH) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.324649	0.0281
Test critical values:	1% level	-3.831511
	5% level	-3.029970
	10% level	-2.655194
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19		

Null Hypothesis: D(DH) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.132278	0.0225
Test critical values:	1% level	-4.571559
	5% level	-3.690814
	10% level	-3.286909
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18		

Null Hypothesis: D(DH) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.212866	0.0029

Test critical values:	1% level	-2.692358
	5% level	-1.960171
	10% level	-1.607051
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19		

ما نلاحظه أنه في الجداول الثلاث القيمة المطلقة ل ADF test statistic أكبر من القيمة المطلقة لـ test critical values 5% level وكذلك نجد أن مستوى المعنوية لـ ADF test statistic في الجدولين أصغر من 0.05 و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر وحدة و ADF test statistic ونقبل الفرضية البديلة بالتالي السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

وبالتالي نستنتج بأن كل المتغيرات مستقرة في الدرجة الأولى أي أنها متكاملة من نفس الدرجة ومنه نمر لاختبار جوهانسن:

جدول رقم (40): اختبار جوهانسن

Sample (adjusted): 1992 2010				
Included observations: 19 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: Y DH				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.569170	16.00638	15.49471	0.0419
At most 1	0.000399	0.007585	3.841466	0.9301
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.569170	15.99880	14.26460	0.0263
At most 1	0.000399	0.007585	3.841466	0.9301
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

من خلال الجدول السابق و بالاعتماد سواء على trace statistic أو Max-Eigen statistic نلاحظ أن قيمة كل من المؤشرين أصغر من قيمة 0.05 critical value في مستوى وجود في غالب علاقة تكامل مشترك واحدة بين المتغيرات وكذلك نلاحظ أن مستوى المعنوية في مستوى وجود في

الغالب علاقة تكامل مشترك واحدة أكبر من 0.05 وبالتالي نقول بأن المتغيرين بينهما علاقة تكامل مشترك و علاقة طويلة المدى وبالتالي يمكن المرور لـ VECM

VECM – 3

جدول رقم (41): اختبار VECM

Vector Error Correction Estimates		
Date: 11/16/15 Time: 12:33		
Sample (adjusted): 1992 2010		
Included observations: 19 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
Cointegrating Eq:	CointEq1	
Y(-1)	1.000000	
DH(-1)	-129.9796 (7.63623) [-17.0214]	
C	-501.5540	
Error Correction:	D(Y)	D(DH)
CointEq1	0.837178 (0.53009) [1.57932]	0.009093 (0.00241) [3.77786]
D(Y(-1))	-0.716378 (0.44026) [-1.62718]	-0.003463 (0.00200) [-1.73211]

D(DH(-1))	-2.588638	0.013738
	(48.0845)	(0.21834)
	[-0.05384]	[0.06292]
C	195.9681	0.996314
	(101.954)	(0.46294)
	[1.92213]	[2.15215]
R-squared	0.179567	0.576807
Adj. R-squared	0.015481	0.492168
Sum sq. resids	2679074.	55.23630
S.E. equation	422.6168	1.918963
F-statistic	1.094345	6.814927
Log likelihood	-139.5970	-37.09806
Akaike AIC	15.11547	4.326111
Schwarz SC	15.31430	4.524940
Mean dependent	140.6842	0.741053
S.D. dependent	425.9264	2.692815
Determinant resid covariance (dof adj.)	241367.1	
Determinant resid covariance	150436.6	
Log likelihood	-167.1720	
Akaike information criterion	18.64968	
Schwarz criterion	19.14676	

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

من خلال هذا الجدول نمر إلى الجدول التالي

Dependent Variable: D(Y)				
Method: Least Squares				
Date: 11/16/15 Time: 12:33				
Sample (adjusted): 1992 2010				
Included observations: 19 after adjustments				
D(Y) = C(1)*(Y(-1) - 129.979637818*DH(-1) - 501.554015591) + C(2) *D(Y(-1)) + C(3)*D(DH(-1)) + C(4)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.837178	0.530087	1.579322	0.1351
C(2)	-0.716378	0.440257	-1.627181	0.1245
C(3)	-2.588638	48.08446	-0.053835	0.9578
C(4)	195.9681	101.9538	1.922126	0.0738
R-squared		0.179567	Mean dependent var	
Adjusted R-squared		0.015481	S.D. dependent var	
S.E. of regression		422.6168	Akaike info criterion	
Sum squared resid		2679074.	Schwarz criterion	
Log likelihood		-139.5970	Hannan-Quinn criter.	
F-statistic		1.094345	Durbin-Watson stat	
Prob(F-statistic)		0.381934	1.921164	

c(1) تمثل معامل نموذج التكامل المشترك و بما أن c(1) ليست سالبة و مستوى المعنوية أكبر من 0.05 (0.1351) نستنتج عدم وجود علاقة سببية طويلة الاجل بين المتغير المستقل و المتغير التابع

الان سنبحث عن علاقة السببية على المدى القصير بين المتغيرات

$H_0 : c(3) = 0$ لا توجد علاقة سببية على المدى القصير

$H_1 : c(3) \neq 0$ توجد علاقة على المدى القصير

نعمد على اختبار Wald
نتحصل على الجدول التالي

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	-0.053835	15	0.9578
F-statistic	0.002898	(1, 15)	0.9578
Chi-square	0.002898	1	0.9571
Null Hypothesis: C(3)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
C(3)	-2.588638	48.08446	
Restrictions are linear in coefficients.			

بما أن مستوى المعنوية لـ Chi-square (0.9571) أكبر من 0.05 نقبل الفرضية الصفرية

القائلة بعدم وجود علاقة قصيرة المدى بين Y و DH

تشخيص النموذج:

- معامل التحديد المتعدد $R^2 = 0.179567$ وهي نسبة ضعيفة وهي تمثل نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للتغير الحاصل في المتغير التابع
 - $\text{Prob } f\text{-fisher} = 0.381934$ وهي أكبر من 0.05 بمعنى أن النموذج ككل له ليس له معنوية احصائية
 - اختبار البواقي (3 اختبارات)
1. الاختبار الذاتي للبواقي:

جدول رقم (42): الاختبار الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
F-statistic 0.104190	Prob. F(2,13) 0.9018
Obs*R-squared 0.299752	Prob. Chi-Square(2) 0.8608

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

H_0 : لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

H_1 : يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

بما أن $\text{Prob } \text{Chi-square} = 0.8606$ أكبر من 0.05 فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم ارتباط ذاتي بين البواقي وهذا جيد جدا للنموذج

2. اختبار تجانس البواقي

جدول رقم (43): اختبار تجانس البواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	
F-statistic 6.117129	Prob. F(4,14) 0.0046
Obs*R-squared 12.08525	Prob. Chi-Square(4) 0.0167
Scaled explained SS 9.295289	Prob. Chi-Square(4) 0.0541

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

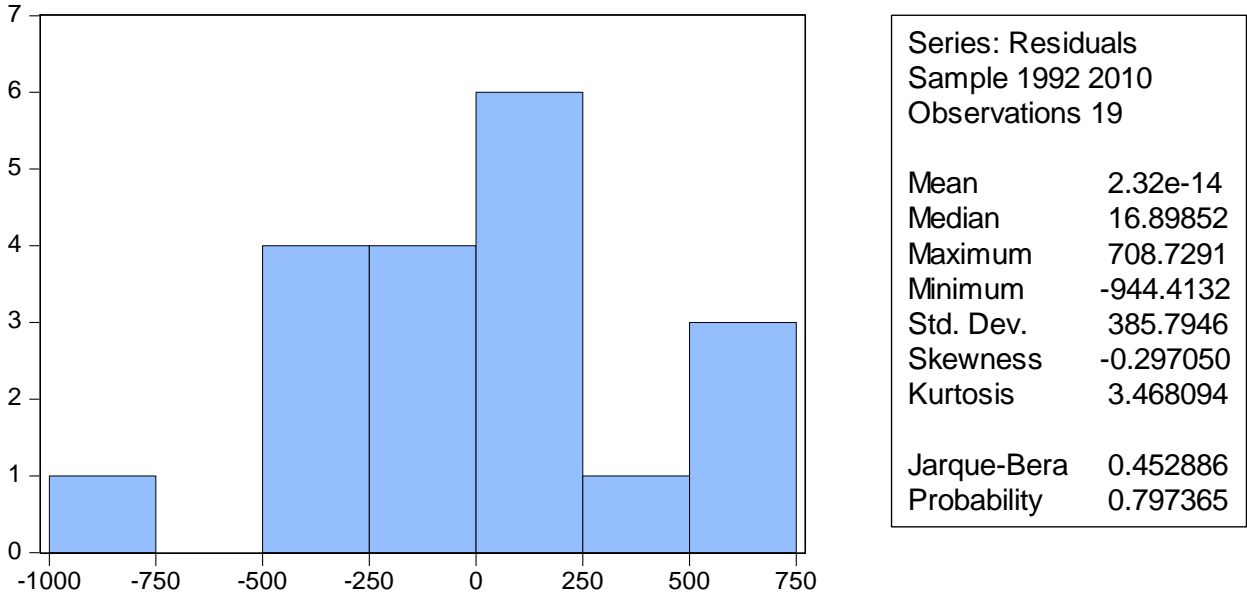
H0: البواقي متجانسة

H1: البواقي غير متجانسة

بما أن Prob Chi-square = 0.0167 أصغر من 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بتجانس البواقي ونقبل الفرضية البديلة أي أن البواقي غير متجانسة وهذا ليس جيد للنموذج

3. التوزيع الطبيعي للبواقي

جدول رقم (44): التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews.

H0: البواقي تتوزع طبيعياً

H1: البواقي لا تتوزع طبيعياً

بما أن Prob jarque -bera = 0.797365 أكبر من 0.05 فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة

بالتوزيع الطبيعي للبواقي وهذا جيد للنموذج

خاتمة الفصل:

قمنا في هذا الفصل باختبار أثر التأمينات في النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2010، حيث أوضحت النتائج الإحصائية باستخدام اختبارات الاستقرار باستخدام جذر الوحدة احتواء السلاسل الزمنية لمتغيرات نصيب الفرد من الدخل الوطني وكثافة التأمين ونصيب الفرد من كمية رأس المال ونصيب الفرد من كمية العمل على جذر الوحدة؛ أي أنها غير مستقرة من الدرجة الصفر (غير مستقرة في المستوى العام) في حين تصبح هذه السلاسل مستقرة في فروقها الأولى مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أي أنها متكاملة من نفس الدرجة.

وفي النهاية توصلنا إلى أنه لا توجد علاقة سببية طويلة الاجل ولا قصيرة الأجل بين المتغير المستقل و المتغير التابع، وهذا ما يوضح غياب أثر النمو الاقتصادي على سوق التأمينات الجزائري.

